جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030

رقم (360) – شهر يناير 2025

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (360)
(سلسلة علمية محكمة)

دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2023

2025

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"
"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

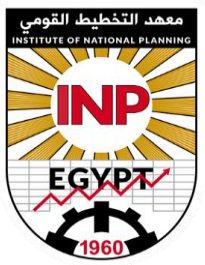

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

راتب، إجلال وآخرون
عنوان البحث: دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2025، 208 ص.
الكلمات الدالة: الصادرات المصرية 2030 – دور القطاعات المختلفة في تحقيق الصادرات

رقم الإيداع:2025/9732
ISBN: 978-977-8848-23-6

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهرية مصر العربية

https://inp.edu.eg

معهد التخطيط القومي

res.unit@inp.edu.eg

الهاتف/22627372-22634040 (+202)
الفاكس/22634747- 24011398(+202)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي، الطبعة الأولى: 2025

تقديم

تُعَدّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث. تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة،... إلخ تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
		الباحثون من داخل المعهد		
1	الباحث الرئيسي	أ.د. إجلال راتب	أستاذ	اقتصاد
2		أ.د. حسين صالح	أستاذ	اقتصاد
3		أ.د. فادية محمد عبد السلام	أستاذ	اقتصاد
4		أ.د.م. بسمة محرم الحداد	أستاذ	تكنولوجيا المعلومات
5		أ.د. سحر البهائي	أستاذ	اقتصاد زراعي
6		د. أحمد رشاد الشربينى	أستاذ مساعد	اقتصاد
7		أ.سعد عبد الحميد	مدرس مساعد	علوم الحاسبات والنظم
		الباحثون من خارج المعهد		
8		د. محمد عيد		اقتصاد
		دعم إداري وفني		
9	دعم فني وسكرتارية	أ. لبنى أحمد	–	
10		أ. هدى رفاعي مصطفى	–	

موجز البحث

تهدف هذه **الدراسة** إلى رصد وتحليل دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق الهدف الاستراتيجي المهم وهو الوصول بالصادرات المصرية إلى 145 مليار دولار حتى عام 2030، وقد تم اختيار قطاعات الزراعة والصناعة كركائز للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومحور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حيث تعد هذه القطاعات هي قاطرة النمو .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، وهي كالآتي:

– **الفصل الأول: القطاع الزراعي، ويختص بدراسة إجراءات تحقيق تصدير السلع الزراعية وفق برنامج عمل الحكومة.**

– **الفصل الثاني: القطاع الصناعي، وينقسم إلى مبحثين:**

- **المبحث الأول** يتناول قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري من خلال الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الاقتصاد والأهمية النسبية لصادرات قطاع الصناعة بالنسبة إلى الصادرات المصرية الإجمالية.
- **المبحث الثاني:** يتناول فرص مصر في توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية فيما بعد 2025 بهدف تقليل اعتماد مصر على استيراد هذه المنتجات مما يحقق العبء على الميزان التجاري ويعزز قدرة مصر على الاشتراك في سلاسل القيمة العالمية.

– **الفصل الثالث:** دور محور قناة السويس في تحقيق زيادة الصادرات الخدمية حتى عام 2030، وذلك بدراسة وتحليل دور الممر الملاحي، وكذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

– **الفصل الرابع:** قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويختص بالتعرف وعرض مرتكزات القطاع ورصد وتحليل صادرات مصر من خدمات وسلع القطاع، وقد تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بصادرات القطاع حتى 2030.

– **الفصل الخامس:** جهود وسياسات الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030، وكذلك دراسة الإجراءات التي نفذتها الحكومة لهذا الغرض، ذلك بالإضافة إلى دراسة بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة (تجربة دولة فيتنام، تجربة تركيا، وتجربة جنوب أفريقيا).

الكلمات الدالة: الصادرات المصرية 2030 – دور القطاعات المختلفة في تحقيق الصادرات

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة البحث	**1**
	دراسات سابقة	**3**
	الفصل الأول **القطاع الزراعي: إجراءات تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية وفق برنامج عمل الحكومة 2025/2024 – 2026/ 2027**	
	مقدمة	**9**
	1-1 الوضع الراهن للقطاع الزراعي ومؤشرات أدائه	**10**
	1-1-1 الموارد الأرضية والبشرية بالقطاع الزراعي	**10**
	1-1-2 الإمكانيات الإنتاجية للقطاع الزراعي	**12**
	1-1-3 موارد وعوائد الدخل الزراعي	**14**
	1-1-4 مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	**15**
	1-1-5 الاستثمارات الزراعية	**16**
	1-1-6 كفاءة الاستثمارات الزراعية	**17**
	1-1-7 التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية	**18**
	1-2 التحديات والفرص بالقطاع الزراعي	**20**
	1-3 تحليل هيكل الصادرات الزراعية	**22**
	1-4 التحديات التي تواجه تنمية الصادرات الزراعية	**25**
	1-5 إجراءات تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية	**28**
	الفصل الثاني **دور قطاع الصناعة في تحقيق أهداف التصدير حتى عام 2030**	
	المبحث الأول : 2-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري	**32**

	الموضـوع	رقم الصفحة
	المحور الأول : 2-1-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري ومركزها التنافسي	**33**
	2-1-1-1 الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري	**33**
	2-1-1-2 مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري	**36**
	المحور الثاني: 2-1-2 الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي	**38**
	المحور الثالث: 2-1-3 مؤشر تطور الفجوة التنافسية لصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعات التحويلية المصرية	**43**
	2-1-3-1 تطور مؤشرات الابتكار التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية المصري	**44**
	المبحث الثاني: 2-2 فرص مصر في توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية فيما بعد 2025	**49**
	مقدمة	**49**
	2-2-1 هيكل الإنتاج من الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا وموقع الصناعات الإلكترونية والكهربية	**50**
	2-2-1-1 تطور مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكومبيوتر الإلكترونية والمعدات الكهربائية	**51**
	2-2-2 تحديد فجوة التجارة الخارجية للمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر بالتركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربية	**53**
	2-2-3 التحليل الرباعي لعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات أمام توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية (SWOT Analysis) في مصر (تحليل عام)	**59**
	2-2-4 أهم الفرص والتحديات أمام تعزيز وضع صناعة الأجزاء والمكونات وصادراتها للوصول إلى تحقيق تعميق وتوطين الصناعة والارتقاء بالصادرات منها (رؤية تنفيذية)	**61**
	2-2-5 الحلول والمقترحات	**62**
	الفصل الثالث **دور محور قناة السويس في تحقيق هدف زيادة الصادرات الخدمية حتى 2030**	
	مقدمة	**66**

	الموضوع	رقم الصفحة
	المحور الأول : 3-1 الممر الملاحي لقناة السويس	**68**
	3-1-1 الأهمية الاستراتيجية لمحور قناة السويس	**68**
	3-1-1-1 الأهداف الاستراتيجية لتنمية محور قناة السويس حتى عام 2030	**70**
	3-1-1-2 تطور إيرادات محور قناة السويس	**71**
	3-1-1-3 العوامل المؤثرة في إيرادات محور قناة السويس	**72**
	المحور الثانى : 3-2 المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	**76**
	3-2-1 الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030	**76**
	3-2-2 المشروعات والإنجازات للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030	**79**
	المحور الثالث : 3-3 الفرص المتاحة وتحديات تنمية محور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية	**82**
	3-3-1 التحديات	**82**
	3-3-2 الفرص	**84**
	الفصل الرابع : دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المساهمة في تحقيق هدف الصادرات المصري 2030	**95**
	مقدمة	**95**
	4-1 الوضع الراهن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المساهمة في تحقيق هدف الصادرات المصري 2030	**96**
	4-1-1 مرتكزات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**96**
	4-1-1-1 أنشطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**96**
	4-1-2 مخرجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنتجات	**96**
	4-1-3 سلع وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**97**
	4-1-4 خدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**98**
	4-2 رصد وتحليل مصر من خدمات وسلع وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر	**99**
	4-2-1 صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2008 حتى 2023)	**99**

	الموضـوع	رقم الصفحة
	4-2-2 تحليل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات	100
	4-2-3 صادرات التكنولوجيا المتقدمة	101
	4-2-4 دراسة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في بعض البلدان العربية	102
	4-3 صناعة التعهيد في مصر	104
	4-3-1 مفهوم صناعة التعهيد: المجالات، العوائد، والمؤشرات العالمية	105
	4-3-2 مقومات صناعة التعهيد في مصر	107
	4-3-3 أبرز مؤشرات صادرات القطاع من خدمات التعهيد	107
	4-4 تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بصادرات القطاع حتى عام 2030	109
	4-4-1 تقدير صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) حتى عام 2030	109
	4-4-2 تقدير صادرات التكنولوجيا المتقدمة حتى عام 2022	112
	4-5 التحديات والفرص	116
	4-5-1 التحديات	116
	4-5-2 الفرص	117
	4-5-3 الاستراتيجيات والسياسات المقترحة	118
	الفصل الخامس: جهود وسياسات الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030 والدروس المستفادة من بعض الخبرات الدولية	121
	مقدمة	121
	5-1 أبرز التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030	123
	5-2 محاور برنامج عمل الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 130 مليار دولار صادرات بحلول عام 2027/2026	126

	الموضوع	رقم الصفحة
	5-3 الإجراءات التي نفذتها الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار صادرات بحلول عام 2030	**128**
	5-3-1 تطوير البنية التحتية	**128**
	5-3-2 دعم القطاع الصناعي وتعزيز القيمة المضافة للصناعات	**129**
	5-3-3 دعم المصدرين	**130**
	5-3-4 تنويع الأسواق وزيادة الاتفاقيات التجارية	**131**
	5-3-5 التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية والصناعية	**131**
	5-3-6 تنفيذ مبادرات لتعزيز التواجد في الأسواق الأفريقية	**132**
	5-4 التحليل الرباعي SWOT Analysis لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030	**133**
	5-4-1 نقاط القوة (Strengths)	**134**
	5-4-2 نقاط الضعف (Weaknesses)	**134**
	5-4-3 الفرص (Opportunities)	**135**
	5-4-4 التهديدات (Threats)	**136**
	5-5 بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة منها:	**136**
	5-5-1 تجربة دولة فيتنام	**136**
	5-5-1-1 نبذة عن تجربة دولة فيتنام في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير	**137**
	5-5-1-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة فيتنام في تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها	**138**
	5-5-2 تجربة دولة تركيا	**140**
	5-5-2-1 نبذة عن تجربة دولة تركيا في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير	**141**
	5-5-2-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة تركيا في تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها	**143**
	5-5-3 تجربة دولة جنوب أفريقيا	**144**
	5-5-3-1 نبذة عن تجربة دولة جنوب أفريقيا في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير	**145**
	5-5-3-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة جنوب أفريقيا في تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها	**146**
	5-5-3-3 أهم مقومات نجاح برامج تحفيز الصادرات	**148**
	نتائج البحث وتوصياته	**150**
	قائمة المراجع	**163**
	الملاحق	**173**
	Abstract	**177**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	جداول الفصل الأول	
(1-1)	الموارد الأرضية بالقطاع الزراعي خلال الفترة 2015-2022	**11**
(2-1)	تطور الإنتاج النباتي لأهم المجموعات الزراعية (الألف طن) خلال الفترة 2015-2022	**12**
(3-1)	الإنتاج المحلي من المنتجات الحيوانية (ألف طن) خلال الفترة 2015-2022	**13**
(4-1)	مساهمة عناصر الإنتاج الزراعي في صافي الدخل الزراعي (مليار جنية) خلال الفترة 2015-2022	**14**
(5-1)	تطور قيمة الناتج الزراعي (مليون جنيه) خلال الفترة 2015-2022	**16**
(6-1)	تطور قيمة الاستثمارات الزراعية (مليون جنيه) خلال الفترة 2015-2022	**17**
(7-1)	تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية المصرية (مليون دولار) خلال الفترة 2015-2022	**19**
(8-1)	التحليل الرباعي للقطاع الزراعي	**22**
(9-1)	تطور قيمة الصادرات الزراعية الطازجة لمجموعتي الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2015-2022	**25**
(10-1)	معدلات النمو السنوية للمساحة والإنتاج والاستهلاك والصادرات من أهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال الفترة 2015-2022	**27**
	جداول الفصل الثاني	
(1-2)	تطور مؤشر الأداء التنافسي للصناعة التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي في مصر على الصعيد العالمي خلال الفترة (2012- 2022)	**42**
(2-2)	تطور حجم الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية السلعية في مصر خلال الفترة (2014- 2022)	**45**
(3-2)	تطور حجم الفجوة التنافسية لميزان السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة (2014-2023)	**47**

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	جدول رقم (أ) مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية وصناعة المعدات الكهربائية خلال 2019-2023 وسنة الأساس 2016/2015	**51**
(4-2)	التطور في أعداد العاملين والمنشآت في الصناعة الإلكترونية والكهربائية وحصة العاملين في الصناعتين إلى إجمالي الصناعات التحويلية	**52**
(5-2)	هيكل الصادرات والواردات المصرية من (الآلات والأجهزة، والمعدات الكهربائية وأجزائها، أجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصورة خلال الفترة (2019-2023) كود 85	**55**
(6-2)	**هيكل الصادرات والواردات المصرية من (المفاعلات النووية والغلايات والأجهزة الميكانيكية، وأجزائها) خلال الفترة (2018-2023) بألف دولار أمريكى (كود 84)**	**56**
(7-2)	**هيكل الصادرات والواردات المصرية من (أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والدوائر المطبوعة) القيمة بألف دولار كود (8541)**	**58**
(8-2)	**هيكل الصادرات والواردات المصرية من (الدوائر الإلكترونية المتكاملة، وأجزائها) القيمة بألف دولار كود (8542)**	**58**
	جدول الفصل الثالث	
(1-3)	تطور إيرادات قناة السويس في الفترة (2013/2012 – 2024/2023)	**71**
(2-3)	الاستثمارات المستهدفة لعام 2025/2024	**90**
	جداول الفصل الرابع	
(1-4)	الاستراتيجيات والسياسات المقترحة والموجهة لصناع القرار والتي تهدف إلى لتعزيز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الصادرات وتنميتها بشكل مستدام	**119**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
(1-1)	نسب مساهمة عناصر الإنتاج الزراعي في صافي الدخل الزراعي كمتوسط للفترة 2015-2022	15
	أشكال الفصل الثاني	
(1-2)	**تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المصري خلال الفترة (2012-2022)**	34
(2-2)	**تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري خلال الفترة (2012-2022)**	37
	أشكال الفصل الرابع	
(1-4)	**قيمة صادرات مصر من قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**	99
(2-4)	**نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات الخدمات في مصر (%)**	100
(3-4)	**نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة خلال الفترة من 2008 حتى 2022**	102
(4-4)	**نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة خلال الفترة من 2008 حتى 2022**	103
(5-4)	**صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة (1994- 2023)**	110
(6-4)	**السلسلة الزمنية لصادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد أخذ الفروق الأولى لها**	110
(7-4)	**دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية**	111
(8-4)	**دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى**	111
(9-4)	**تقدير قيمة الصادرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام نموذج ARIMA (1,1,0)**	112

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(4-10)	صادرات التكنولوجيا المتقدمة خلال الفترة (2008 – 2022)	113
(4-11)	السلسلة الزمنية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة بعد أخذ الفروق وتسكين السلسلة الزمنية	114
(4-12)	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية	114
(4-13)	تقدير قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة باستخدام نموذج ARIMA (0,2,1)	115

مقدمة البحث

تكتسب **قضية تنمية الصادرات المصرية** أهمية كبرى وذلك لكثير من الأسباب، فتعد الإيرادات المحصلة بالنقد الأجنبي جزءًا مهمًا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها، وكذلك في تحقيق أهداف برامج الإصلاح ويلعب **التصدير** دورًا مهمًا في زيادة الدخل القومي للدولة، وتسعى دول العالم إلى زيادة صادراتها ومن ثم زيادة فرص العمل ورفع مستوى المعيشة ورفاهة المجتمع، **ومع زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي الناتج عن زيادة حجم صادرات الدولة** يتحسن وضع الميزان التجاري، وكلما زادت صادرات الدولة اتسع السوق ليكون منفذًا لتصريف ما يفيض من ناتج الدولة وتسويقه بعد إشباع حاجة السوق المحلي، **وهو ما يدفع جميع دول العالم بما فيها مصر** إلى تنمية الصادرات وذلك باتباع استراتيجيات التنمية الموجهة إلى التصدير والتي تعتمد في الأساس على سد العجز في موارد الدولة من النقد الأجنبى الموجه إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة (صناعة، زراعة) وخدمات، وذلك لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية المستوردة لسد العجز في هذه السلع من الإنتاج المحلي، كذلك توفير السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للقطاع الصناعي التي يتم استيرادها من الخارج، **وضرورة العمل على** زيادة ورفع مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة وتحقيق والالتزام بالمعايير والمواصفات القياسية العالمية اللازمة لرفع القدرة التسويقية والترويجية للصادرات في السوق العالمي ومن ثم وضعت الدولة مستهدفًا استراتيجيًا قيمته 145 مليار دولار حتى عام 2030.

لذا اعتمدت **الدولة** مبدأ تعميق التصنيع المحلي وتوسيع نطاق القطاعات ذات الميزة التنافسية، وقد تضمنت وثيقة مجلس الوزراء (2024–2030) أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى حتى عام 2030، واعتبار عددٍ من القطاعات الرائدة للتطور الاقتصادي للدولة بالزراعة، الصناعة، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع خدمي، كذلك قناة السويس والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس كقاطرة للتنمية الاقتصادية ونهضة الدولة المصرية، ومن ثم تهدف الدرسة الحالية إلى رصد وتحليل دور تلك القطاعات وإمكانية تحقيق أهم أهداف الدولة وهو تحقيق 145 مليار دولار صادرات مصرية حتى عام 2030.

ويشمل البحث الفصول الآتية:

الفصل الأول: القطاع الزراعي

ويختص بدراسة إجراءات تحقيق تصدير السلع الزراعية وفق برامج أعمال الحكومة (2024–2027، 2027–2030)، وذلك من خلال دراسة:

- الوضع الراهن للقطاع الزراعي ومؤشرات أدائه.

- التحديات والفرص لقطاع الزراعة.
- الإجراءات المطلوبة لتحقيق المستهدفات التصديرية للقطاع.

الفصل الثاني: قطاع الصناعة

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول **قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري:** من خلال الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية، كذلك مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي للصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري بالإضافة إلى الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي، وكذلك على الصعيد المحلي.

المبحث الثاني: فرص مصر في توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية فيما بعد 2025، وذلك بهدف تقليل اعتماد مصر على استيراد هذه المنتجات لتخفيف العبء عن الميزان التجاري ويعزز من قدرة مصر على الاشتراك في سلاسل القيمة العالمية .

الفصل الثالث: دور محور قناة السويس في تحقيق زيادة الصادرات الخدمية في عام 2030، وذلك بتحديد دور الممر الملاحي، وكذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس .

الفصل الرابع : قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يختص بالتعرف وعرض مرتكزات القطاع ورصد وتحليل صادرات مصر من خدمات وسلع قطات الاتصالات للتنبؤ بصادرات القطاع حتى 2030 .

الفصل الخامس: جهود وسياسات الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030 (والدروس المستفادة من بعض الخبرات الدولية)، وذلك فيما يخص:

- تطوير البنية التحتية .
- برامج دعم المصدرين.
- تنويع الأسواق وزيادة الاتفاقيات التجارية.
- تعزيز التواجد في الأسواق الأفريقية .

هـــذا بالإضافة إلى بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة (تجربة فيتنام وتجربة تركيا، وتجربة جنوب أفريقيا).

منهجية البحث

- المنهج الوصفي التحليلي.
- استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالصادرات المصرية حتى عام 2030.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد المؤمن وآخرون، عام 2017

استهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق نظم الجودة على أهم المحاصيل التصديرية المصرية، وأهم نظم الجودة المطبقة في مجال الزراعة المصرية، وأهم المواصفات المطلوبة لزيادة التصدير لأهم الأسواق المستوردة للصادرات الزراعية المصرية، وتوصل البحث إلى أن نظم ومواصفات الجودة المطبقة في مجال عمل الزراعة المصرية هي، نظام إدارة الجودة الشاملة (الأيزو)، ونظام الجلوبال جاب الأوروبى، والمواصفة العالمية للأغذية (BRC)كما تبين أثر الجودة على بعض المحاصيل الزراعية التصديرية (البرتقال، اليوسفى، الليمون، الرمان) حيث تعمل الجودة على تقليل نسبة الفاقد، وتقليل نسبة الفرز، وزيادة المحاصيل والإنتاجية الفدانية، كما تعمل على تخفيض التكاليف، وأكد البحث على وجود علاقة بين الجودة وتنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة.

دراسة مطاوع، 2021

استهدفت الدراسة التعرف وبصورة أساسية على سبل ووسائل تنمية صادرات أهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية لجمهورية مصر العربية، واعتمد البحث على إجراء استقصاء رأي لمجموعة من مصدري الصناعات الغذائية للوقوف على المشكلات التي تواجههم وسبل التغلب عليها، وأوضحت النتائج انخفاض عدد شركات الصناعات الغذائية بالقطاع العام وزيادتها في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة، كما اتضح أيضًا وجود طاقات استيعابية كبيرة في العديد من الأسواق الاستيرادية، كما تبين أن مشكلتي ارتفاع تكاليف المنتج، وصعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء، تحتلان معًا المرتبة الأولى من اهتمامات وأولويات المصدرين للسلع المصنعة، ولذلك يوصي البحث بدعم وتحفيز شركات إنتاج وتصدير الصناعات الغذائية للانضمام للقائمة البيضاء لهيئة سلامة الغذاء، والاهتمام بالأسواق الأفريقية والعمل على تذليل العقبات التي واجهت المصدرين لتلك الأسواق، والعمل على استغلال الطاقات العاطلة في شركات الصناعات الغذائية.

دراسة الخطيب، عام 2022

ركزت الدراسة على تقييم دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في مصر، والوقوف على محددات التنمية الزراعية في مصر. وتوصلت إلى العديد من النتائج من أهمها، وجود تزايد ملحوظ في قيمة كل من الناتج المحلي الزراعي والإجمالي خلال الفترة 2000–2020 على الرغم من تناقص هذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، كذلك تبين وجود تزايد ملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية. إلا أن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات

الزراعية من الكلية كانت متذبذبة بدرجة كبيرة، وهو ما يعكس بدوره المنافسة الشديدة التي تتعرض لها الصادرات الزراعية في معظم الأسواق العالمية. مما يستلزم بدوره زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، ودراسة وتحليل أهم المتغيرات التي تؤثر على تنافسية الصادرات الزراعية والعمل على تلافيها.

دراسة بهجت، عام 2022

ركزت الدراسة على التعرف على الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأظهرت النتائج أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته نحو 12.4% كمتوسط خلال فترة الدراسة (2005–2020)، كما تبين ضآلة نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي فقد بلغت 4.2% من متوسط الاستثمارات الكلية، ويستوعب القطاع 26.1% من إجمالي العمالة الكلية، وبلغت نسبة مساهمته في التجارة الخارجية نحو 8.8% الأمر الذي يتطلب دفع المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع حتى يستطيع تنفيذ المشروعات المخصصة له، والتي منها التوسع في المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، ودراسة الأسواق الخارجية وتحديد الفرص التصديرية المثلى التي من شأنها أن تزيد من حجم الصادرات الزراعية المصرية للأسواق المختلفة.

دراسة الحسنين، عام 2022

ركزت الدراسة على تحليل التدفقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل للتعرف على الواقع الحالي لها، وقياس محدداتها والتعرف على سبل زيادتها في المستقبل، بالإضافة إلى تحليل فرص مصر التصديرية لدول الحوض، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فرصًا أمام المنتجات والصادرات المصرية للوصول إلى دول حوض النيل بشكل أكبر مما هي عليه، ومن ثم ينبغي العمل على استغلال تلك الفرص. وذلك من خلال معرفة الإمكانات التصديرية غير المستغلة، حيث قدرت الدراسة إجمالي الفرص التصديرية غير المستغلة لمصر لدول الحوض بلغ نحو 1.2 مليار دولار بنسبة 61.4% من الإمكانات المصرية التصديرية لتلك الدول، كذلك من خلال مؤشر تنويع المنتجات تم اقتراح أهم السلع التي يمكن لمصر البدء في تصديرها إلى دول حوض النيل.

دراسة عبد الفتاح، عام 2024

استهدفت الدراسة التعرف على أوضاع الصادرات المصرية من الفراولة باعتبارها من المحاصيل التصديرية الرائدة وقياس أهم مؤشراتها التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، وجود تذبذب في صادرات الفراولة وتراجع في الأهمية السوقية لصادراتها، على الرغم من وفرة الإنتاج المحلي وجودته، وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز الإجراءات لزيادة كمية الصادرات المصرية أمام الأسواق المنافسة.

- **تناولت دراسة ، مها الشال ، وآخرون،** ربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالصناعة لتعميق التصنيع في مصر في ضوء التجارب الدولية، المجلة العربية لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، (أكاديمية البحث العلمي، عدد3، مجلد 32، 2022):

يعد الربط بين مؤسسات البحث العلمي والصناعة من العوامل المهمة في جعل الاقتصاد المصري أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، وذلك لزيادة القدرة على تحويل المبتكرات إلى منتجات صناعية وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصدير المنتجات الصناعية عالية القيمة. وتتناول هذه الورقة تحديات ربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالجامعات ومراكز البحوث بالصناعة من خلال دراسة لبعض المؤشرات التي تعكس علاقة البحث العلمي بالصناعة وإجراء مقابلات مع الباحثين والزيارة الميدانية لأحد المراكز البحثية وهو مركز بحوث وتطوير الفلزات لتحليل تلك العلاقة وقوتها أو تحديد نقاط الضعف بها، ومن خلال النظر في بعض الخبرات الدولية في ربط مؤسسات البحث العلمي بالصناعة، ورصد مبادرات أكاديمية البحث العلمي في هذا الشأن، وتم اقتراح بعض السياسات والآليات لربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالصناعة.

- **دراسة، فيفيان نصر الدين، وآخرون،** أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية–1995–2022، المجلة العربية للإدارة، (جامعة الدول العربية، مجلد 45، عدد3، 2024):

يتمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995–2022)، وفي سبيل اكتشاف أوجه العلاقات بين المتغيرات، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis، وعدد من الاختبارات للتعبير عن العلاقة بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة، والتي تم اختيارها بناءً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثة المتمثلة في الإنفاق على التطور التكنولوجي، القوى العاملة، عدد المصانع، قيمة الصادرات التحويلية. وباختبار الفرضيات التي تم تحديدها تم التعرف على الاتجاه العام للمتغيرات من خلال البرنامج الإحصائي E–views، وكما هو متوقع أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وكل من قيمة الصادرات التحويلية والإنفاق على التطور التكنولوجي، في حين أظهرت النتائج –بعكس ما هو متوقع– وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وكل من والقوى العاملة وعدد المصانع. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، تتمثل في بذل الجهود التوعوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية اختيار التقنية التكنولوجية المناسبة في العملية الإنتاجية مما يعزز من كفاءة المخرجات، توفير البيئة المناسبة للمستثمرين

في المجال التكنولوجي والمجال الصناعي لتحقيق ميزة تنافسية تتفوق بها عن بقية الدول الصناعية، الاهتمام بالصناعات التحويلية وصادراتها لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، إجراء المزيد من الدراسات التي تختص بالتطور التكنولوجي وتأثيره على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

– **أشارت دراسة، إسلام عبد السلام، إمام على كامل،** الاختلالات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،(جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، المجلد السابع، عدد 11، الجزء الثاني، 2021) :

يساهم قطاع الصناعة في مصر بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي حيث يساهم بنحو 15 % من هيكل الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط كما أن طبيعة الاقتصاد المصري تحمل العديد من الفرص التي يمكن استغلالها في تحقيق طفرة في أداء القطاع الصناعي في مصر مثل وجود مزايا نسبية في العديد من الأنشطة الصناعية التي يمكن استغلالها لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في مصر مع دراسة أبرز التحديات والاختلالات التي تواجه قطاع الصناعة في مصر، ويهدف البحث إلى تحليل تفصيلي لمؤشرات أداء القطاع الصناعي والدراسات ذات الصلة. وتتمثل فرضية الدراسة في أن ضعف التخطيط الاقتصادي الصناعي، والهياكل الإنتاجية أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعة المصرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود خرائط استثمارية للأنشطة الصناعية المصرية ودراسات الجدوى، خاصة الأنشطة الصناعية ذات الميزة التنافسية بالإضافة إلى ضرورة تذليل العقبات التي تعوق حركة الاستثمارات بالإضافة إلى وجود مجموعة من الحوافز الاستثمارية تقدم من قبل الدولة على أن ترتبط بخطط التنمية الصناعية الموضوعة.

– **كما توصلت دراسة محمد عباس محمد علي، 2023،** إلى تقدير أثر نمو القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1992 –2020 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). وأكدت النتائج التطبيقية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين كل من معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي كمعبر عن نمو القطاع الصناعي، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر في كل من الأجلين الطويل والقصير. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين كل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أنها غير معنوية في الأجل الطويل. كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تبلغ (–882.0) وهو بإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1%. وهي تعني أن معدل النمو الاقتصادي

كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية t بنسبة 2.88% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة t−1. وهي تعكس سرعة تعديل نحو التوازن.

- سلسلة قضايا التخطيط (305)، 2019): **التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على الصادرات)** للتوصل لرؤية محددة لآفاق تطوير أنشطة القطاع ولإحداث النهضة التصديرية والإنتاجية المناسبة بهذا الصدد، فقد تم بلورة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة فيما يأتي: -

وتمثل هدف الدراسة العام في الارتقاء بمصر لتصبح دولة أكثر تطورًا ذات اقتصاد رقمي حديث، وذلك عن طريق التركيز على التجارة الخارجية وهيكل صادرات قطاع المعلومات من سلع وخدمات من خلال اقتراح وتحديد اتجاه تطويره مستقبلًا لدعم استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

- سلسلة قضايا التخطيط (337)، 2022: **العناقيد الصناعية والتكنولوجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر:** التحديات والفرص الواعدة: تهدف الدراسة في الأساس إلى تشخيص وتحليل أوضاع قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور العناقيد الصناعية والتكنولوجية وتقييم الأداء الراهن والمرتقب للعناقيد الصناعية والتكنولوجية للقطاع .

استهدفت دراسة (Anja Baum, 2020)، تسليط الضوء على أهم مقومات نجاح عملية التنمية في دولة فيتنام منذ عام 1986، وفيما يتعلق بالإصلاحات في مجال التجارة الدولية وسياسات تعزيز الصادرات، خلصت الدراسة إلى أن الاندماج التجاري كان محور جهود الإصلاح، حيث اندمجت فيتنام في وقت قصير في الاقتصاد العالمي من خلال تقليص الحواجز التجارية وتنقيح القوانين المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال والبضائع والسياح من الخارج، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مدفوع بالطلب الخارجي في ظل التصنيع الموجه نحو التصدير. وبدأت صادراتها تتحول من الصناعات منخفضة التقنية ذات قيمة مضافة منخفضة مثل منتجات النسيج والمنتجات الجلدية، إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل الهواتف الذكية وغيرها من السلع عالية التقنية المعقدة Complex High-tech Goods من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، إلى جانب التدفقات المتزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي السياق نفسه أكدت دراسة (World Bank, 2024) على أن سياسات التجارة الخارجية في فيتنام قد حققت تحريرًا كبيرًا للتعريفات الجمركية وشبكة واسعة من اتفاقيات التجارة التي تغطي ما يقرب من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2023. وذلك بإعطاء الأولوية لمتابعة التكامل التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف مع تعميق اتفاقياتها القائمة من خلال الانتقال إلى ما هو أبعد من خفض التعريفات الجمركية لمعالجة

الحواجز غير الجمركية، وتحرير تجارة الخدمات وتعزيز التكامل الإقليمي، والقيام بدور فعال في تشكيل أطر التجارة الإقليمية والعالمية، وتعميق الالتزامات بالتجارة الرقمية وتوحيد المعايير وتحسين الربط والتكامل.

- Anja Baum, (2020), "Vietnam's Development Success Story and the Unfinished SDG Agenda", IMF Working Papers, WP/20/31. February. Available at: file:///C:/Users/Dr.Ahmed%20Rashd/Downloads/wpiea2020031-print-pdf%20(1).pdf
- World Bank, (2024), Viet Nam 2045 Trading Up in a Changing World, November 17, 2024. Available at: https://www.worldbank.org/en/country/vietnam/publication/viet-nam-2045-trading-up-in-a-changing-world?utm_source=chatgpt.com

الفصل الأول

القطاع الزراعي: إجراءات تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية وفق برنامج عمل الحكومة 2025/2024-2027/2026

مقدمة:

يعد **القطاع الزراعي المصري** أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، نظرًا لمساهمته في توفير الغذاء للمواطنين، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية، فضلًا عن علاقاته التشابكية والترابطية مع القطاعات الأخرى منها قطاع النقل والتخزين والتجارة الداخلية والخارجية وقطاع الصناعات التحويلية، كما أنه القطاع الذي يوفر فرص عمل لغالبية سكان الريف والذين يُمثلون أكثر من 55% من سكان الجمهورية، وكذلك يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11.2% عام 2023/2022، وفي الصادرات الكلية بنحو 9% عام 2022، كما يعد أحد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأكثر مرونة وقدرة على تحمل الصدمات واستيعابها. إلا أن هذا القطاع يواجه – في نفس الوقت كغيره من القطاعات الزراعية في الدول النامية – العديد من التحديات منها التداعيات المحتملة للتغيرات المناخية، وندرة المياه، وزيادة عدد السكان، ومحدودية الأراضي المتاحة للزراعة، فضلًا عن التفتت الحيازي والتعدي على الأراضي الزراعية، وخفض الاستثمارات الموجه نحو القطاع، وضعف مؤسساته وعدم كفاءتها في تقديم الخدمات الزراعية. يضاف إلى ذلك المعوقات التي تواجهه المزارع في أثناء عملية الإنتاج من ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وارتفاع في مستويات المياه الأرضية، وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وزيادة نسب الفاقد في أثناء عملية الحصاد، كل هذه التحديات وغيرها تعرقل من دور القطاع في تلبية احتياجات السوق المحلي ومن ثم السوق الخارجي.

في المقابل يستهدف برنامج عمل الحكومة المصرية 2025/2024– 2027/2026 بلوغ مستهدف تصديري نحو 130 مليار دولار بحلول عام 2027/2026، و نحو 145 مليار دولار عام 2030، تساهم فيه الصادرات الزراعية بنحو 14 مليار دولار، وذلك من خلال التوسع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية من الخضراوات والفاكهة. (www.idsc.gov.eg)

ولتحقيق هذا المستهدف فإن الأمر يستلزم تحليل القدرات الفعلية للصادرات الزراعية، وتحديد أهم التحديات التي تواجه نموها وكيفية التغلب عليها، مع طرح بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق المستهدف التصديري،

وتأسيسًا على ذلك سيتم من خلال هذا الفصل دراسة إجراءات تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية، وذلك من خلال أربعة أجزاء:

يختص الجزء الأول بدراسة مؤشرات أداء القطاع الزراعي باعتباره البنية التحتية لإنتاج هذه الصادرات خلال الفترة 2015–2022، بينما يركز الجزء الثاني على تحليل هيكل الصادرات الزراعية والتعرف على أهم أسواقها والفرص التصديرية (وفق البيانات المتاحة) ويناقش الجزء الثالث أهم التحديات التي تواجه تنمية الصادرات الزراعية وكيفية التغلب عليها، ويقترح الجزء الرابع بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية.

1-1 الوضع الراهن للقطاع الزراعي ومؤشرات أدائه

يلعب **القطاع الزراعي** في كافة دول العالم دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الدول، مما يؤكد ضرورة العمل على توفير كافة سبل الدعم اللازمة للنهوض به، والإفادة من إمكاناته في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني. ويزخر القطاع الزراعي المصري بفرص اقتصادية كبيرة ما زالت كامنة وغير مستغلة بالشكل المطلوب، إذ لديه قدرة على إنتاج المزيد من المنتجات الزراعية المختلفة، وبكميات كبيرة وكافية للاستهلاك المحلي واستخدام جزء منها في القطاع الصناعي مما يزيد من قيمتها المضافة فضلًا عن توفير المزيد من فرص العمل، كما يُعد من القطاعات التصديرية الرئيسة والتي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق مستهدفاتها التصديرية. مما يتطلب تحليل أداء هذا القطاع باعتباره القطاع المسئول عن إنتاج الصادرات الزراعية، والتعرف على أهم العوامل التي تؤثر على هذا الأداء، بهدف معرفة إمكانياته وقدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي.

1-1-1 الموارد الأرضية والبشرية بالقطاع الزراعي

تعد الموارد الأرضية من أهم عناصر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي، والتي تستهدف الدولة تنميتها من خلال مشروعات التوسع الأفقي حيث تستهدف أضافة 3.5 مليون فدان خلال الفترة القادمة، ممثلة في مشروع توشكى الخير بمساحة 1.1 مليون فدان، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق بمساحة 2.2 مليون فدان ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء بمساحة 456 ألف فدان، ومشروع تنمية الريف المصري بمساحة 1.5 مليون فدان بالإضافة إلى المشروعات الأخرى في جنوب الصعيد والوادي الجديد بمساحة 650 ألف فدان. (www.sis.gov.eg)

ويعد مشروع تنمية شمال سيناء أحد المشرعات الرئيسية في القطاع الزراعي، والذي تم الانتهاء منه على النحو الآتي:

1. تجهيز 200 ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة.

2. زراعة نحو 63 ألف فدان من المساحات التي تم تخصيصها بمنطقتي سهل الطينة وجنوب القنطرة والتي تبلغ مساحتها 85.2 ألف فدان.
3. تنفيذ المشروع القومي للصوب الزراعية، والذي يستهدف إنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، كل هذه المشروعات تستهدف زيادة الرقعة المزروعة ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي حتى يستطيع استيفاء احتياجات السوق المحلي ومتطلبات التصدير.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1-1) إلى المساحات المزروعة والمحصولية، والأراضي المضافة للرقعة الزراعية من خلال عمليات استصلاح الأراضي، حيث تزايدت المساحات المزروعة بمعدل بلغ نحو 5.6% خلال عام 2022/2021 مقارنة بنظيرتها عام 2016/2015. مقابل تزايد في المساحات المحصولية بلغ نحو 3.4%. ومن خلال المساحة المزروعة والمحصولية تم استنتاج معدل التكثيف الزراعي والذي تناقص بمعدل بلغ 2.3% خلال عام 2022/2021 مقارنة بقيمته عام 2016/2015، وقد يعزى ذلك لعدة عوامل منها التعدي على الأراضي الزراعية واستغلالها في أغراض غير الإنتاج النباتي.

وبالنسبة لمساحة الأراضي المستصلحة فقد بلغت 324.1 ألف فدان عام 2022/2021 مقابل 49.3 ألف فدان عام 2016/2015، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة مساحات الأراضي المستصلحة لصالح مشروعات الخدمة الوطنية، ومشروعات شركات الريف المصري (النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي،2023)

جدول رقم (1-1)

الموارد الأرضية بالقطاع الزراعي (ألف فدان) خلال الفترة 2015-2022

البيان	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية*	معامل التكثيف الزراعي **	مساحة الأراضي المستصلحة
2016/2015	9133.3	16038.2	1.76	49.3
2017/2016	9332.5	16215.1	1.74	260.9
2018/2017	8687.4	14573.8	1.68	184.7
2019/2018	9049.0	15924.2	1.76	159.7
2020/2019	9276.1	16112.2	1.74	180.1
2021/2020	9320.8	16105.3	1.73	236.8
2022/2021	9652.2	16585.2	1.72	324.1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة، 2016- 2023.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2016-2023

*** تعبر عن مجموع مساحات الزروع النباتية التي جري إنتاجها وحصادها خلال عام زراعي واحد. وعادة تكون المساحة المحصولية اكبر من المساحة المزروعة خلال نفس العام نظرًا لأن معظم الأراضي الزراعية في مصر تنتج أكثر من زرع نباتي واحد في العام على نفس الرقعة من الأرض.**

**** يقصد بالتكثيف الزراعي مساحة المحاصيل التي يتم زراعتها على الرقعة الأرضية الواحدة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقدير نسبة التكثيف من خلال المعادلة التالية: (المساحة المحصولية/المساحة المزروعة) × 100**

وفيما يتعلق **بالموارد البشرية** والتي تُعد من أهم المقومات الاقتصادية للإنتاج الزراعي حيث يعتمد بشكل كبير على القوى العاملة في القطاع الزراعي سواء عمالة دائمة أو موسمية، وبصفة عامة تزايدت من نحو 6.7 مليون عامل عام 2016/2015 إلى نحو 7.7 مليون عامل عام 2022/2021. (www.capmas.gov.eg)

1-1-2 الإمكانيات الإنتاجية للقطاع الزراعي

الإنتاج النباتي:

يوضح الجدول رقم (1-2) تطور هيكل الإنتاج النباتي لأهم المجموعات الزراعية الغذائية بالقطاع الزراعي المصري بالألف طن خلال الفترة 2015-2022، والذي يتبين منه أن مجموعة الحبوب تحتل المرتبة الأولى في إنتاج المجموعات الزراعية بمتوسط إنتاج بلغ 22.6 مليون طن، تليها مجموعة الفاكهة بمتوسط إنتاج بلغ 15.1 مليون طن، ومجموعة الخضر بمتوسط إنتاج بلغ 12.4 مليون طن، ثم مجموعة المحاصيل الدرنية بمتوسط إنتاج بلغ 6.1 مليون طن، الأمر الذي يشير إلى أن قاعدة الإنتاج النباتي في القطاع يسيطر عليه ثلاثة مجموعات زراعية هي مجموعة الحبوب، ومجموعة الفاكهة، ومجموعة الخضر.

جدول رقم (1-2)

تطور الإنتاج النباتي لأهم المجموعات الزراعية خلال الفترة 2015-2022 (الألف طن)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموعة الحبوب	24041	22786	22370	22744	20856	22399	22839	22851
مجموعة البقوليات	271	225	325	265	252	260	325	293
المحاصيل السكرية	28038	27112	26283	25759	28070	25620	30055	29023
محاصيل الخضر	12990	12345	12015	11821	12223	11535	12389	13605
محاصيل الفاكهة	15102	14887	14647	15026	15010	14443	14710	16688
المحاصيل الزيتية	1147	1274	1467	1525	1455	1361	1530	1584
البصل والثوم	3341	2732	3255	3221	3440	3526	4032	4155
المحاصيل الدرنية*	5466	4654	5305	5578	5769	7450	6922	7707

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2015-2022.

* البطاطس، البطاطا، القلقاس

الإنتاج الحيواني:

تمتلك **مصر** رصيدًا من الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، ووفقًا للبيانات الواردة بجدول رقم (1-3) بلغ الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء نحو 682 ألف طن كمتوسط خلال الفترة 2015-2022، والإنتاج الداجني نحو 1737 ألف طن، والسمكي نحو 1867 ألف طن، وبلغت كمية الإنتاج المحلي من الألبان ومنتجاتها نحو 5553 ألف طن، والبيض نحو 674.7 ألف طن، وبقياس معدلات التغير في مكونات الإنتاج الحيواني وجد أن منتجات اللحوم الحمراء تناقصت بمعدل 22.8% خلال عام 2022 مقارنة بمثيلتها عام 2015، مقابل تزايد في منتجات اللحوم البيضاء، والأسماك، والألبان، والبيض بمقدار 56.8%، 32.1%، 28.5%، 52.8% سنويًا على الترتيب.

جدول رقم (1-3)

الإنتاج المحلي من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2015-2022 (ألف طن)

البيان	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الأسماك	الألبان ومنتجاتها	البيض
2015	793	1293	1519	5245	536
2016	791	1258	1706	5089	509
2017	792	1276	1823	5167	523
2018	858	1595	1935	5173	523
2019	543	1929	1935	5227	755
2020	512	2156	2011	5586	842
2021	555	2358	2002	6196	891
2022	612	2028	2008	6742	819

المصدر: جمعت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2016-2023

وتوضح **بيانات الميزان الغذائي** (والذي يتناول الحسابات الخاصة باستهلاك مجموعات السلع الغذائية مع بيان مساهمة الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية وصافي المخزون في توفير المتاح للاستهلاك منها، وتوزيعه على مختلف الاستخدامات (غذاء الإنسان، التقاوي، الصناعة، الفاقد، غذاء الحيوان)، كما يضم الميزان الغذائي تقدير لكمية الغذاء المعد لاستهلاك الإنسان ومتوسط الاستهلاك اليومي للفرد وما يعادل كمية هذا الغذاء من سعرات حرارية وما يحويه من العناصر الغذائية كالبروتينات والدهون) نسب الاكتفاء الذاتي لكل المجموعات الغذائية، حيث يُقاس الاكتفاء الذاتي لبلد ما من خلال نسبة الإنتاج المحلي لمجموعة غذائية ما مقارنة بإجمالي الاستهلاك من هذه المجموعة، ووفقًا لذلك بلغت نسب الاكتفاء الذاتي خلال عام 2022 نحو 56.4% لمجموعة الحبوب،34.7% لمجموعة البقوليات، 27.6% للمحاصيل الزيتية، 108.7% لمجموعة الخضر،123.3%

للبصل والثوم، 120.8% لمجموعة الفاكهة، 63.8% للحوم الحمراء، 98.9% للحوم البيضاء، 90% للأسماك، 92.4% للألبان ومنتجاتها، 100% للبيض، (نشرة الميزان الغذائي، 2022).

1-1-3 موارد الدخل الزراعي وعوائده

يتكون **إجمالي الدخل الزراعي** (يعرف الدخل الزراعي بأنه إجمالي الدخل المتولد من ممارسة النشاط الزراعي والذي يتلخص في الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، والإنتاج السمكي) من إجمالي دخل كل من الإنتاج النباتي، والحيواني، والسمكي، في حين يتكون صافي الدخل الزراعي من إجمالي قيمة الدخل الزراعي مطروح منه قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي لكل عنصر من العناصر المكونة لهذا الدخل.

كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1-4) إلى تزايد صافي قيمة الدخل الزراعي من نحو 256 مليار جنيه عام 2016/2015 إلى 634.5 مليار جنيه عام 2022/2021 بمعدل تزايد بلغ نحو 148% نتيجة لزيادة قيمة الدخل المتولد من الإنتاج النباتي والذي يشكل النصيب الأكبر في قيمة الدخل الزراعي خلال الفترة المذكورة. فقد ساهم بنحو 71% في صافي الدخل الزراعي، مقابل مساهمة من الدخل المتولد من الإنتاج الحيواني قدرت بنحو 17%، والإنتاج السمكي 12%، الأمر الذي يعني أن الإنتاج النباتي يمثل المورد الرئيسي لصافي الدخل الزراعي، شكل رقم (3-1).

جدول رقم (1-4)

مساهمة عناصر الإنتاج الزراعي في صافي الدخل الزراعي خلال الفترة 2015-2022 (مليار جنيه)

السنوات	صافي قيمة الدخل الزراعي	صافي قيمة الدخل		
		الإنتاج النباتي*	الإنتاج الحيواني**	الإنتاج السمكي
2016/2015	256	167.8	59	29.2
2017/2016	329.3	219.4	68.7	41.2
2018/2017	325.1	222.8	57.9	44.4
2019/2018	346.8	242.2	48.3	56.3
2020/2019	364.6	269.8	59.3	35.5
2021/2020	442.6	327.8	77.3	37.5
2022/2021	634.5	486.3	94.5	53.7

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، أعداد مختلفة من 2016-2023.

*** يشمل إنتاج الحاصلات الحقلية وحاصلات الخضر وحاصلات الفاكهة والمشاتل والأشجار الخشبية.**

**** يشمل لحوم الماشية والحيوانات المذبوحة والألبان، والصوف والشعر والوبر، والسماد البلدي، وجلود المذبوحات ولحوم الدواجن وبيض الدجاج.**

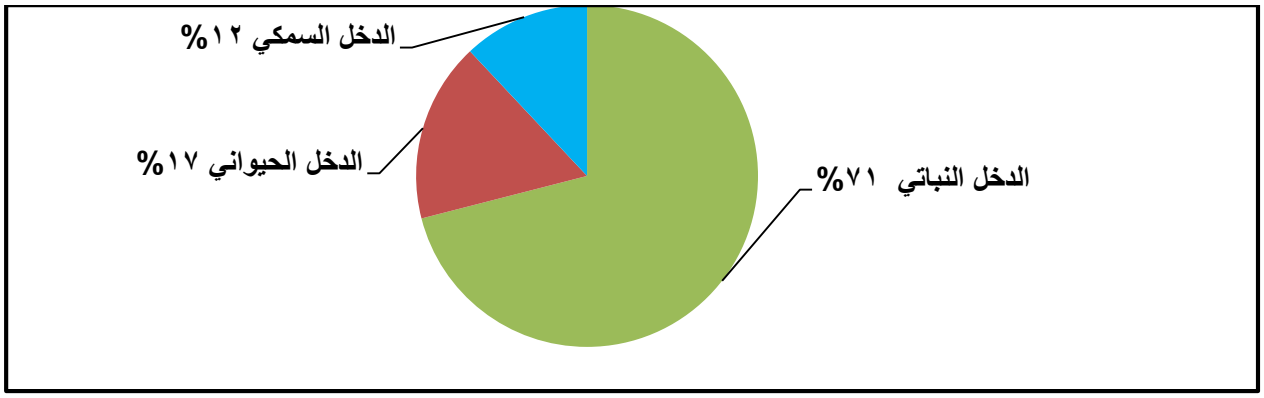

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، أعداد مختلفة من 2016-2023.

شكل رقم (1-1)

نسب مساهمة عناصر الإنتاج الزراعي في صافي الدخل الزراعي كمتوسط للفترة 2015-2022

1-1-4 مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (1-5) أنه على الرغم من **الزيادة المستمرة في قيمة الناتج المحلي الزراعي** حيث تزايد من 318.9 مليون جنية خلال عام 2016/2015 إلى نحو 858.4 مليون جنية عام 2022/2021 وبمعدل نمو بلغ 15.2% خلال الفترة 2015-2022، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى الثبات النسبي خلال معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نحو 11.5% كمتوسط. الأمر الذي يعني أن هذا **القطاع** لا ينمو في الاتجاه الصحيح الذي تستهدفه السياسات الزراعية في مصر مقارنة بأهميته في الاقتصاد القومي، مما يستدل منه على وجود العديد من التحديات التي تواجه هذا القطاع وتؤثر على كفاءته وإنتاجيته، منها محدودية الموارد المائية والتي يعتمد عليها القطاع بشكل أساسي، والتفتت الحيازي والذي يحد من إمكانية تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، ونقص الاستثمارات والدعم الحكومي لهذا القطاع، وغيرها من التحديات- والتي سيتناولها هذا الجزء لاحقًا - الأمر الذي يؤثر على دوره في تحقيق مستهدفات الحكومة المصرية من هذا القطاع.

جدول رقم (1-5)

تطور قيمة الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي المصري

خلال الفترة 2015-2022 (بالمليون جنيه)

البيان	الناتج الزراعي (بالمليون جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون جنيه)	% مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي
2016/2015	318,877.8	2,674,409.5	%11.9
2017/2016	401,651.1	3,602,969.8	%11.2
2018/2017	505,361.1	4,563,654.1	%11.1
2019/2018	598,611.7	5,444,030.1	%11
2020/2019	687,050.01	5,879,632.33	%11.7
2021/2020	762,054.26	6,336,732.92	%12.0
2022/2021	858,420.72	7,457,122.29	%11.5

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمتاح على الرابط: https://mped.gov.eg/GrossDomestic

5-1-1 الاستثمارات الزراعية

تعد **الاستثمارات** أحد الأدوات الأساسية لخطة التنمية بالدولة من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي، وزيادة قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة التحديات والعقبات التي تعرقل مسيرة التنمية، وتساهم كذلك الاستثمارات في توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة من ناحية، وتقليل حدة البطالة من ناحية أخرى. ويتوقف نجاح سياسات التنمية للقطاعات المختلفة على عدة عوامل، من بينها حجم الاستثمارات وكفاءة توزيعها داخل هذا القطاع.

وعلى الرغم من أن **القطاع الزراعي** من أهم القطاعات التي تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن الدولة تهتم بهذا القطاع وتضخ فيه استثمارات تزايدت من نحو 16.2 مليار جنيه عام 2016/2015 إلى نحو 29.1 مليار جنية عام 2022/2021 بمعدل تزايد بلغ نحو 78.8%. إلا أن قيمة هذه الاستثمارات ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات الكلية فقد بلغت نحو 4.2% عام 2016/2015 ونحو 4.6% عام 2022/2021، ونحو 4.4% كمتوسط للفترة المذكورة، جدول رقم (1-6).

انخفاض حجم الاستثمارات الموجهه للقطاع الزراعي سوف يؤثر على كفاءة أداء القطاع، ومن ثم قدرته على الوفاء بمتطلبات خطط التنمية الزراعية، كما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع، مما ينعكس في عدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات اللازمة للسكان بالأساس قبل تلبية احتياجات التصدير، وبالتالي أصبح هناك عدم اكتفاء ذاتي في كثير من السلع الزراعية الأساسية كما سبق الإشارة، وتزايد الاعتماد على

الخارج لسد تلك الاحتياجات. مما يعني أن عجز القطاع الزراعي عن تلبية الاحتياجات الأساسية في جزء كبير منه يرجع إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجه له، بالإضافة إلى التحديات الأخرى.

جدول رقم (1-6)

تطور قيمة ونسبة الاستثمارات الزراعية من الاستثمارات الكلية خلال الفترة 2015-2022

البيان	الاستثمارات الزراعية (مليون جنيه)	الاستثمارات الكلية (مليون جنيه)	نسبة الاستثمارات الزراعية من الاستثمارات الكلية%
2016/2015	16,279.2	392,038.9	%4.15
2017/2016	17,338.6	514,309	%3.37
2018/2017	24,698.7	721,128	%3.43
2019/2018	28,434	763,455	%3.72
2020/2019	31,431.2	529,931.5	%5.93
2021/2020	28,738.5	535,765.1	%5.36
2022/2021	29,101.8	633,157.2	%4.60

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، https://mped.gov.eg/GrossDomestic

1-1-6 كفاءة الاستثمارات الزراعية

لقياس كفاءة الاستثمارات الزراعية نستخدم بعض المعايير منها:

معدل الاستثمار الزراعي: يوضح هذا المعيار حجم الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من قيمة الناتج المحلي، ويتم حسابه من خلال خارج قسمة إجمالي الاستثمار على إجمالي الناتج الزراعي المحلي. وبلغ هذا المعدل كمتوسط نحو (0.04) وتجدر الإشارة إلى أن معدل الاستثمار إذا كان أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعكس انخفاض حجم الاستثمار مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وقد يرجع ذلك لضعف الادخار المحلي، أو ارتفاع في المخاطر الاستثمارية مثل تقلبات أسعار الصرف، ومعدلات تضخم مرتفع، ولغياب المؤسسات التي تمول المشروعات الزراعية الصغيرة، وغيرها من العوامل. (تم حساب معدل الاستثمار من بيانات جدول 1-5، وجدول 1-6).

العائد على الاستثمار الزراعي: يوضح هذا المعيار قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي، ويتم حسابه من خلال خارج قسمة إجمالي الناتج الزراعي على إجمالي الاستثمار، وبلغ هذا العائد نحو (23.2) كمتوسط خلال الفترة المذكورة، ويذكر أن كلما كان العائد على الاستثمار أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على كفاءة الاستثمار في القطاع. (تم حساب العائد على الاستثمار من بيانات جدول 1-5، وجدول 1-6).

معامل التوطن: يوضح هذا المعيار مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للاستثمارات في هذا القطاع من خلال قياس كفاءة الاستثمار، ويتم حسابه من خلال خارج قسمة نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي مقسومًا على نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي. ويذكر أن قيمة معامل التوطن للاستثمار في القطاع الزراعي قد انخفضت عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة، مما يعكس عدم وجود كفاءة في الاستثمار بهذا القطاع بشكل عام، حيث بلغت قيمة المعامل نحو (0.38) كمتوسط خلال فترة الدراسة. يستدل من نتائج معايير كفاءة الاستثمارات الزراعية، عدم وجود كفاءة في الاستثمار الراهنة في هذا القطاع خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يدعو إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في ذلك القطاع في السنوات المقبلة، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء، حتى يستطيع القطاع تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي واحتياجات التصدير. (تم حساب معامل التوطن من بيانات جدول 1-5، وجدول 1-6).

1-1-7 التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

- **الصادرات الزراعية:**

تزايدت **قيمة الصادرات الزراعية** من نحو 2.9 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 4.5 مليار دولار عام 2022 وهو يعد من المؤشرات الجيدة، إلا أن هذه الزيادة بعيدة عن المستهدف المرغوب عام 2027/2026، الأمر الذي يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق عائد تصديري مناسب يساهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية، وهو ما سوف نتناوله لاحقًا.

وبالنسبة لمساهمة قيم الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات الكلية فقد تناقصت من نحو 13.3% عام 2015 إلى نحو 8.7% عام 2022 بمتوسط بلغ 9.6% خلال الفترة 2015-2022، ويلاحظ تراجع نسب مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات الكلية بالرغم من زيادة قيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 137% عام 2022 مقارنة بقيمتها عام 2015، حيث لم تزد قيمة الصادرات الزراعية عن 54.5%.

- **الواردات الزراعية:**

تزايدت نسبة الواردات الزراعية في جملة الواردات الكلية من نحو 8.9% عام 2015 إلى نحو 13.5% عام 2022، ويعكس تزايد قيم الواردات مقارنة بقيم الصادرات العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي (الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية) وعدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، وبالتالي لا يمكن أن تحقيق المستهدفات التصديرية. حيث سجل الميزان التجاري الزراعي بين مصر

ودول العالم عجزًا تزايد من 3.7 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 8.5 مليار دولار عام 2022، ويعد الميزان التجاري الزراعي هو أحد مكونات الميزان التجاري المصري. إن العجز المستمر فيه يعد من ضمن الأسباب الرئيسية لعجز الميزان التجاري الكلي، نظرًا لما تعانيه منظومة الإنتاج الزراعي المصري من ضعف في توجيه الاستثمارات لهذا القطاع حيث يضخ فيه ما لا يزيد عن 5% من جملة استثمارات الدولة، بالإضافة إلى اعتماد الدولة على مدخلات مستوردة لهذا القطاع، ولعدم قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية يتم استيراد هذه الاحتياجات مما يشكل أعباء متزايدة تودي إلى زيادة العجز الكلي، بالإضافة لتقلبات سعر الصرف.

معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية:

يشير معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات إلى مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات.

تشير بيانات الجدول (1-7) إلى أن متوسط نسبة تغطية الصادرات الزراعية لوارداتها خلال الفترة 2015-2022 قد بلغت في المتوسط نحو 34.6%، أى أن قيمة الصادرات الزراعية غير قادرة على تغطية قيمة وارداتها، ومن ثم هناك عجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي.

جدول رقم (1-7)

تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية المصرية خلال الفترة 2015-2022 (مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الصادرات الكلية	21986.7	22501.7	26285.7	29303.9	30505.3	29322.9	43636.9	52115.7
حجم الواردات الكلية	74374	71357	66565	81910	76390	70437	89207	96189
حجم الصادرات الزراعية	2929.6	2641.1	2622.5	2350.4	2300.4	2698.2	3739.9	4526.2
نسبة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية %	%13.32	%11.74	%9.98	%8.02	%7.54	%9.20	%8.57	%8.68
حجم الواردات الزراعية	6641.1	6910.3	7119.7	7313.6	7540.5	9447.5	11857.5	13019.7
نسبة الواردات الزراعية في الواردات الكلية %	%8.93	%9.68	%10.70	%8.93	%9.87	%13.41	%13.29	%13.54
حجم الميزان التجارى الزراعي (عجز)	-3711.5	-4269.2	-4497.2	-4963.2	-5240.1	-6749.3	-8117.6	-8493.5
معدل التغطية%	%44.1	%38.2	%36.8	%32.1	%30.5	%28.6	%31.5	%34.8

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد متفرقة، 2017-2023

2-1 التحديات والفرص بالقطاع الزراعي

اعتمد هذا الجزء على رصد نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص للقطاع الزراعي والواردة بالجدول رقم (1-8) حيث إن **نقاط القوة تشير** إلى:

- أن ضخ مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع يؤدي إلى تحقيق الإفادة القصوى منه.
- أنه يمكن الإفادة من الاتفاقيات التجارية والتي تمنح مزايا تفضيلية للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الخارجية مثل اتفاقية الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، والعمل على عقد المزيد من هذه الاتفاقيات.
- الإفادة من التنوع الزراعي للمنتجات الزراعية نتيجة لتنوع المناخ حيث يمكن حصاد العديد من المحاصيل في وقت مبكرة والإفادة من ذلك في التبكير في التصدير.
- العمالة الزراعية في مصر تعد من ضمن عوامل نجاح القطاع في تحقيق مستهدفاته، وخاصة أنها عمالة منخفضة التكلفة.
- تبني الدولة لنهج متكامل للتنمية الزراعية لم يعتمد فقط على التوسع في الرقعة الزراعية وزيادة معدلات إنتاجيتها، بل في تقديم مختلف أشكال الدعم للفلاح، وإطلاق مبادرات استراتيجية لتسهيل استخدام التكنولوجيا الزراعية وتطوير الأنظمة الزراعية.

كما أن **الفرص الراهنة** لو تم استغلالها الاستغلال الأمثل سوف ترفع من كفاءة القطاع في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية واحتياجات التصدير، وهذه الفرص تكمن في مدى اهتمام الدولة وجهودها الراهنة لتنمية القطاع الزراعي، والذي شهد تطورًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة بتطوير وتنمية مشروعات التنمية واستصلاح الأراضي. حيث تم عمل عدد من المشروعات في هذا الصدد، مثل مشروع "استصلاح المليون ونصف مليون فدان، ومشروع المائة ألف صوبة زراعية، كما بلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة خلال تلك الفترة، نحو 2 مليون و86 ألف فدان، منها نحو مليون و800 ألف فدان، ومشروعات الإنتاج الحيواني والسمكي، وتطوير منظومة الري والتقاوي والتوسع في استخدام أساليب الزراعة الحديثة واختيار الأصناف الزراعية عالية الإنتاجية قليلة استهلاك المياه.

من ناحية أخرى أوضحت **نقاط الضعف** أن هناك فجوة بين الواقع الفعلي للقطاع الزراعي، وبين المستهدفات المرغوب تحقيقها، حيث لا بد من العمل على معالجة هذه النقاط بالدرجة الأولى، وخاصة المتصلة بالتصدير فمثلًا كيف يمكن زيادة الصادرات الزراعية في ظل عدم توافر أي معلومات عن الأسواق التصديرية واحتياجاتها،

أيضًا لا بد من معالجة المشكلات التي تؤثر على إنتاجية المحاصيل والاتجاه إلى التوسع في الزراعات العضوية بمساحات شاسعة حيث يزيد الطلب على منتجاتها.

وبالنسبة **للتحديات** يمكن حصر أهمها فيما يلي:

(1) **التعديات على الأراضي الزراعية،** على الرغم من دور الدولة الراهن في التصدي للتعديات على الأراضي الزراعية، إلا أنها ما زالت تشكل تحديًّا للقطاع الزراعي ينبغي الحزم في تطبيق قانون الحفاظ على الرقعة الزراعية بمواده كاملًا على الكل سواء من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو السجن المشدد، ومنع التصالح في البناء على الأراضي الزراعية تحت أي ذريعة، وإزالة أي مبان قائمة، وعدم توفيق أوضاعها بأي شكل.

(2) **تداعيات التغيرات المناخية،** كذلك لا بد من مجابهة تداعيات التغير المناخي، على الرغم من أن الدولة المصرية وضعت خطتها للتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية عبر استنباط أصناف قادرة على مقاومة الجفاف والملوحة ومحاصيل قصيرة العمر بدلًا من 180 يومًا لتصبح 150 يومًا، إلا أن التداعيات المناخية تستوجب التنسيق بين الجهات المختلفة مثل الزراعة والأرصاد الجوية للتعاون مع مديريات الزراعة، سواء في النواحي الفنية أو الأبحاث العلمية، وأيضًا تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بتأثير التغيرات المناخية المتوقعة على المحاصيل الزراعية، وتوعية الفلاح بطبيعة المحاصيل المناسبة وفق هذه المنظومة. أيضًا لا بد من تعزيز سبل الزراعة المستدامة، وتوفير الدعم المالي والفني لتحسين قدرة الإنتاج الزراعي على الصمود أمام التحديات ذات الصلة بتغير المناخ.

(3) **محدودية الموارد المائية،** بالنسبة لتحدي محدودية الموارد المائية والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بصفة عامة، فإنه لا بد من التوسع في نُظم الري الحديثة بما يضمن أقصى ترشيد ممكن للري وإعادة استخدام مياه الصرف في الأغراض الزراعية، ومعالجة مياه الصرف الزراعي والذي خطت الدولة فيه خطوات واسعة ومن أهم مشروعات معالجة مياه الصرف الزراعي، مشروع محطة معالجة مياه بحر البقر حيث تُنقل مياه محطة المعالجة إلى مناطق الاستصلاح الزراعي المستهدفة في شمال سيناء ووسطها، وفي غرب الدلتا تم إطلاق مشروع محطة مياه الحمام لمعالجة مياه مصارف غرب الدلتا عالية الملوحة، حيث يستهدف المشروع نقل المياه بعد تحليتها واستخدامها في استصلاح مساحات زراعية جديدة في منطقة غرب الدلتا.

جدول رقم(1-8)

التحليل الرباعي للقطاع الزراعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- الموقع الجغرافي المتميز مما يسهل تصدير المنتجات الزراعية. - التنوع الزراعي نتيجة المناخ المتنوع - ارتفاع الإنتاجية للعديد من المحاصيل - انخفاض تكاليف العمالة - دعم الدولة للقطاع الزراعي - توفر أعداد كبيرة من العمالة الماهرة وغير الماهرة - الاتفاقيات التجارية التي تمنح الصادرات الزراعية مزايا تنافسية - إمكانيات التوسع الزراعي - الطلب المحلي الكبير	- التفتت الحيازي - انخفاض حجم الاستثمارات الموجه للقطاع مقارنة بدوره في الاقتصاد القومي باعتباره القطاع المسئول عن غذاء المواطنين - محدودية التكنولوجيا المستخدمة في القطاع - عدم توافر معلومات عن الأسواق والفرص التصديرية للمزارعين - زيادة نسبة الفاقد من المنتج الزراعي نتيجة سوء التداول وعدم توافر العبوات المناسبة وأسلوب النقل. - ارتفاع مستوى المياه الأرضية وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية مما يتسبب في انخفاض إنتاجية هذه الأراضي - عدم المعرفة بطرق استخدام المبيدات وتركيزاتها الموصى بها عند الاستخدام مما ينتج عنه نتائج غير مرجوة تؤثر على تنافسية الصادرات
الفرص	**التحديات**
- الميزة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية مثل الموالح، والبطاطس، والبصل، والعنب. - إمكانيات لزيادة التصنيع الزراعي - إمكانيات التوسع الرأسي والأفقي - إمكانيات التوسع في تقنيات الري الحديثة - توجد فرص استثمارية في تنمية الثروة الحيوانية	- الزحف العمراني والتعديات على الأراضي الزراعية - النمو السكاني السريع - تدهور في خصوبة التربة بسبب الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيميائية. - تعديات التغيرات المناخية - محدودية الموارد المائية - ضعف البنية التحتية الزراعية من نقص في وسائل النقل والتخزين وغيرها - المنافسة الإقليمية على مستويات جودة المنتج - انخفاض مستويات الإئتمان الزراعي - عدم وجود تجمعات أو تكتلات زراعية تدافع عن مصالح المزارعين

المصدر: من إعداد الباحث

3-1 تحليل هيكل الصادرات الزراعية

تُعد **تنمية الصادرات الزراعية** من أهم أهداف مخططي السياسات الاقتصادية الزراعية في مصر، والتي من أهم ملامحها التوسع والتنوع في إنتاج وتصدير المنتجات والحاصلات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية في الأسواق العالمية. وبدراسة الهيكل الإجمالي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 2015-2022 تبين أن أهمها

البرتقال، والبطاطس، والعنب، والبصل الطازج، والنباتات الطبية والعطرية، والفراولة، والرمان، ويوضح الجدول رقم (1-9) تطور قيم هذه الصادرات خلال الفترة المذكورة.

صادرات البرتقال: تشكل صادرات البرتقال نحو 20.9% من جملة قيمة هذه الصادرات كمتوسط للفترة 2015-2022، وبذلك تحتل المرتبة الأولى في صادرات مصر الزراعية، ويعد المحصول التصديرى الأول، حيث تتمتع مصر بإمكانيات كبيرة في إنتاج البرتقال، فقد أنتجت نحو 3.1 مليون طن كمتوسط سنوى لهذه الفترة، وشهدت صادرات البرتقال تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة صادراته من نحو 491.3 مليون دولار عام 2015 إلى 709.3 مليون دولار عام 2022، وتمثل الكميات المصدرة من هذا المحصول مقارنة بالكميات المنتجة منه نحو 48.9% من جملة الإنتاج المحلي مما يشير إلى زيادة كمية صادراته.

وتعد أسواق روسيا والمملكة العربية السعودية، وهولندا، والهند، وبنغلاديش، والإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، وأوكرانيا، وسلطنة عمان من الأسواق الرئيسية المستقبلة للبرتقال المصري حيث تستحوذ على نحو 75% من جملة صادرات البرتقال المصري.

صادرات البطاطس: تحتل البطاطس المرتبة الثانية بنسبة 8.5% من جملة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة المذكورة، حيث تنتج نحو 5.5 مليون طن كمتوسط سنوى خلال الفترة 2015-2022 وقد شهدت صادرات البطاطس زيادة في قيمة صادراتها بلغت نحو 371 مليون دولار عام 2022، مقابل 176.3 مليون دولار عام 2016. الإ أنه خلال هذه الفترة شهدت قيمة صادرات البطاطس تذبذبًا. وبلغت الكميات المصدرة نحو 14.2% من جملة الإنتاج المحلي الزراعي خلال عام 2022، وأبرز الدول المستوردة لمحصول البطاطس من مصر هي اليونان، ولبنان.

صادرات العنب: يأتي العنب في المرتبة الثالثة بنسبة 8.4% من جملة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة المذكورة، وبلغت الكمية المنتجة نحو 1.6 مليون طن كمتوسط سنوى خلال الفترة 2015-2022. وتعد دول الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي للعنب المصري، وتتطلع مصر إلى دخول أسواق جديدة مثل الأرجنتين ونيوزلندا، حيث تسعى مصر إلى تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية وتوسيع قاعدة عملائها، كما أن لدى مصر ميزة في إنتاج العنب في توقيتات معينة تختلف عن مواسم الإنتاج في الدولتين، فضلًا عن تعزيز العلاقات التجارية معهما وتعزيز وجود المنتجات الزراعية في أسواقهما.

صادرات البصل: يأتي البصل في المرتبة الرابعة بنسبة 6.4% من جملة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة المذكورة، وبلغت الكمية المنتجة نحو 3.1 مليون طن كمتوسط سنوى خلال الفترة 2015-2022. وتشمل أهم

الدول المستوردة للبصل المصري كلًا من روسيا والسعودية والكويت وهولندا وسوريا والأردن والمملكة المتحدة وليبيا ولبنان والعراق والإمارات وإيطاليا وإسبانيا، أما البصل المجفف فأهم الدول المستوردة للبصل المصري المجفف تتضمن هولندا وألمانيا واليابان وأمريكا وكرواتيا.

صادرات النباتات الطبية والعطرية: تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة 5.6% من جملة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة المذكورة، وبلغت الكمية المنتجة نحو 180 ألف طن كمتوسط سنوى خلال الفترة 2015-2022. **وللنباتات الطبية والعطرية المصرية** مكانة مميزة على مستوى العالم، برغم صغر المساحات المنزرعة والكميات المنتجة مقارنة بباقي الحاصلات والأصناف الزراعية التقليدية الأخرى، وهو ما يستدعي ضرورة التوعية بأهميتها وعوائدها الاقتصادية المجزية، لتشجيع المزارعين على التوسع فيها، خاصة أن وزارة الزراعة تستهدف التوسع في المساحات المنزرعة بالنباتات الطبية والعطرية لتصل إلى 250 ألف فدان بحلول عام 2030، حيث تصدر هذه المحاصيل لكثير من البلاد مثل إيطاليا، وإسبانيا، وأمريكا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، والتي تستخدم في العديد من الصناعات منها إنتاج واستخلاص المركبات الدوائية لعلاج الأمراض المختلفة.

صادرات الفراولة: شهدت صادرات الفراولة نموًا بنسبة 47% خلال عام 2022، لتُسجل 109 مليون دولار مقابل 74.2 مليون دولار خلال 2015، وتجدر الإشارة إلى أن أهم الأسواق التي يتم تصدير الفراولة الطازجة لها هي أسواق الدول العربية في السعودية والإمارات والعراق والكويت وأيضًا روسيا والمملكة المتحدة.

صادرات الرمان: يعد أحد أهم الصادرات الزراعية المصرية الطازجة، بلغت قيمة صادرات الرمان الطازج 77.1 مليون دولار خلال الموسم التصديرى 2022/2021، وتشير توقعات مجموعة من التقارير إلى نمو تجارة هذا المحصول عالميًا، وتُصدر مصر الرمان إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما تم فتح أسواق جديدة للرمان المصري في الصين واليابان، وإندونيسيا، والفلبين.

صادرات المانجو: ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من المانجو من 39.6 مليون دولار عام 2015 إلى نحو 43.2 مليون دولار عام 2022 بمعدل زيادة بلغ نحو 9%، وتحتل مصر المركز العاشر على مستوى العالم من الدول التي تقوم بتصديرها إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا وهولندا كما تصدرها إلى روسيا ولكل الدول العربية خاصة الإمارات وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان.

ويوضح الجدول رقم (1-9) تطور قيمة أهم الصادرات الزراعية الطازجة لمجموعتي الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2015-2022:

جدول رقم (1-9)

تطور قيمة الصادرات الزراعية الطازجة لمجموعتي الخضروات والفاكهة خلال الفترة 2015-2022

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة الصادرات الزراعية من مجموعة الخضروات (مليون دولار)								
البطاطس	236.2	176.3	272.7	206.9	266.2	227.3	203.5	370.8
البصل الطازج	269.3	210.1	205.6	116.4	231.3	137.1	87.5	173.5
الفاصوليا الخضراء	48.8	43.9	37.5	33.1	27.5	30.0	32.4	4.4
البطاطا	14.3	15.9	16.8	23.6	48.4	46.1	54.8	79.2
الطماطم	72.9	65.9	31.7	41.7	48.9	40.4	26.3	11.4
الفراولة	74.2	98.7	90.0	73.6	86.7	78.5	109.7	109
الثوم	5.45	15.2	27.03	12.7	28.5	38.1	24.7	28.2
البطيخ	16.2	19.4	17.2	8.2	4.5	4.5	3.2	0.69
قيمة الصادرات الزراعية من مجموعة الفاكهة (مليون دولار)								
البرتقال	491.3	521.4	545.3	662.5	750.6	651.4	646.5	709.3
اليوسفي	33.8	36.5	51.1	59.6	17.8	91.9	79.6	13.1
ليمون حامض	14.5	22.3	24.8	27.1	31.2	43.1	44.5	63.8
العنب	245.6	248.3	234.0	219.0	233.9	232.4	252.8	260.5
المانجو	39.6	54.9	51.1	30.7	36.6	38.2	90.6	43.2
الرمان	115.2	127.8	97.8	72.3	67.5	63.9	70.2	77.1
تمر طازج	21.5	27.4	29.6	31.4	27.5	16.2	9.9	10.4
جوافة	21.9	21.3	16.2	5.6	7.8	6.6	8.7	13.7

المصدر: جمعت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية أعداد متفرقة، 2017-2023

1-4 التحديات التي تواجه تنمية الصادرات الزراعية

حققت **الصادرات الزراعية** خلال عام 2022 معدلات عالية سواء في الكميات المصدرة أو في قيمتها المتحصل عليها، حيث بلغت كميتها ما يقرب من 6.5 مليون طن، بنحو 3.3 مليار دولار، واحتلت الموالح المرتبة الأولى تليها البطاطس في المرتبة الثانية ثم البصل والفاصوليا (www.sis.gov.eg)

إلا أنه ومن ناحية أخرى، ومع المستهدفات التي تستهدف الدولة تحقيقها في تنمية الصادرات من خلال التوسع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية من الخضراوات والفاكهة. فإن هذا التوجه يقابله العديد من التحديات والمتمثلة فيما يلي:

(1) **الكميات المتاحة للتصدير**، توضح بيانات الجدول رقم (1–10) معدلات نمو الإنتاج والاستهلاك والصادرات لأهم محاصيل مجموعتي الخضر والفاكهة الطازجة خلال الفترة 2015–2022، والذي يتبين منه، أن معدلات نمو الصادرات للسلع محل الدراسة تفوق معدلات نمو الإنتاج والاستهلاك المحلي، وهذا بدوره مؤشر جيد للطلب على الصادرات الزراعية، إلا أنه من ناحية أخرى يتطلب زيادة الإنتاج المحلي بمعدلات أعلى من المتحققة حتى يمكن تلبية احتياجات السوق المحلي بدون التأثير على الأسعار الداخلية وأيضًا تحقيق مستهدف التصدير.

(2) **التغيرات المناخية**، تؤثر بشكل كبير على تنمية الصادرات الزراعية، حيث أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تقليل الإنتاجية مما يقلل من كميات المحاصيل المعدة للتصدير، كما أن ارتفاع الحرارة يساعد على إنتشار الآفات والأمراض وبالتالي زيادة الكميات المستخدمة من المبيدات وهو الأمر الذي يؤدي لرفض الصادرات من الأسواق الخارجية، أيضا إرتفاع الحرارة يزيد من معدلات تلف المحاصيل أثناء النقل والتخزين مما يؤدي لخسائر كبيرة للمحاصيل المعدة للتصدير.

(3) **صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التسويقية** عن أسواق التصدير وبالتالي عدم معرفة احتياجات الأسواق الاستيرادية، حيث تعتبر المعلومات التسويقية عن أسواق التصدير عنصرا أساسيًا في تنمية الصادرات الزراعية، حتى يتسنى للمصدرين التعرف على متطلبات الأسواق المستهدفة، وفي حالة عدم معرفة المعلومات عن الأسواق المستهدفة فأن المصدر لا يكون لديه معرفة بإحتياجات الأسواق وأذواق المستهلكين المتجددة باستمرار والمتغيرة، كما أن عدم معرفة معلومات عن الأسواق يحرم المصدرين من فرص توسيع نشاطهم. الأمر الذي يتطلب إنشاء قاعدة بيانات وطنية للصادرات الزراعية، والأسواق المستهدفة واحتياجاتهاا والدول المنافسة، وأسعارهم التصديرية وغيرها من المعلومات التي تفيد المصدرين للتعرف على الأسواق الخارجية.

(4) **معوقات تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية**، تتضمن نقص التسويق الفعَّال للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، مع ارتفاع تكلفة الاشتراك بالمعارض الخارجية حتى في إطار تحمل الحكومة جزءًا من التكلفة إلا أنها ما تزال مرتفعة مع وجود عدد كبير من المنافسين، وانخفاض مستوى خدمات الموانئ وارتفاع تكاليف النقل، مما يتطلب زيادة الاستثمار في الموانئ والمناطق اللوجستية لزيادة كفاءة التصدير ورفع مستوى الخدمات بالموانئ، يمكن كذلك زيادة الاستثمار في الشحن الجوى والبحري مع الالتزام بالمعايير الصحية والبيئية والاهتمام بعملية الفحص والرقابة.

(5) **زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج**، مثل ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية، وعدم كفاية رأس المال مع صعوبة الحصول على الائتمان، والتشديد في الشروط والمتطلبات للحصول على

التمويل، وأيضًا ارتفاع أسعار المدخلات الأخرى، وزيادة تكلفة مستلزمات الإنتاج بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي كل هذه العوامل تحد من الطاقة التصديرية.

(6) **أخطاء مستندية ترتب عليها رفض شحنات تصديرية من مصر لدول الاتحاد الأوروبي**، تمثلت هذه الأخطاء في تجاهل التواريخ الخاصة بالفحص وإصدار شهادة الصحة النباتية، وحتى كتابة التواريخ بشكل يختلف عن باقي التواريخ المدرجة في مذكرة مواصفات الشحنة، الأمر الذي يعد مخالفًا للتشريعات الخاصة بالمفوضية الأوروبية والتي على أساسها يتم قبول أو رفض الشحنة. مما يستلزم تحري الدقة فيما يتعلق باستكمال البيانات المدرجة بشهادات الصحة النباتية وفقًا لما تنص عليه المعايير الدولية بشأن التصدير للأسواق الخارجية، تفاديًا لتكرار ذلك.

(7) **التنافسية مع الدول الأخرى المنتجة لنفس المنتجات الزراعية**، فتواجه الصادرات المصرية الزراعية منافسة شديدة من الدول الأخرى المنتجة للمنتجات الزراعية المماثلة، خاصة الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية.

جول رقم (1-10)

معدلات النمو السنوية للمساحة والإنتاج والاستهلاك والصادرات من أهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال الفترة 2015-2022

البيان	معدلات النمو السنوية		
	الإنتاج المحلي	الاستهلاك المحلي	الصادرات
محاصيل الخضر التصديرية			
البطاطس	%1.5	%1.8	%3.5
البصل الطازج	%1.3	%1.5	%3.1
الفاصوليا الخضراء	%1.7	%2.4	%3.4
البطاطا	%2.8	%3.5	%4.0
الطماطم	%0.48	%0.43	%8.6
الفراولة	%2.64	%3.5	%6.4
الثوم	%1.3	%1.8	%6.9
البطيخ	%1.7	%1.7	%3.7
نباتات طبية وعطرية	%2.5	%2.2	%4.4
محاصيل الفاكهة التصديرية			
البرتقال	%0.6	%2.5	%2.0
اليوسفي	%1.7	%2.3	%4.3
الليمون المالح	%0.8	%2.0	%4.3
العنب	%1.9	%2.2	%6.9
المانجو	%2.5	%2.5	%4.8
الرمان	%2.4	%4.2	%7.9
البلح	%0.7	%0.8	%6.1
الجوافة	%0.8	%0.7	%5.8

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث

1- 5 إجراءات تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية

في ضوء ما تم استعراضه وتحليله لوضع الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 2015-2022، يتبين أن تحقيق المستهدف التصديرى يتطلب مزيد من الجهد والإجراءات، وقبل استعراض الإجراءات المقترحة لا بد من الإشارة إلى الجهود المبذولة من الدولة بشأن زيادة الصادرات الزراعية.

جهود الدولة لزيادة تنافسية الصادرات الزراعية، نذكر منها ما يلي:

- تطوير منظومة الحجر الزراعي المتمثلة في التتبع والتكويد.
- تعظيم الإفادة من قدرات الأسواق التصديرية القائمة وفتح أسواق جديدة
- تعظيم دور مشروع حصر ومكافحة مرض العفن البني في البطاطس.
- تطوير قدرات المعامل المرجعية المعتمدة دوليًا.
- رفع جودة المنتجات الزراعية المصرية من خلال دعم تشريعات وقوانين الصحة النباتية وسلامة الغذاء.
- المشاركة في الكيانات والمنظمات الدولية المعنية بالصحة النباتية وسلامة الغذاء.
- تطوير منظومة التحول الرقمي للحجر الزراعي في إطار التوسع في تطبيقات التحول الرقمي في قطاع الزراعة، ودعم منظومة الحجر الزراعي بعدد من العمالة المتخصصة.
- الاستمرار في إفادة المصدرين الزراعيين من برنامج دعم الصادرات.
- جارٍ حاليًا التوسع في منظومة النقل السريع.
- الرصد والمتابعة للعملية التصديرية في الأسواق الدولية.
- إنشاء منظومة المعامل الموحدة في المنافذ الجمركية لتوحيد كل جهات الرقابة والإشراف في مكان واحد.

إجراءات مقترحة لتحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية

انطلاقًا من أن التصدير هو من حلقات منظومة مكتملة تبدأ بالاستثمار والإنتاج وتوافر الخامات المطلوبة بمستوى جودة عالية خاصة التقاوي المنتقاه سواء من السوق المحلية أو الخارجية مرورًا بمنظومة كبرى من اللوجيستيات والنقل وجميع الخدمات المتعلقة بالتصدير، وأن زيادة الصادرات لن تتم باستهداف الأرقام فقط دون حل المشكلات المرتبطة بالمنظومة بأكملها وعليه تقترح الدراسة الإجراءات التي لا بد من توافرها حتى يمكن تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية:

(1) تحقيق تكامل بين السياسات التصديرية والإنتاجية الزراعية ويتم ذلك من خلال:

- التوسع في الزراعات العضوية حيث هناك توجه لتزايد الطلب العالمي على الزراعات العضوية.

- التوسع في الزراعات المحمية لضمان توفر محاصيل تصديرية طوال العام.
- تنويع الصادرات الزراعية مع التوسع في تصدير السلع الزراعية غير التقليدية مثل البطاطا والفراولة والليمون والرمان والنباتات الطبية والعطرية بالإضافة إلى السلع التقليدية.
- اتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة لدعم القطاع الزراعي مثل تطوير سياسات وبرامج لإدارة المياه بشكل فعّال وتحسين كفاءة استخدامها في الزراعة.
- تعزيز التحسينات في التسميد لتحسين جودة التربة وزيادة الإنتاجية الزراعية.
- تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين وتوفير الإجراءات اللوجستية اللازمة لتسهيل التسويق والتصدير لمنتجاتهم.

(2) زيادة تنافسية السلع الزراعية والعمل على تحسين جودة المنتج المصدر، ويتم ذلك من خلال:

- الالتزام بالمعايير الدولية من حيث اعتماد الممارسات الزراعية (عبارة عن مجموعة من الخطوات أو الطرق الزراعية التي ينبغي على المزارعين اتباعها وتطبيقها ليحافظوا على جودة إنتاجهم وزيادة دخلهم) لتحسين جودة المنتج.
- تقليل استخدام المبيدات وتحسين تقنيات الري والتسميد لتجنب متبقيات المبيدات.
- تحسين عمليات الفرز والتعبئة مع استخدام مواد تعبئة مناسبة للحفاظ على جودة المنتج.
- الاهتمام بتطوير البنية التحتية من خلال تحسين وسائل النقل وإنشاء مرافق تخزين مبردة وتحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية للحفاظ على جودة المنتج وتقليل التلف في أثناء الشحن
- تجهيز الموانئ والمطارات بمرافق تدعم تصدير المنتجات الزراعية الطازجة.
- التوسع في منظومة تكويد المزارع التصديرية لتشمل غالبية المحاصيل التصديرية لإكساب الثقة في المنتجات المصرية بالأسواق العالمية حيث إن المنتجات المكودة التي لها شهادة تتبع تتمتع بثقة في جميع الأسواق العالمية.

(3) تنويع الأسواق والترويج للصادرات، ويتم ذلك من خلال:

- تفعيل الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي بين مختلف دول العالم وخاصة الأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية المصرية، مع الاهتمام بالتعاون مع دول أفريقيا من خلال تفعيل اتفاقية الكوميسا، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وتدشين منظومة لضمان التبادل التجاري الأفريقي البيني من خلال الاتحاد الأفريقي. وتفعيل آلية لضمان نفاذ الصادرات المصرية بالأسواق الأفريقية وغير الأفريقية.
- زيادة المشاركة في المعارض الدولية وتفعيل دور التمثيل التجاري، وتوفير بيانات عن الأسواق.

- إعداد دراسات تفصيلية عن الإمكانات التصديرية لكل محصول لديه ميزة نسبية وتنافسية في تصديره والمقارنة المستمرة بالدول المنافسة.
- تدعيم دور التمثيل التجاري والذي يعد دوره من أهم المحاور التي يجب أن تحظى باهتمام الدولة، لأن غياب المعلومات ومستويات المنافسة العالمية والاشتراطات المطلوبة، وكذلك عدم معرفة الفرص المتاحة من الطبيعي أن يؤثر على تحقيق المستهدفات المرغوبة.

(4) تسهيل الإجراءات الحكومية، ويتم ذلك من خلال:

- تبسيط إجراءات التصدير وزيادة دعم المصدرين.
- استمرار العمل على تحديث الأنشطة التصديرية المستهدفة، ومراجعة الفجوة التصديرية بعد كل تغيير في سعر صرف الدولار.
- الاستمرار في تنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية للشركات المصدرة لتحفيزها على التوسع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وإطلاق المزيد من المبادرات التي تحقق ذلك مثل استكمال مراحل مبادرة السداد النقدي الفوري.
- استكمال الإجراءات الخاصة بإعداد جيل جديد من المصدرين المؤهلين للنفاذ للأسواق العالمية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية.
- مراجعة مستمرة لأي تدابير غير جمركية تواجه الصادرات المصرية.
- تطبيق نظام الرخصة الذهبية للمشروعات الكبيرة العاملة في مجال التصدير الزراعي.

ويعد **الاستثمار في البحث العلمي** لتحسين الإنتاجية وإنتاج أصناف عالية الجودة مع إدخال تقنيات زراعية حديثة لتحسين الكفاءة والجودة، من الإجراءات الرئيسية أيضًا إلا أنه يتطلب فترة زمنية طويلة لإنتاج هذه الأصناف واعتمادها.

الفصل الثاني

دور قطاع الصناعة في تحقيق أهداف التصدير حتى عام 2030

يتكون هذا الفصل من بحثين، وهما كالتالي:

- **المبحث الأول : 2-1 يتناول قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري**

المحور الأول: 2-1-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري ومركزها التنافسي

2-1-1-1 الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

2-1-1-2 مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

المحور الثاني: 2-1-2 الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي

المحور الثالث: 2-1-3 مؤشر تطور الفجوة التنافسية لصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعات التحويلية المصرية:

2-1-3-1 تطور مؤشرات الابتكار التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية المصري

- **المبحث الثاني: 2-2 يتناول فرص مصر في توطين صناعة المكونات والأجزاء اللإكترونية والكهربائية فيما بعد 2025**

2-2-1 التعرف على هيكل الإنتاج من الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا وموقع الصناعات الإلكترونية والكهربية منها:

2-2-1-1 تناول تطور مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكومبيوتر الإلكترونية والمعدات الكهربائية.

2-2-2 تحديد فجوة التجارة الخارجية للمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر بالتركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربية.

2-2-3 التحليل الرباعي لعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات أمام توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية (SWOT Analysis) في مصر (تحليل عام).

2-2-4 أهم الفرص والتحديات أمام تعزيز وضع صناعة الأجزاء والمكونات وصادراتها للوصول إلى تحقيق تعميق وتوطين للصناعة والارتقاء بالصادرات منها (رؤية تنفيذية) .

2-2-5 أهم السياسات المقترحة .

المبحث الأول

2-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

مقدمة

للصناعات التحويلية أهمية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فمع تحول الاقتصادات القائمة على النفط إلى اقتصادات قائمة على الصناعة التحويلية والخدمات، وصولًا إلى الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة، أصبحت الدول تؤمن مصادر للدخل أكثر استدامة من أجل تحقيق النمو والتنمية الصناعية، حيث تسهم الصناعة التحويلية في تحقيق نمو مطرد إلى حدٍّ كبيرٍ يؤدي إلى تحول وتقدم اقتصادي سريع في كثير من الدول، ويرجع سبب الاهتمام بهذا القطاع في الدول النامية إلى أن وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي، واستيعاب القوى العاملة، وتخفيض معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة. ويعد الابتكار التكنولوجي حاليًا عاملًا ذا صلة في كل من عالم الاقتصاد والأعمال، وتكون له أهمية أكبر عندما يرتبط بمتغيرات مثل القدرة التنافسية (محمد أحمد عيد،2021).

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الوضع الراهن لبعض مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر، ومدى قدراتها التنافسية على الصعيد العالمي من خلال ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: 2-1-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري ومركزها التنافسي

المحور الثاني: 2-1-2 الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي

المحور الثالث: 2-1-3 مؤشر تطور الفجوة التنافسية لصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعات التحويلية المصرية

المحور الأول

2-1-1 قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري ومركزه التنافسي

وفيما يلي سنتناول الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في مصر للاقتصاد المصري، ومدى تطور الميزان الصناعي التنافسي(*) لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري على النحو التالي:

2-1-1-1 الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

مثلت الصـــناعات التحويلية أهمية عميقة في التاريخ الاقتصـــادي، حيث مكنت من تطوير المفاهيم والقيم الاقتصـادية، ثم شـهدت تطورات مهمة وأسـاسـية أهمها تعزيز دور الابتكار التكنولوجي، وتحسـين كفاءة الإنتاج وزيادته بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وجودة الإنتاجية، فضـــلًا عما تقدمه من قيمة مضـــافة حقيقية للاقتصـاد، كما لعبت الصـناعة التحويلية دورًا مهمًّا في تعزيز النمو الاقتصـادي وتحقيق التنمية المسـتدامة منذ السنوات الأولى من فكر التنمية الاقتصادية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، حيث كان التصـنيع هو المحرك الأسـاســي للنمو والتنمية في كل من الدول الصـناعية والنامية، ومع ذلك فإن التصـنيع لا يعني مجرد إنشـــاء صـــناعات أو نمو تلقائي لها، بل يعني إنشـــاء وتطوير قطاع صـــناعي ديناميكي يعمل كمحرك للنمو ودعامة للتنمية الشاملة، وتكمن المشكلة الناشئة في أن قطاع الصناعة التحويلية المصري يواجه وضعية متدنية من حيث التجارة، والقدرة التنافســية، حيث يواجه الاقتصـــاد المصـــري ضـــغوطًا تنافســية إقليمية ودولية كبيرة (Ronia Hawash, 2007).

وفي ضـــوء ذلك يهدف إلى بيان مدى تطور مســـاهمة القيمة المضـــافة لقطاع الصـــناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على النحو التالي:

تحظى دراسـة القيمة المضـافة الصـناعية بأهمية بالغة في الاسـتدلال على حدوث التحول نحو تعميق التصـنيع في الاقتصـاد من عدمه من خلال التعرف على الوزن النسـبي لمسـاهمة الصـناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العلاقة بين معدل النمو الحقيقي لكل من القيمة المضافة للصناعات التحويلية والناتج المحلي

---

* **الفرق بين الميزان الصناعي التنافسي والميزان التجاري هما**؛ مفهومان اقتصاديان متعلقان ببعضهما، ولكن يوجد فرق بينهما؛ يقصد **بالميزان الصناعي التنافسي**، هو مؤشر يصف العلاقة بين الواردات والصادرات في قطاع معين، مع التركيز على إجمالي الصادرات مقارنة بإجمالي الواردات للقطاع، ويحقق فارقًا يسمى **إيجابيًا أو سلبيًا**، ويقيم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. **أما الميزان التجاري**، هو مؤشر يصف العلاقة بين الصادرات والواردات لإجمالي القطاعات في دولة ما، بينما يحقق فارقًا **يسمى فائضًا أو عجزًا**.، ويقيم قدرة الاقتصاد على التنافسية .

الإجمالي. وقد أشـار العديد من الدراسـات إلى أنه لكي يقوم قطاع الصـناعات التحويلية بالدور المنوط به في عملية التنمية، وفي إحداث التحول والتنويع في الهيكل الاقتصـادي ينبغي ألا تقل مسـاهمة القيمة المضـافة للصـناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عن 25 إلى 30%، وذلك لكي تحقق عوائد الصـناعات التحويلية المتمثلة في تنمية المهارات والمزايا التكنولوجية، وتحفيز نمو القطاعات الأخرى (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية،2016)، (إجلال راتب وآخرون، 2011)، (إجلال راتب وآخرون، 2013). تُعد القيمة المضافة هي أفضل مؤشر، يمكن على أساسه الحكم على أهمية القطاع من ناحية الإنتاجية، وباعتبارها أهم مؤشر على مدى مساهمة القطاع في الاقتصاد القومي. فنظريًا تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للمدخلات input، والمخرجات output، وبالتالي فهي تمثل القيمة الاقتصادية للعمليات الإنتاجية للقطاع الاقتصـادي (محمد أحمد عيد، 2021). وتمثل القيمة المضـافة الناتجة من قطاع الصـناعة التحويلية أهمية خاصة لكونها مؤشرًا يعكس تطور هذا القطاع ودوره في عملية التنمية، والذي يعكس مدى التطور العلمي والتكنولوجي من خلال تطور إسـهامه في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التقدم الاقتصـادي (هيام خزعل ناشور،2018)..

وفيما يلي نتناول مدى تطور مسـاهمة القيمة المضـافة لقطاع الصـناعة التحويلية كنسـبة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على النحو التالي:

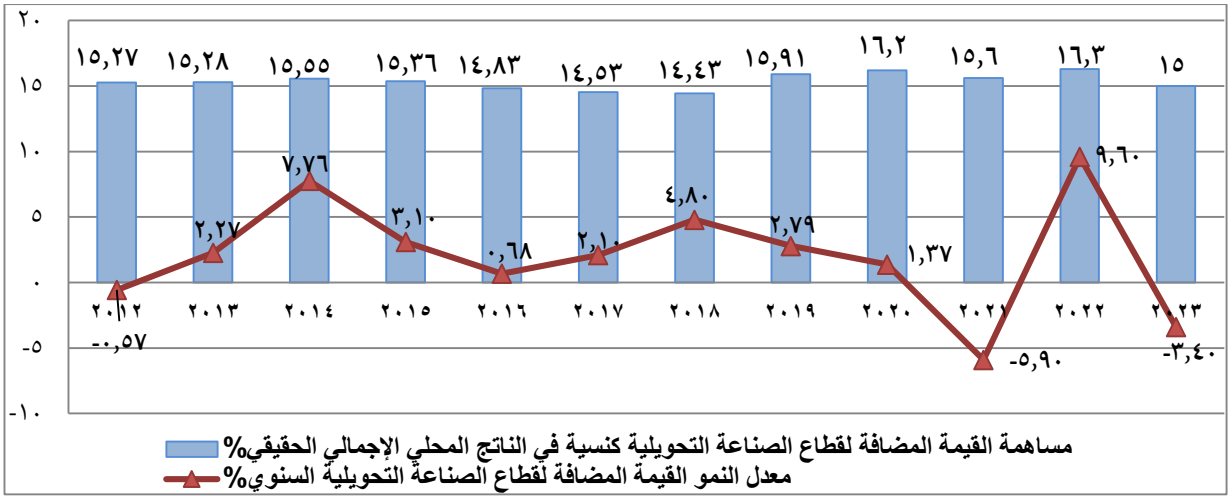

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم(2-1)

تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المصري خلال الفترة (2012-2023)

ويتضـح من هذا الشـكل رقم (2-1) أن نسـبة مسـاهمة القيمة المضـافة للصـناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد مرت بتغيرات نسـبية ملحوظة تتراوح ما بين 15.27%، 15% خلال عامي 2012، 2023 على

التوالي، وبمتوسط مساهمة خلال الفترة نحو 15.85%. كما يلاحظ تراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، وأن أكبر نسبة مساهمة كانت في عام 2022 بنحو 16.30%، وأقل نسبة مساهمة كانت في عام 2018 بنحو 14.43%.

وقد ظلت هذه النسبة لا تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة الإيجابي لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة نحو 1.15%، وبالرغم من نمو مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي نموًّا طفيفًا خلال عامي 2012، 2023، وبشكل متذبذب، إلا أنها بدأت وانتهت بنسبة نمو سلبي خلال الفترة ما بين عامي 2012، 2023 (0.57%، و3.40%) على التوالي وهي أكبر من النسبة السلبية التي حققتها عام 2012، والتي تقدر بـ 0.57%.

كما يلاحظ أيضًا انخفاض معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر انخفاضًا ملحوظًا بعد فترة الازدهار التي شهدها في عام 2007، والتي قدرت بنحو 12.94%، إذ حقق معدل نمو سلبي يقدر بنحو 0.84%، 0.58% خلال عامي 2011، 2012 على التوالي، وتعود أسباب تراجعه إلى الأحداث السياسية في مصر، حيث تبين أن من أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر تأثرًا بالأزمة السياسية قطاع الصناعة التحويلية (ماهر حسن محمد حمد،2018)، ثم أخذ معدل النمو للقيمة المضافة للفترة التالية بداية من عام 2013 حتى عام 2020 بالنمو الإيجابي، بلغ معدل النمو الإيجابي لمعدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 7.76% عام 2014، ثم انخفض ليبلغ نحو 3.10% عام 2015 إلى أن بلغ 0.68%عام 2016، ويعزى ذلك النمو الإيجابي الملحوظ إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016، وخاصة تحرير سعر صرف الجنية المصري، وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، **(البنك المركزي، التقرير السنوي، 2017/2016)**. كما حقق تقدمًا بلغت نسبته نحو 4.80% عام 2018 مقارنة بعام 2016، ولكنه عاود التراجع مرة أخرى خلال عامي 2019، 2020 بنسب أقل بلغت 2.79%، 1.37% على التوالي، مقارنة بعام 2016، والتي بلغ معدل النمو 0.86%، وذلك يعود للتغيرات البيئية خلال عامي 2019–2020 ومنها جائحة كورنا التي أثرت على معظم اقتصادات العالم، ولكن على الرغم من تأثر العالم بها إلا أن مصر استطاعت أن تجتاز تلك الجائحة بمعدل نمو إيجابي.

إلا أنه يلاحظ في الشكل أيضًا حدوث تراجع في معدل النمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغ معدل نمو سلبي نحو 5.9% عام2021، ثم عاود مرة أخرى ليرتفع بشكل ملحوظ إلى أن بلغ معدل نمو إيجابي نحو 9.6% عام 2022 والذي يعد أعلى معدل نمو إيجابي للقيمة المضافة للقطاع خلال هذه الفترة، ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة في الاستثمارات الجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج والقيمة المضافة، وتحسين

البيئة الاستثمارية مما ساهم في جذب الاستثمارات الجديدة، وزيادة الطلب على السلع الصناعية، والدعم الحكومي المقدم للصناعة التحويلية من خلال توفير التمويل والتدريب، والإفادة من الاتفاقيات التجارية، وتحسين البنية التحتية، هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر عام 2022، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 9.6% **(مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار،2023)**. وعلى الرغم من تحقيق النمو الإيجابي إلا أنه حقق معدل نمو سلبي بلغ نحو 3.4% عام 2023، وذلك يعود إلى أحداث السياسية العالمية منها؛ الحرب الروسية –الأوكرانية مما أدى إلى تراجع سلاسل الإمداد العالمية للواردات الصناعية المصرية مما كان له الأثر الكبير على تراجع معدل النمو للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، وكذلك تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري، وقد أدى ذلك إلى زيادة أعباء تكاليف إضافية على قطاع الصناعة التحويلية، وذلك في ظل ارتفاع نسبة المكون الأجنبي نتيجة ارتفاع سعر الصرف أمام الجنية المصري وارتفاع تكاليف الحصول على النقد الأجنبي للاستخدمات الاستثمارية للصناعات التحويلية مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سلبي بلغ نحو 3.4% عام 2023 (مها الشال، 2024) .

2-1-1-2 مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

يُعد أداء الميزان الصناعي التنافسي من المؤشرات الرئيسية التي تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد بشقيه (الصادرات والواردات)، كما يعد أداء صادرات الصناعة التحويلية المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق العالمية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تُقيم القطاع ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر نصيب صادرات الصناعة التحويلية من الصادرات السلعية مما يؤدي للتوسع، والمساهمة في تخفيض حجم البطالة، فقد تغير الطلب العالمي على الصادرات السلعية تغيرًا كبيرًا في ظل اقتصاد السوق وعصر العولمة، حيث أصبحت الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي الكبير– التي تعتمد في المقام الأول على الابتكار التكنولوجي– هي المسيطرة على التجارة الدولية والطلب العالمي، ومن ثم تزايدت حدة المنافسة في قطاع الصناعة التحويلية في الأسواق العالمية (محمد أحمد عيد، (2021)).

وفيما يلي سنتناول تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري، وذلك كما في الشكل التالي:

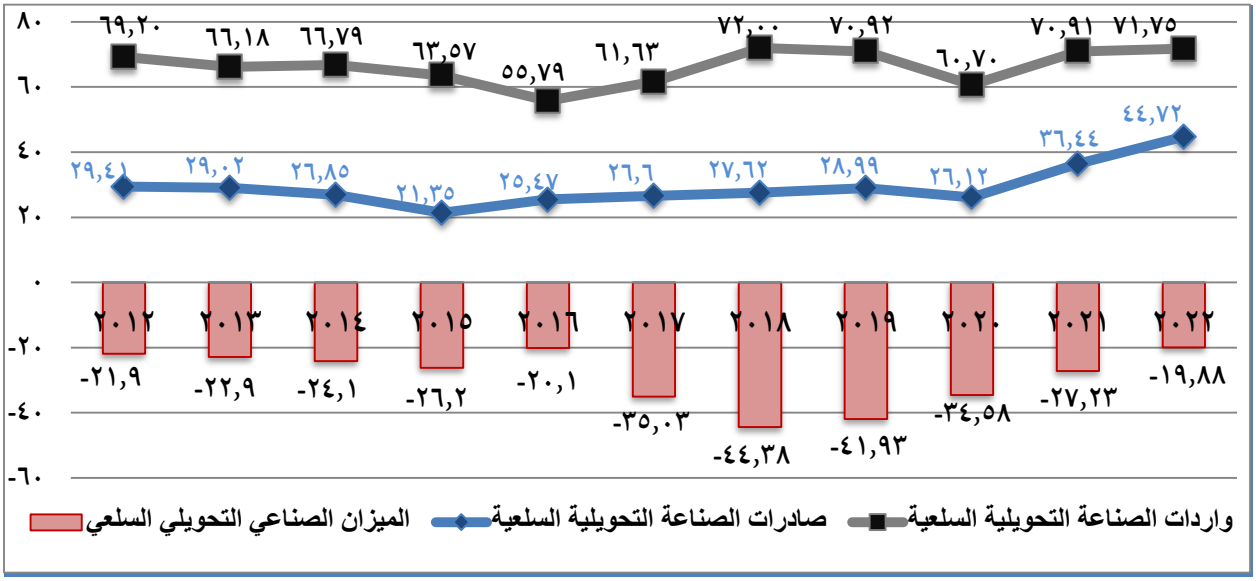

المصدر: من إعداد الباحث. بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (2-2)

تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري خلال الفترة (2012-2022)

القيمة بالمليار دولار بالأسعار الجارية

ويتضح من الشكل السابق رقم (2-2) أن الميزان التنافسي لقطاع الصناعات التحويلية المصري قد حقق فارقًا سلبيًا مستمرًا ومتفاقمًا، باستثناء آخر سنتين في الدراسة، كما نجد أنه يحقق فارق سلبيًا مستديمًا حيث إن قيمة الواردات الصناعة التحويلية المصرية تفوق كثيرًا قيمة الصادرات خلال الفترة من 2012 حتى عام 2022، حيث بلغت قيمة الفارق السلبي في عام 2012 نحو 21.9 مليارات دولار، وانخفض هذا الفارق السلبي إلى نحو 19.88 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط فارق سلبي نحو 28.93 مليار دولار خلال الفترة، ويلاحظ أيضًا وجود علاقة طردية بين واردات الصناعة التحويلية وسلبية الميزان الصناعي التحويلي المصري. حيث يلاحظ تزايد حجم الواردات السلعية خلال تلك المرحلة من 35.30 مليار دولار في عام 2012 إلى 37.40 مليار دولار في عام 2015 على التوالي، بفارق سلبي نحو 2.1 مليار دولار، إلا أن قيمة الصادرات التحويلية السلعية تراجعت من 13,40 إلى 11,30 مليار دولار، بفارق نحو 2,1 مليار دولار خلال عامي 2012، 2015 على التوالي، ويلاحظ أيضًا زيادة حجم الصادرات السلعية في هذه المرحلة من 13.40 مليار دولار إلى 13.80 مليار دولار خلال عامي 2012، 2014 على التوالي، بفارق نحو 40 مليون دولار، كما زادت قيمة الفارق السلبي للميزان الصناعي التحويلي من 21.9% إلى 26.2% في عامي 2012، 2014 على التوالي، ثم بلغ حجم

الفارق السلبي في عام 2015 نحو 26,1 مليار دولار، والتي تعد أعلى قيمة بفارق سلبي للميزان الصناعي التحويلي خلال الفترة، ثم أخذت قيمة الفارق السلبي تتراجع بعد عام 2015 لتبلغ نحو 20,1 مليار دولار في عام 2016، ويعزى ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإزالة الرسوم الجمركية، وإلغاء كافة القيود الكمية نتيجة اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في عام 2011 (صليحة بن يعقوب،2019). ثم عاود وبلغ حجم الفارق السلبي في عام 2018 نحو 44.38 مليار دولار، على الرغم من تزايد حجم الصادرات خلال العام نفسه، في المقابل تزايد حجم الواردات السلعية خلال عامي 2018-2019، 72 و70.90 مليار دولار، إلا أنه قد تراجع ليصبح نحو 60.70 عام 2020 وكما صاحبه تزايد في حجم الفارق السلبي الذي بلغ نحو 44.38، 41,93 مليار دولار على التوالي. إلا أنه قد تراجع الفارق السلبي للميزان التنافسي حيث بلغ نحو 19,88 مليار دولار في عام 2022.

وأخيرًا يوجد اتجاه واضح بين قيم واردات وصادرات الصناعة التحويلية، حيث تراجعت قيمة الواردات التي بلغت نحو 33,90 مليار دولار في عام 2016، وفي المقابل تزايدت قيمة الصادرات التي بلغت نحو 13,70 مليار دولار، وعلى الرغم من تزايد حجم الصادرات إلا أن حجم الواردات مازال يسيطر على الفجوة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية السلعي، بفارق نحو 20,20 مليار دولار، ومن ثم أدى ذلك إلى تراجع عجز الميزان الصناعي التحويلي في عام 2016، وكما تراجع في حجم الواردات والصادرات وبقيم 71,75 مليار دولار، 60,70 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بعام 2020.

المحور الثاني

2-1-2 الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية التي تمثلت في تحرير التجارة الدولية، وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، والتطورات التكنولوجية وزيادة المعرفة، واتجاه العديد من الدول نحو اقتصاديات السوق، إلى زيادة درجة حدة التنافسية التي تواجهها الدول خصوصًا الدول النامية ومنها مصر، وبالتالي أصبح التحدي الرئيس الذي يواجه الدول هو كيفية زيادة قدراتها التنافسية لمواكبة تلك التحديات والتغيرات والتطورات المعاصرة (سامية عمار،2004). ويؤكد بورتر على أن التنافسية تعتمد على أربعة عوامل رئيسة، هي: عوامل عرض المدخلات (عوامل الإنتاج)، والطلب في السوق المحلي، وهيكل الشركة، والاستراتيجية التنافسية، وأخيرًا الشركات ذات الصلة، وتقديم الدعم، فضلًا عن الجمعيات الداعمة، والتي تؤدي إلى خلق وتعزيز القدرة التنافسية للدول (Ewert P.J. Kleynhans, 2016).

يعبر مؤشر الأداء الصناعي التنافسي على القدرة الإنتاجية للدول وكثافة التصنيع، وتأثيره على السوق العالمية للمكونات الرئيسية للأداء الصناعي2023 (CIP) Competitive Industrial Performance (UNIDO,2023). وقدم تقرير الأداء الصناعي التنافسي لعام 2018 (CIP) تقييمَ وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات مما يوفر قاعدة معلوماتية قيمة عن نقاط القوة والضعف في قطاعات التصنيع الوطنية، ومدى أهميتها لصانعي السياسات، حيث تقود الصناعات التنافسية عملية التغيير الهيكلي التي يعتمد عليها التطوير من خلال تعزيز القدرة التنافسية، ومن الممكن تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية في ظل ندرة الموارد مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وعلى الرغم من تعدد وتباين المؤشرات المستخدمة لغرض معرفة الاتجاه العام لتنافسية قطاع الصناعة التحويلية، وهي المقاييس التي تنطبق على تبيان تنافسية المؤسسات، وتشمل المقاييس المعتمدة على التكاليف والإنتاجية والأداء التجاري (الصادرات والواردات والحصص النسبية من الأسواق العالمية– الميزة النسبية الظاهرة والتبادل داخل الصناعة)، يتبين أن المؤشر يرتكز بالدرجة الأولى على كل من الأداء التجاري والمحتوى التكنولوجي للقطاع، والمتمثل في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي تم استخدامه في عام 2003، والمتمثل في الأبعاد التالية (Shyam Upadhyaya, 2015):

أ- **البعد الأول:** يتعلق بقدرة الدولة على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية، ويعتمد على مؤشري حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية **(المؤشر الأول)**، وحصة الفرد من صادرات الصناعة التحويلية **(المؤشر الثاني)**.

ب-**البعد الثاني:** يتعلق بالعمق التكنولوجي للصناعة التحويلية للدولة، ويعتمد على مجموعتين فرعيتين من المؤشرات هما: درجة كثافة التصنيع، ودرجة تنوع صادرات الصناعة التحويلية.

ت-**البعد الثالث:** يعتمد على مدى تأثير الدولة في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي World Impact سواءً من حيث المساهمة في القيمة المضافة أو صادرات الصناعة التحويلية، ويتم الاعتماد في قياس هذا التأثير على كل من مؤشري مساهمة الدولة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية على المستوى العالمي، ونصيبها من التجارة العالمية لقطاع الصناعة التحويلية العالمية، كما يعطي مؤشرًا على ما إذا كان قطاع الصناعات التحويلية في بلد ما يساهم في تطويره، ويقيس هذا المؤشر مدى نجاح الصناعات التحويلية في أي بلد في إنتاج سلعة ما وبيعها في الأسواق المحلية والأجنبية، وبالتالي مقدار إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وسنتناول فيما يلي، مدى تطور مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري، وكذلك مؤشر القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري ذات المحتوى التكنولوجي على الصعيد العالمي خلال الفترة 2012- 2022.

كما يبين الجدول التالى رقم (2-1):

أ- مؤشر الطاقة الإنتاجية والتصديرية ونوعيتها:

تطور **المؤشر الأول للبعد الأول** وهو متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة منذ عام 2012 حتى عام 2022 نحو 57 و282 دولارًا على التوالي، بنسبة تغير بلغت 34.9%، وبمتوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية نحو 202.9 دولار، وهو ما يمثل أحد مؤشري القدرة المصرية على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية. تطور **المؤشر الثاني للبعد الأول** وهو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، والذي يمثل أحد مؤشري القدرة المصرية على إنتاج وتصدير الصناعات التحويلية في مصر، مع تطور نصيب الفرد خلال هذه الفترة حيث كان نصيب الفرد نحو 392 دولارًا، ثم أصبح نحو 585 دولارًا فيما بين عامي 2012 و 2022 على التوالي، بمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية نحو 477.82 دولار خلال فترة الدراسة، وبمعدل تغير في نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نحو 49.23%، كما يتبين أيضًا وجود قدرة للدولة على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية المصرية بدليل مؤشر نصيب الفرد من الصادرات والقيمة المضافة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

ب- ضعف العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية في مصر سواء على مستوى الكثافة التصنيعية Industrialization Intensity أو نوعية الصادرات Export Quality

يتبين ضعف المحتوى التكنولوجي في الصناعات التحويلية في مصر مما يشير إلى ضعف المكون التكنولوجي والمعرفي للقطاع، كما يلاحظ ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات متوسطة وعالية التقنية إلى إجمالي صادرات الصناعة التحويلية منذ عام 2012 حتى عام 2022، بنسبة تمثل نحو 0.3056%، 0.4402% على التوالي، وبمتوسط نسبي نحو 0.295% خلال الفترة. مما يدل على مدى تراجع العمق التكنولوجي وتدنيه، وعدم استخدام تطبيقات البحث العلمي والتكنولوجيا في هذا القطاع الاستراتيجي في مصر، وضعف النظرة لهذا القطاع الحيوي.

كما يلاحظ أيضًا تراجع مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية السلعية خلال الفترة. مما يشير إلى تدني مساهمة البحث العلمي وتطبيقاته في هذا القطاع،

حيث إن نسبة مساهمته تتراوح ما بين 0.21%، 0.20% خلال عامي 2012، 2022 على التوالي، بنسبة تغير سلبية بلغت نحو 4.76%، وقد تراجعت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 0.15% في عام 2012 إلى 0.14% في عام 2022 على التوالي، بنسبة تغير سلبية بلغت نحو 6.67% خلال الفترة فيما بين عامي 2012، 2022. مما يشير إلى أن مصر مازالت تحتاج الكثير لإعادة هيكلة القطاع وملاءمته من بنية أساسية، وتنمية الموارد البشرية بشكل تدريجي بما لا يحدث خللًا في أداء القطاع، كما تحتاج إلى استراتيجية لإمكانية الربط بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات والقطاع الحقيقي وبشكل أكثر أهتمام قطاع الصناعة.

ت- ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في مصر كنسبة من الصادرات التحويلية على مستوى العالمي:

والمعبر عنه بالبعد الثالث، تتراوح نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى الصادرات التحويلية للعالم ما بين 0.0014%، 0.0091% خلال عامي 2012، 2022، بمتوسط نسبي خلال الفترة يقدر بنحو 0.0034%، وكذلك **المؤشر الثاني** للبعد الثالث، والذي يمثل تزايد القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من 0.0031% إلى 0.0043% خلال فترة الدراسة 2012- 2022 على التوالي. ويعزى ضعف نسبة مساهمة صادرات الصناعة التحويلية المصرية إلى صادرات الصناعة التحويلية عالميًا إلى العديد من الأسباب منها؛ تدني الدعم المقدم للصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي لإمكانية زيادة حجم صادراتها عالية التكنولوجيا، ومحدودية ربط ذلك القطاع بشكل استراتيجي بمنظومة متكاملة مع التعليم العالي في ظل التحدي الراهن وهو التطور المتسارع في الابتكار التكنولوجي. وعدم وجود قاعدة معلوماتية لدعم قطاع الصناعة التحويلية عن السلع والأسواق سواء الداخلية والخارجية للإمكانية رسم استراتيجية التصنيع، عدم وجود تنوع في هيكل صادرات الصناعة التحويلية المصرية؛ حيث لا تزال الحصة الأكبر من الصادرات المصرية التحويلية تتضمن منتجات منخفضة التكنولوجية، ولا تزال مصر تتبع مسار الهيكل التقليدي وبعيدة عن مسار التحول الهيكلي المعتمد على الابتكار التكنولوجي. وتركز الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية على مجموعتي الدول العربية والاتحاد الأوربي، وعلى الرغم من البعد الاستراتيجي للسوق الأفريقية، إلا أن الحصة الأفريقية من الصادرات المصرية لاتزال محدودة حيث لم تتجاوز 6% عام 2022 (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2024).

جدول رقم (2-1)

تطور مؤشر الأداء التنافسي للصناعة التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي في مصر على الصعيد العالمي خلال الفترة (2012- 2022)

ترتيب ومؤشر CIP			(البعد الأول) قدرة الدولة على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية		(البعد الثاني) المحتوى التكنولوجي للصناعة التحويلية للدولة				(البعد الثالث) تأثير الدولة في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي	
الفترة	ترتيب الدولة	مؤشر الأداء التنافسي الصناعي CIP	نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية (بالدولار)	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)	صادرات الصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية إلى إجمالي الصادرات التحويلية%	القيمة المضافة للصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية إلى القيمة المضافة للصناعة التحويلية%	صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية%	القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى إجمالي %GDP	صادرات الصناعة التحويلية إلى صادرات الصناعة التحويلية في العالم%	القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم %
2012	69	0.043	209	392	0.3056	0.21	0.62	0.15	0.0014	0.0031
2013	67	0.042	208	392	0.1361	0.18	0.65	0.15	0.0014	0.0031
2014	67	0.041	200	402	0.3436	0.14	0.68	0.15	0.0014	0.0031
2015	64	0.037	160	406	0.3279	0.18	0.68	0.15	0.0012	0.0031
2016	66	0.036	145	400	0.0355	0.18	0.62	0.14	0.0012	0.0031
2017	64	0.038	179	410	0.3374	0.18	0.67	0.14	0.0014	0.0031
2018	64	0.037	185	586	0.3374	0.21	0.67	0.16	0.0014	0.0042
2019	64	0.039	208	587	0.2302	0.21	0.68	0.15	0.0015	0.0043
2020	65	0.04	186	554	0.3901	0.23	0.68	0.15	0.0080	0.0044
2021	67	0.04	270	542	0.3703	0.20	0.67	0.14	0.0093	0.0040
2022	67	0.03	282	585	0.4402	0.20	0.60	0.14	0.0091	0.0043

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي، أعداد مختلفة، متاحة على الرابط:
https://stat.unido.org/CIP

يشير ذلك إلى تقدم وإمكانية القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري على عكس قدرته التنافسية لمواكبة التنافسية العالمية، وكذلك قدرته على تحقيق معدلات أعلى من التنافسية لبعض الصناعات التي تمتلك ميزة تنافسية عالية عالميًّا. وعلى الرغم من التقدم النسبي لإمكانية القطاع على التنافسية العالمية إلا أنه لا يتناسب وبشكل كبير لما تحققه الاقتصادات المتقدمة في القدرة على التنافسية عالميًّا.

كما يتضح مما سبق أن مصر لا تزال في مكانة لا تستحقها في مؤشر التنافسية العالمي، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة الإنتاجية التصديرية على توسيع وتنويع الإنتاجية مقارنة بحجم الطلب العالمي مما يدل على أن القدرة التصديرية للصادرات المصرية لا تزال تتركز حول بعض الصناعات الزراعية والصناعية من المنتجات منخفضة التكنولوجيا ومتوسطة وعالية التكنولوجيا، والتي يزيد الطلب عليها عالميًّا، ومنها المواد الغذائية، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والمواد الكيميائية، على التوالي، والتي تمتلك الصادرات المصرية فيها ميزة تنافسية. كما أنه

لا بد من العمل على تضييق الفجوة الكبيرة فيما بين الصادرات والواردات السلعية في مصر بمستوياتها الثلاثة؛ منخفضة، ومتوسطة، وعالية التكنولوجيا، أي تحويل سلبية ميزان التنافس الصناعي من خلال وضع استراتيجية لتعميق التصنيع المحلي طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لمعالجة التحديات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية ومنها التحدي المعلوماتي، والمعرفي، وضعف القاعدة المعلوماتية والبيانات عن الأسواق، بل والصناعات العديدة في هذا القطاع، والوقوف على ما يجب عمله من وضع استراتيجيات محلية وخارجية، وتعمل الاستراتيجية المحلية لتعميق التصنيع المحلي، ومواجهة الطلب المحلي، وسد تلك الفجوة المحلية، أما الاستراتيجية الخارجية لتقليل حجم الواردات السلعية، وتقليل حجم العملة الأجنبية المتدفقة إلى الخارج وبشكل متوازٍ مع زيادة حجم الصادرات السلعية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الدولارية وضخها داخل الاقتصاد المصري، وهو ما يؤدي إلى العديد من الفوائد منها زيادة الإنتاجية ذات الجودة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتشار في الأسواق المحلية والخارجية، أي الطلب بشقيه المحلي والخارجي، ومن ثم زيادة حجم التوظيف.

المحور الثالث

2-1-3 مؤشر تطور الفجوة التنافسية لصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعات التحويلية المصرية

أصبحت **قضية التصدير** في هذه المرحلة أمرًا حيويًّا للغاية مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين، حيث لم يعد التصدير مجرد وسيلة للحصول على النقد الأجنبي، بل أصبح منهج عمل لمواجهة المتطلبات القومية ذات الأولوية وعلى رأسها قضية العمالة، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وفي ظل التطورات التكنولوجية والعلمية العالمية فإن هذا الأمر يفرض تحديات عدة تتمثل بشكل أساسي في تغيير المزايا النسبية التقليدية، وخلق واكتساب مزايا تنافسية جديدة (نيفين حسين محمد محمود، 2004). وبالنسبة لمصر فإن هناك درجة عالية من التركيز في صادراتها، حيث يحتل النفط وعدد قليل من الصادرات التقليدية- الشطر الأعظم- من حصيلة صادراتها، وفي ضوء هذا الواقع يصبح من الضروري البحث عن صناعات تصديرية واعدة تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية يمكن تطويرها بمرور الوقت لتصبح مزايا تنافسية. وتشير نتائج دراسة Anderoni, 2013 إلى أن زيادة مستويات التنافسية الصناعية تتطلب سياسة تدخل من خلال استغلال المزايا التنافسية التي تمتلكها الدولة، وذلك لإمكانية خلق تنافسية جديدة بالتركيز على الابتكار (Antonio Andreoni,2013)، وتشير إحدى الدراسات أيضًا إلى أنه لكي تتحقق القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية فلا بد من زيادة الكثافة التكنولوجية في الإنتاجية، وتعزيز البحث العلمي والتطوير (L. Lakshmanan, S. Chinngaihlian,2007).

2-1-3-1 تطور مؤشرات الابتكار التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية المصري

أصبحت **الصناعات التحويلية** ذات القيمة المرتفعة وذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي الكبير– التي تعتمد في المقام الأول على البحث العلمي– هي المسيطرة على التجارة الدولية والطلب العالمي، ومن ثم فإنه في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي تزايدت حدة المنافسة في هذا القطاع في الأسواق العالمية، وبذلك تضاءل الاعتماد على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، أو تلك المعتمدة على عناصر الإنتاج التقليدية، مقارنة بالصناعات التي تعتمد على الابتكار التكنولوجي. ويهدف هذا المحور إلى بيان مدى تطور الابتكارات التكنولوجية في قطاع الصناعة التحويلية المصري من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الابتكار طبقًا لتصنيف الأمم المتحدة، ومنها الصادرات عالية التكنولوجيا، وفجوة تنافسية السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا في قطاع الصناعة التحويلية المصري، والابتكار والمؤشرات الفرعية المرتبطة بالصناعة في مصر (محمد أحمد عيد، 2021). وسنتناول فيما يلي تلك المؤشرات على النحو التالي:

أ- **مؤشر الصادرات السلعية عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية**

تربط الصادرات عالية التقنية بين البحث العلمي والتطوير والابتكار، وتعد المنتجات عالية التقنية هي تلك المنتجات القائمة على الابتكار المدفوع بالبحث العلمي، وتنقسم إلى تسع مجموعات وفقًا لمعيار التصنيف التجاري الدولي (*). وسنتناول مدى تطور نسبة الصادرات عالية التقنية كنسبة من صادرات الصناعة التحويلية كما في الجدول رقم (2-2) على النحو التالي:

(*) **SITC-Rev.4** تتمثل في أجهزة الكمبيوتر، والآلات المكتبية، والإلكترونيات والاتصالات، والصيدلة، والأدوات العلمية، والآلات الكهربائية، والكيمياء، والآلات غير الكهربائية، والتسلح.

جدول رقم (2-2)

تطور حجم الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية السلعية في مصر خلال الفترة (2014- 2022) بالأسعار الجارية

السنة	إجمالي صادرات الصناعة التحويلية السلعية (بالمليار دولار)	الصادرات عالية التكنولوجيا السلعية (بالمليون دولار)	نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا من صادرات الصناعة التحويلية %
2014	26.85	168.39	0.63
2015	21.35	84.13	3.93
2016	25.47	52.27	2.04
2017	25.60	72.46	2.8
2018	27.62	125.70	0.45
2019	29	326.79	1.1
2020	27.08	343.56	1.3
2021	41.31	526.62	1.3
2022	51.85	638.95	1.2

Source: World Bank, World Development Indicators, 2014-2022 (Washington D.C: World Bank, 2022).

يلاحظ في الجدول التالي رقم (2-2) تدني نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا من صادرات الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة منذ عام 2014 حتى عام 2022، بمتوسط نسبي بلغ نحو 1.64%، إذ بلغت أقل وأعلى قيمة لها بين النسبتين 0.45% و3.93% خلال تلك الفترة في مصر، وهذه نسبة ضئيلة للغاية عند مقارنتها بمثيلتها على مستوى العالم، والتي تتراوح ما بين 17.65%، 21.96% (رشدي فتحي محمود،(2020)) فيما بين عامي 2014، 2022 على التوالي، حيث إن هذه النسبة تدل على تدني المردود الاقتصادي للاستثمار الابتكاري في الاقتصاد المصري، ولا يمكن الاعتداد بها للنهوض بالاقتصاد المصري، والتحول نحو الاقتصاد الابتكاري. ولعل أكبر نسبة من الصادرات التحويلية السلعية كانت في الأعوام 2015، 2016، 2017، حيث بلغت نحو 3.93%، 2.04%، 2.8% على التوالي، ونجد أن الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي متواضعة جدًا ومتقلبة ما بين الارتفاع والانخفاض النسبي مما يدل على عدم ووجود استراتيجية واضحة لقطاع الصناعة التحويلية وخاصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي، وضعف تطبيقات براءات الاختراع، والبحث العلمي خلال تلك الفترة.

ب- مؤشر الفجوة التصديرية للسلع متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعة التحويلية

أدى قيام الثورات الصناعية وما تبعها من ابتكار تكنولوجي في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية إلى خلق مجموعة كبيرة ومتنوعة من الابتكارات، حيث قامت المنشآت الصناعية بتبني التكنولوجيا المختلفة في

عملياتها الإنتاجية، وذلك لاكتساب الميزة التنافسية، لتخفيض التكاليف الإنتاجية للوحدة الواحدة–متوسط التكلفة– وتحسين جودة المنتج. وعلاوة على ذلك فقد قامت المنشآت الصناعية على توفير العديد من الأنظمة التكنولوجية ذات العلاقة بالقوى العاملة، وذلك لتعزيز وتحسين العمليات الإنتاجية. وإنطلاقًا من الثورة الصناعية الرابعة، تقوم الصناعات في عالمنا المعاصر على العديد من الابتكارات والتي تشمل المقومات الأساسية المنطلقة من الثورة الصناعية، وهو ما يطلق عليه الصناعة 4.0 (فيفيان نصر الدين، وآخرون، 2024).

وهذا التغيير التكنولوجي الضخم لايؤثر فقط على الإنتاج والإنتاجية، بل يتعداه ليمتد إلى القوى العاملة وبيئة العمل والمنشآت ومن ثم وصولًا للقطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي. وقد أشير إلى التكنولوجيا في وثيقة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بأنها تتمثل في الأصول اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. ويتضمن ذلك جميع الأصول الملموسة Tangible Assets، كالآلات والمعدات والأدوات. كما يتضمن الأصول الغير ملموسة Intangible Assets، كبراءات الاختراع والعلامات التجارية. بالاضافة إلى المهارات التكنولوجية والادارية. فقد تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد معتمد على الزراعة إلى اقتصاد قائم على الابتكار التكنولوجي (فيفيان نصر الدين، وآخرون،(2024)). وقد أولت الحكومة المصرية الاهتمام بالتطور التكنولوجي والقطاعات المرتبطة بها كقطاع الصناعات التحويلية اهتمامًا كبيرًا منذ بداية خطط التنمية الاقتصادية حتى رؤية مصر 2030. ويأتي كل ذلك نتيجة الدور الاستراتيجي للتكنولوجيا والابتكار في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر.

وفيما يلي سنستعرض، مدى تطور حجم الفجوة التنافسية لميزان السلع المتوسطة وعالية التكنولوجيا في قطاع الصناعة التحويلية المصري، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3)

تطور حجم الفجوة التنافسية لميزان السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة (2014-2023)

الفترة	إجمالي الصادرات السلعية (بالمليار دولار) (1)	إجمالي صادرات السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا (بالمليار دولار) (2)	إجمالي واردات السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا (بالمليار دولار) (3)	نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا إلى إجمالي الصادرات السلعية%(4)	نسبة الواردات متوسطة وعالية التكنولوجيا إلى إجمالي الواردات السلعية%(5)	الفجوة التنافسية لميزان السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا (سلبيًا/-)(إيجابيًا/+)(6) = (2-3) (بالمليار دولار)
2014	26.81	5.82	28.33	21.71	105.67	-22.51
2015	21.86	4.73	26.70	21.64	122.14	-21.97
2016	22.97	4.76	23.94	20.72	104.22	-19.18
2017	26.43	6.11	25.52	23.12	96.56	-19.41
2018	29.30	6.69	28	22.83	95.56	-21.31
2019	30.51	6.70	31.27	21.96	102.49	-24.57
2020	29.32	6.61	26.99	22.54	92.05	-20.38
2021	43.64	10.16	31.89	23.28	73.08	-21.73
2022	52.12	12.04	35.81	23.10	68.71	-23.77
2023	42.05	10.10	31.91	24.02	75.89	-21.81

Source: https://stat.unido.org/data/table?dataset=mtd(3،2،1) مصدر الخانات رقم

المصدر: الخانات رقم(6،5،4) حسبت بمعرفة الباحث

يلاحظ في الجدول التالي رقم (2-3) انخفاض نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا من صادرات الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة منذ عام 2014 وحتى عام 2023، بمتوسط نسبي بلغ نحو 22.5%، إذ بلغت أقل وأعلى قيمة لها بين النسبتين 20.72% و24.02% خلال الأعوام 2016، 2023 على التوالي. ولعل أكبر نسبة من الصادرات التحويلية السلعية متوسطة وعالية التكنولوجيا كانت في الأعوام 2017، 2018، 2020، 2021، 2022، 2023 حيث بلغت نحو 23.12%، 22.83%، 22.54%، 23.28%، 23.10%، 24.02% على التوالي، ونجد أن نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المصري أخذت في الارتفاع خلال الفترة ما بين الارتفاع والانخفاض النسبي خلال تلك الفترة. أما نسبة الواردات متوسطة وعالية التكنولوجيا إلى إجمالي الواردات السلعية يلاحظ تراجع تلك النسبة خلال فترة الدراسة منذ عام 2014 حتى 2023، بمعدل تغير نسبي بلغ نحو 74.9% لعامي 2014، و2023، وبمتوسط نسبي بلغ نحو 85.12%، إذ بلغت أقل نسبة نحو 68.71% عام 2022، وأعلى نسبه لها بلغت نحو 122.14% عام 2015. كما يلاحظ في الجدول تطور الفجوة التنافسية لميزان السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر خلال فترة الدراسة فيما بين عامي 2014، 2023، وجود تطور بفارق الفجوة التنافسية لميزان السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا منذ عام 2014 حتى عام 2023 بمتوسط بلغ نحو 21.7 مليار دولار خلال تلك الفترة، حيث بلغ أقل وأعلى قيمة للفارق السلبي للميزان

التنافسي للسلع متوسطة وعالية التكنولوجيا نحو 19.18، و23.77 مليار دولار لعامي 2016، 2022، على التوالي. وهو ما يعد مؤشرًا جيدًا على استجابة هذا القطاع واهتمام الدولة بهذا القطاع الاستراتيجي. وهذا ما يعود إلى بعض التغييرات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كانت ذات تأثير إيجابي على الميزان التنافسي لصادرات السلع متوسطة وعالية التكنولوجيا بقطاع الصناعة التحويلية المصري التي تحسنت بشكل كبير خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2023.

إن تعميق المكون الصناعي للصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر يؤدي إلى تعزيز نموها الاقتصادي. وتمتلك مصر إمكانات وبنية هيكلية صناعية كبيرة تجعلها في مقدمة الدول الأفريقية والعربية. كما تمتلك مصر إمكانات وبنية هيكلية صناعية تجعلها قادرة على تحقيق التنافسية والاندماج في سلاسل إنتاج السلع الصناعية عالية ومتوسطة التكنولوجيا.

وبصفة عامة تكمن أهمية قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية في تحقيق قيمة مضافة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإن توجة الدولة إلى السلع عالية التكنولوجيا أصبح أمرًا حتميًّا من أجل زيادة القيمة المضافة للاقتصاد القومي، ولكي تندمج مصر بفعالية في سوق سلع الأجهزة الإلكترونية، والكهربائية والمعدات والالات، والسيارات، والرقائق الإلكترونية لأنها تمثل السلع المعتمدة على الابتكار –السلع المستقبلية– وتزيد من دور مصر في الصناعات عالية التكنولوجيا أو المعتمدة على الابتكار، وذلك من خلال اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية. حيث تحقق لمصر من خلال الربط بسلاسل القيمة العالمية التدرج التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية أي إمكانية التحول من السلع الأولية المصدرة إلى السلع متوسطة التكنولوجيا، ومن ثم التحول إلى سلع عالية التكنولوجيا، مما يحقق رؤية مصر 2030 لإمكانية توطين الصناعات عالية التكنولوجيا.

المبحث الثاني

2-2 فرص مصر في توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية فيما بعد 2025

مقدمــة

إن **التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري** بالنسبة للقطاع الصناعي (استراتيجية الدولة في الفترة 2026-2030)، يمكن أن تتبلور على النحو التالي [1] :

(1) رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى مالا يقل عن 20% من الناتج المحلي بحيث تتحقق زيادة سنوية في معدل نمو القطاع لا تقل عن 20% في عام 2030.

(2) زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية إلى مالا يقل عن 20% سنويًا.

(3) زيادة عدد المجمعات الصناعية من 17 مجمعًا في عام 2023 إلى 32 مجمعًا في عام 2030.

(4) تعميق الصناعة المحلية وتوطينها بهدف رفع نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى مالا يقل عن 60% في المتوسط وليتراوح ما بين 60%-80% في عام 2030.

(5) التوسع في تأسيس المصانع العاملة في صناعة الإلكترونيات وتحقيق نمو في صادرات سوق صناعة الإلكترونيات في مصر بنسبة لا تقل عن 20% سنويًا.

(6) زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج إلى 50% من الناتج بحلول عام 2030.

(7) إطلاق استراتيجية EGYEX (2024-2030) لبلوغ مستهدف تصديرى 145 مليار دولار [*].

كما يمثل **الابتكار والمعرفة والبحث العلمي** أحد المحاور الرئيسة التي تقوم عليها رؤية مصر 2030، والتي تهدف إلى رفع مستوى مصر في كفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي، فضلًا عن استهداف أن تكون **مصر** ضمن أفضل 20 دولة في مجال عدد براءات الاختراع، **كل ذلك يبرر أهمية**

---

[1] رئاسة مجلس الوزراء، أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (حوار للخبراء) .

[*] يتم تقسيم الصناعات على أساس الكثافة التكنولوجية استنادًا إلى استخدام الموارد، كثافة الطاقة، إنتاج سلع ICT (UNIDO, 2010)، منهج OECD بناءً على الإنفاق على البحوث والتطوير R&D إلىGDP. وعليه تندرج الكيماويات ومنتجاتها، أجهزة الكومبيوتر والأجهزة الإلكترونية والسمعية، السيارات ضمن الصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا .

الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إطار رؤية 2030 في أن تلعب دورًا في زيادة القيمة المضافة وفي تعزيز دورها في اقتصاد المعرفة والقدرة على الابتكار.

إن **تعميق المكون المحلي للصناعات المتوسطة وعالية التقنية** من شأنه أن يعزز **النمو الاقتصادي**، حيث تمتلك **مصر** فرصًا وإمكانات محتملة تجعلها موطنًا للصناعات عالية ومتوسطة التكنولوجيا، وحيث تمثل سوقًا استهلاكيًا كبيرًا، علاوة على فرص التصدير والإمكانات غير المستغلة للسوقين العربى والأفريقي .

وفي ضوء ما تقدم تتضح **أهمية قيام الحكومة المصرية** بدعم القطاعات التي تحقق أهداف التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي بما يتفق واعتبارات الميزة النسبية لخلق ميزة تنافسية للدولة من خلال المشاركة في القطاعات الجديدة مثل سلاسل الإلكترونيات والسيارات والخدمات (وهو المنهج الذي اتبعته الصين وماليزيا والهند وسنغافورا) (المهدي، عادل، وآخرون، 2018).

نسعى من خلال المبحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

2-2-1 التعرف على هيكل الإنتاج من الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا وموقع الصناعات الإلكترونية والكهربية منها:

2-2-1-1 تناول تطور مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكومبيوتر الإلكترونية والمعدات الكهربائية.

2-2-2 تحديد فجوة التجارة الخارجية للمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر بالتركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربية .

2-2-3 التحليل الرباعي لعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات أمام توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية (SWOT Analysis) في مصر (تحليل عام)

2-2-4 أهم الفرص والتحديات أمام تعزيز وضع صناعة الأجزاء والمكونات وصادراتها للوصول إلى تحقيق تعميق وتوطين للصناعة والارتقاء بالصادرات منها (رؤية تنفيذية) .

2-2-5 أهم السياسات المقترحة .

2-2-1 هيكل الإنتاج الصناعي من الصناعات متوسطة وعالية التقنية وموقع الصناعات الإلكترونية والكهربية منها:

إنه في إطار تصنيف ISIC لهيكل الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر خلال الفترة 2018-2023 يمكن أن نتبين الآتي:

- أن **غالبية مؤشرات إنتاج الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا** مثل الكيماويات الكيمائية كود (20)، والأدوية والكيماويات الدوائية كود (21)، والكمبيوتر والمنتجات الكهربية والسمعية كود (26)، والآلات والتجهيزات كود (28)، والسيارات كود (28)، وتجهيزات النقل الأخرى كود (30) قد تعرضت للانخفاض أو التذبذب في نمو إنتاجها مقارنة بعام 2013 .
- تشير **المؤشرات الصناعية** التي يتيحها مصدر اليونيدو لعام 2022 أن **مصر** تحتل المرتبة 68 عالميًّا وفقًا لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي حيث يصل متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية إلى معدل نمو 6.4% وما يعادل 13.7% من الإنتاج المحلي الإجمالي، وتصل **مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا** في القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 22.7%، وتسجل **القيمة المضافة للصناعة** 26% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت **حصة الصناعة التحويلية في الصادرات** 60%، **وما يخص نصيب الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصادرات** فيصل إلى 37.1%، أما **الميزان التجاري للصناعة التحويلية** يحقق عجزًا في عام 2021 نسبة 6.7-% من الناتج المحلي.

2-2-1-1 تطور مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية والمعدات الكهربائية

فيتضح من تتبع مؤشرات الإنتاج الخاص بالصناعات الإلكترونية ما يأتي (جدول (أ)):

1- حدوث تراجع في قيم المؤشر (على المدى المتوسط) من 261.29% في عام 2019 ثم يواصل المؤشر الهبوط خلال عام 2020 عام أزمة كوفيد 19 إلى 161.7% ثم يتحسن قليلًا ليسجل 169.3% عام 2021 يحقق المزيد من التراجع في 2022-2023 بمعدل انخفاض قدره 63%.

2- أما بالنسبة لصناعة المعدات الكهربائية فقد شهدت تزايدًا في قيمة المؤشر خلال الفترة 2019 حتى 2023. حيث زادت قيمة المؤشر من 74% في 2019 لتسجل 138.7% في عام 2013 بزيادة قدرها 81%.

جدول رقم (أ)

مؤشرات الإنتاج في صناعة أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية وصناعة المعدات الكهربائية

خلال 2019-2023 وسنة الأساس 2016/2015

الصناعة	2019	2020	2021	2022	2023
- صناعة أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية	261.29	761.71	169.34	136.08	98.36
- صناعة المعدات الكهربائية	74.51	87.98	134.22	141.89	138.69

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2024) كتيب الإحصاءات الاقتصادية جمهورية مصر العربية، جدول رقم (12) مؤشر الإنتاج في الصناعات التحويلية، ص41.

- **التطور في أعداد العاملين والمنشآت**

يوضح الجدول رقم (2-4) التطور في أعداد العاملين والمنشآت وحصة العاملين في الصناعات الإلكترونية والكهربية إلى إجمالي أعداد العاملين في الصناعات التحويلية خلال الربع الأول 2019- الربع الأول2023:

جدول (2-4)

التطور في أعداد العاملين والمنشآت في الصناعات الإلكترونية والكهربائية

وحصة العاملين في الصناعتين إلى إجمالي الصناعات التحويلية خلال الربع الأول للفترة (2019-2023)

السنوات	عدد العاملين في صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعة الأجهزة(1)	عدد العاملين في صناعة الأجهزة الكهربائية (2) 2/1		عدد المنشآت في صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعة الأجهزة(3)	عدد المنشآت في صناعة الأجهزة الكهربائية (4) 4/ 3		حصة العاملين في الصناعات الإلكترونية والكهربائية لإجمالي العاملين في الصناعات التحويلية
الربع الأول 2023	4855	74493	15.3	379	1077	2.8	%0.88
الربع الأول2022	17817	868615	48.8	311	1155	3.7	%12.48
الربع الأول 2021	21443	751315	35.0	259	1450	5.6	%0.10
الربع الأول 2020	15339	417879	27.2	20	91	4.6	%4.79
الربع الأول 2019	24286	39033	7.6	16	91	5.7	%8.12

المصدر: النشرة ربع السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي 828054 .

ومن الملاحظات على الجدول نجد أن:

أ- أن هناك تفاوتات في أعداد المنشآت العاملة في صناعة الأجهزة الكهربائية ومثيلتها في مجال الأجهزة الكهربائية تتراوح ما بين 3-6 مرات أعدادها في مجال الصناعات الإلكترونية.

ب-أن الصناعات الكهربائية هي أكثر كثافة في العمالة من الصناعات الإلكترونية، إذ يتراوح أعداد العاملين في الصناعات الكهربائية ما بين 2-50 مرة أعداد العاملين في مجال صناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية ومكوناتها وصناعة الأجهزة، ويرجع ذلك إلى أن الأخيرة هي صناعة عالية التكنولوجيا وكثيفة رأس المال وتتطلب مستويات مهارات أعلى من الصناعات الكهربائية.

2-2-2 تحديد فجوة التجارة الخارجية للمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في مصر (مع التركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربية

تشير إحدى الدراسات مدعومة بإحصاءات UNCTAD أن **حجم التجارة الخارجية في السلع عالية التقنية في تزايد مستمر** بينما حجم فجوة التجارة الخارجية في الصناعات عالية التقنية تزايدت حتى وصلت حجم الفجوة في التجارة الخارجية من السلع عالية التقنية إلى نحو 10 بليون دولار عام 2021، وذلك لأن **الصادرات** مثلت 1.7 بليون دولار فقط بينما بلغت **الواردات** 11.7 بليون دولار، **وذلك بالمقارنة بعام 2016** والذي بلغت **الصادرات** فيه 5.9 بليون دولار، **والواردات** 6.8 بليون دولار. وهو ما يعكس مدى أهمية السلع عالية التقنية للسوق المصرية وارتفاع معدل نمو الطلب عليها وهو ما يمثل مصدرًا لجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق المصرية (حساني شحات، رؤية مصر 2030) ، وعلى الرغم من أن هناك زيادة في نسبة الصادرات من هذه السلع عالية التقنية كنسبة من الصادرات الصناعية إلا أنها دون المرجو منها.

في ظل ارتفاع فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة 2016 -2021 وهو ما يشير إلى أن **السوق المصرية** لديها آفاق واعدة بما لديها من مزايا تنافسية في زيادة حجم تلك الصادرات، وباعتبار أن نسبة مساهمة صادرات الصناعات عالية التكنولوجيا إلى إجمالى الصادرات الصناعية في **مصر** تقدر بنحو 3% عام 2021، وهي تعد نسبة متواضعة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة، فإن الأمر يتطلب وضع برنامج عمل واضح ومكثف لدعم وتحفيز هذه الصناعات.

- **تطور صادرات مصر وارداتها من الصناعات الإلكترونية والكهربية**

تتطلب المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية فهم الكيفية التي تتم بها مساهمة الدول، ومن ثم لن تحظى الدول التي يعتمد الهيكل التصديرى لها في الصناعة الإلكترونية والكهربية على التجميع النهائي على تنمية حقيقية دون الاهتمام بصناعة المكونات الإلكترونية من صناعة أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والتي تشكل الجزء الأعلى من القيم المضافة الخاصة بتصنيع المنتجات.

حيث إن **صادرات المنتجات الإلكترونية والكهربية المصرية** كانت من بين أكثر الصادرات ديناميكية في سلة الصادرات المصرية زادت بما يقدر 10.6% خلال الفترة 2010-2019 (رؤى على طريقة التنمية، ديسمبر 2021).

كما شهد **القطاع** تركيزًا متزايدًا على جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات حيث كانت **مصر** هي الأكثر جذبًا في القارة خلال 2017-2020، واحتلت المرتبة الثانية في خدمات الكثافة المعرفية، وأدت استثمارات

شركات سامسونج وإل جى في السنوات الأخيرة إلى توسيع الإنتاج وتصدير أجهزة التليفزيون وخلافه (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رؤى على طريقة التنمية، ديسمبر 2021).

واستنادًا إلى **إحصاءات (UNCOMTRAE)** يتضح أن **الصادرات إلى الأسواق العالمية من الصناعات الإلكترونية** قد زادت من 2329.9 مليار دولار في عام 2018 لتسجل 2354.9 مليار دولار في عام 2020 بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5% فيما بين 2018، 2020. وفي المقابل انخفضت الواردات من 2549.8 مليار دولار عام 2018 لتسجل 2493.7 مليار دولار عام 2020 (تحت تأثير أزمة كوفيد 19 ومشكلة نقص الإمدادات)، أما بالنسبة للصادرات المصرية من الإلكترونيات فقد استقرت عند 1.6 مليار دولار ما بين 2018، 2020 (وذلك على الرغم من تأثير كوفيد 19 ومشكلة نقص الإمدادات)، وتصل نسبة مساهمة الصادرات الإلكترونية والكهربية المصرية في إجمالي الصادرات العالمية إلى 0.06 في نهاية عام 2018 لترتفع قليلًا إلى 0.07 في عام 2020. ويستدل من ذلك على ضآلة حصة الصادرات الإلكترونية والكهربائية المصرية في الصادرات العالمية حيث لم تزد الحصة عن 0.07 ما بين العامين وهي قيمة ضئيلة جدًا، ويتعين أن نطمح لرفعها (وفي المقابل فإن قيمة الواردات المصرية من الإلكترونيات قد انخفضت من 6.9 مليار دولار في عام 2018، لتسجل 3.9 مليار دولار في عام 2020 تحت تأثير نقص الإمدادات العالمية مع انتشار كوفيد 19 وتعثر وصول المستلزمات والسلع الوسيطة للمصانع إبَّان الأزمة العالمية، وعليه فقد انخفضت مساهمة الواردات المصرية في الواردات العالمية من 0.3 عام 2018 إلى نحو 0.2 في عام أزمة الوباء). **ومن المهم الإشارة إلى أن جائحة كوفيد 19** أكدت على حاجة صناعة الإلكترونيات العالمية إلى إعادة توطين الصناعات التابعة لها في ظل احتكار الصين تصنيع 80% من مكونات منتجاتها بفضل انخفاض أجور الأيدى العاملة وتحسن مستوى البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يمنح الفرصة للبلدان النامية ومنها مصر للعمل على نقل أجزاء من سلاسل القيمة العالمية في هذه الصناعة إلى مصانعها؛ ولذلك قامت كبريات شركات الإلكترونيات العالمية بالانتقال أولًا إلى ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام وتايلاند وجنوب شرق آسيا ومن قبلها سنغافورا وتايوان تليها الصين وإندونيسيا والفلبين لانخفاض تكاليف العمالة.

وللوقوف على مدى أهمية أشباه الموصلات في إنتاج الصناعات الإلكترونية والكهربية ومن ثم في هيكل الصناعات الإلكترونية والكهربية المصرية يوضح الجدول رقم (2-5) فجوة الميزان التجاري من الصادرات والواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها، وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصورة (خلال الفترة 2019-2023 كود (85)، حيث يلاحظ ما يأتي:

أ- اتجاه قيمة الصادرات بالمليار دولار إلى التزايد من 1.554 مليار دولار في عام 2018 إلى 1.603 مليار دولار في عام 2020 (وهو عام وباء كوفيد) وبنسبة زيادة قدرها 3%. ثم يتواصل النمو في قيمة الصادرات بنسبة زيادة قدرها 49.5% بين عامي 2020، 2021. ثم تستمر الزيادة في قيمة الصادرات خلال السنوات 2021 ، 2022 ، 2023 وهي السنوات التي شهدت تأثيرات الحرب الروسية/الأوكرانية بمعدل زيادة قدرها 10% ما بين 2021 ، 2023.

ب- في المقابل تعرضت قيمة الواردات للتناقص من 6.832 مليار دولار في عام 2018 لتسجل 6.003 مليار دولار في عام 2020 بمعدل انخفاض قدره 12.2%، ثم تبدأ الزيادة في قيمة الواردات بين عامي 2020 ، 2021 تحت تأثير الوباء بنسبة 12.6% خلال عامي 2021، 2023 (تحت تأثير نقص الإمدادات مع الحرب الروسية/الأوكرانية) بمعدل انخفاض قدره 24.6% ما بين عامي 2021، 2023.

ت- أن المحصلة النهائية لهذه الفجوة (كود 85) هو التراجع في عجز الميزان التجاري في المجموعة السلعية من 5.278 مليار دولار في عام 2018 ليسجل 4.4 مليار دولار بمعدل قدره 16.6% ثم يتحسن التراجع ما بين عامي 2020، 2021، ويتواصل معدل التراجع في العجز ما بين 2021 ، 2023 بنسبة تقترب من 44%.

جدول رقم (2-5)

هيكل الصادرات والواردات المصرية من (الآلات والأجهزة، والمعدات الكهربائية وأجزائها، وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصورة) خلال الفترة (2019-2023) (كود 85)

الفترة	حجم الصادرات (القيمة بالمليون دولار)	حجم الواردات (القيمة بالمليون دولار)	فجوة الميزان التجاري (القيمة بالمليون دولار)
2018	1.554	6.832	-5.278
2019	1.695	6.791	-5.096
2020	1.603	6.003	-4.4
2021	2.397	6.760	-4.363
2022	2.619	5.895	-3.276
2023	2.643	5.096	-2.453

Source: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?

والتحليل النهائى يؤكد أن **مصر** تشارك في سلاسل القيمة الإلكترونية من خلال تصنيع وتجميع المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية التي تساهم بنحو 63% من صادرات مصر من الأجهزة الكهربائية والإلكترونية خلال 2018-2020، وهكذا ترتبط بسلاسل القيمة في نهاية عملية التجميع (أجهزة منزلية، أجهزة تليفزيون..) فيما

يتضاءل حجم الصادرات المصرية من مكونات المنبع المتطورة من الدوائر المتكاملة والرقائق (رؤى على طريق التنمية، ديسمبر 2021).

ويشير جدول رقم (2-6) الخاص بالمنتجات النهائية التي تنتمي للكود (84)، وهي تضم آلات المعالجة الذاتية للمعلومات وللآلات الحاسبة والطباعة والأجهزة الإلكترونية المكتبية فضلًا عن أجهزة الثلاجات وأجهزة التجميد وآلات الغسل، أنها أقل في قيمة صادراتها من المجموعة التي تنتمي لكود (85) (ملحق رقم (1)). إذ لا تتجاوز قيمة صادراتها عُشر مثيلتها من كود (84) في عام 2018 (124 مليون دولار مقابل 1554 مليون دولار في نفس السنة)، بل استمر نمو قيمة صادراتها ليسجل 439 مليون دولار في عام 2023 أى ما يعادل سدس قيمة صادرات كود (84) لنفس السنة (439 مليون دولار مقابل 2643 مليون دولار)، وتخضع هذه المجموعة (84) وبشكل أشد لاتساع فجوة التجارة الخارجية خلال السنوات 2018-2023 إذ تصل في متوسط الفترة إلى ما يقارب 6.5 مليار دولار، ومن الواضح بجلاء إن مصر تركز في الأساس على تصنيع وتجميع المنتجات الإلكترونية والكهربائية التي تنتمي إلى كود (84) أكثر من كود (85).

جدول رقم (2-6)

هيكل الصادرات والواردات المصرية من (المفاعلات النووية والغلايات والأجهزة الميكانيكية، وأجزائها) خلال الفترة (2018-2023) بألف دولار أمريكى (كود 84)

الفترة	حجم الصادرات (القيمة بألف دولار)	حجم الواردات (القيمة بألف دولار)	فجوة الميزان التجاري (القيمة بألف دولار)
2018	123.376	6.489.549	6.366.73-
2019	131.596	6.439.831	6.308.235-
2020	188.579	6.390.291	6.201.712-
2021	432.669	7.274.289	6.841.620-
2022	310.084	7.209.021	6.898.937-
2023	438.711	6.980.602	6.451.891-

Source: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?
US Dollar thousand

وما يمكن أن يصدق على ذلك هو جدولي (2-7) و (2-8) وهو ما يشير إلى هيكل الصادرات والواردات المصرية من أشباه الموصلات والدوائر المطبوعة كود (8541)، كود (8542) (الدوائر المتكاملة ، ICS) (Semi-conductor) على الترتيب.

ويبين جدول (2-7) الآتي:

أولًا : ضآلة الصادرات من الأجهزة شبه الموصلة على سبيل المثال الثنائيات والترانزستورات والمحولات القائمة على أشباه الموصلات الحساسة للضوء.

ثانيًا : الاتساع المتزايد لفجوة التجارة الخارجية في هذا المكون مع تزايد الواردات من نفس البند مع تزايد الاعتماد على صناعة التجميع للأجهزة والشاشات والمعدات التي تعتمد على أشباه الموصلات، حيث لوحظ تزايد الفجوة من 59.8 مليون دولار في عام 2018 لتسجل 207.7 مليون دولار في عام 2023 .

ثالثًا : يصدق نفس الاستنتاج على مكونات التجارة الخارجية من الدوائر الإلكترونية المتكاملة وأجزائها، جدول رقم (2-5) حيث إنه باستثناء السنوات 2019، 2020 اتجهت فجوة التجارة الخارجية من مكون الدوائر الإلكترونية إلى التزايد المتواصل خاصة في السنوات الأخيرة 2022،2023 لتسجل 119.0 مليون دولار، 156.56 مليون دولار على الترتيب .

رابعًا : واستنادًا إلى إحصاءات UNCOM Trade لفترة 2019-2023 يتضح الآتي:

- بالنظر إلى جدولي (2)، (3) بالملحق: نستطيع أن نتبين التركيز الجغرافي للصادرات من أشباه الموصلات والدوائر الإلكترونية المتكاملة وأجزائها أكواد 8541 ، 8542 وعلى الرغم من ضآلة الأرقام التي لم تتجاوز مليون دولار في كل سوق على حد يمكن اعتبار السعودية، الصين وتركيا أهم الأسواق التي يتم التصدير إليها .
- كذلك فإنه على جانب الواردات تستورد مصر الأكواد 8541 ، 8542 من كل من الصين، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، ماليزيا وتركيا .

خامسًا : إن مصر تقع في المرحلة الأخيرة من العملية التصنيعية والتي تتمثل في تجميع المنتجات النهائية، وهي المرحلة الأقل من حيث القيمة المضافة المتولدة وبالتالي فإن الإفادة محدودة من الاندماج في سلسلة القيمة العالمية للصناعة الإلكترونية والكهربائية .

سادسًا: بمراجعة الجداول السابقة يتضح أن مصر تعد مستوردًا صافيًا للمنتجات الإلكترونية والكهربية، وهو ما يؤكد على أهمية توطين هذه الصناعة في مصر عبر العمل على جذب الشركات العالمية المتخصصة في هذه الصناعات لإقامة مصانع التجميع والتغليف التابعة لها في مصر لا سيما في ظل بحث الشركات العالمية عن تنويع سلاسل التوريد ومحاولة إقامة مصانعها الجديدة في بلاد أخرى غير الصين، وهي الحرب التي تمنح لمصر

فرصًا لا بد من حسن استغلالها لإقامة أكبر عدد ممكن من المصانع التابعة للشركات العالمية الكبرى المتخصصة في التصنيع الإلكتروني لا سيما الشركات اليابانية والكورية والأمريكية والأوروبية.

جدول رقم (2-7)

هيكل الصادرات والواردات المصرية من (أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والدوائر المطبوعة)

القيمة بألف دولار كود (8541)

الفترة	حجم الواردات من (الأجهزة شبه الموصلة "على سبيل المثال، الثنائيات، والترانزستورات، والمحولات القائمة على أشباه الموصلات"؛ الحساسة للضوء)	حجم الصادرات من (الأجهزة شبه الموصلة "على سبيل المثال، الثنائيات، والترانزستورات، والمحولات القائمة على أشباه الموصلات"؛ الحساسة للضوء)	حجم فجوة التجارة الخارجية (+/-)
2018	59786	0	-59786
2019	53331	11	-53320
2020	54244	231	-54013
2021	42940	1643	-41297
2022	152911	5977	-146934
2023	207991	256	-207735

Source: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?

جدول رقم (2-8)

هيكل الصادرات والواردات المصرية من (الدوائر الإلكترونية المتكاملة، وأجزائها)

القيمة بألف دولار كود (8542)

الفترة	حجم الواردات من (الدوائر الإلكترونية المتكاملة، وأجزائها)	حجم الصادرات من (الدوائر الإلكترونية المتكاملة، وأجزائها)	حجم فجوة التجارة الخارجية (+/-)
2018	**19835**	**7888**	-119.47000
2019	**15969**	**17438**	1469
2020	**13954**	**15888**	1934
2021	**73895**	**14095**	-59800
2022	**132944**	**13916**	-119028
2023	**163804**	**7246**	-156.558000

Source: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدول الرائدة في تحفيز الصناعات عالية التكنولوجيا مثل الصين، كوريا الجنوبية وسنغافورة، ووفقًا **لبيانات البنك الدولي** تصل نسبة صادرات الصناعات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي الصادرات الصناعية في مصر نحو 3% كما ذكرنا سلفًا، وهذه نسبة تعد صغيرة جدًّا مقارنة بدول الاقتصادات الصاعدة، ويرجع ذلك وفقًا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لعدم توافر النظام البيئي المناسب Eco-system واللازم لتحفيز الصناعات عالية التكنولوجيا (علمًا بأن مصر وقعت في المرتبة 94 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021، ثم تحسن ترتيبها إلى 86 في عام 2024).

وكما أكدنا سلفًا تظهر فرصة اقتصادية لمصر لدعم الصناعات عالية التكنولوجيا، ففي عام 2021 نتيجة جائحة كورنا حدث نقص حاد في توريدات الرقائق الإلكترونية المصنوعة من أشباه الموصلات والتي تعد المكون والمدخل الإنتاجي الأساسي لتغذية قطاع الصناعات عالية التكنولوجيا والتي تحتاج إليها هذه الصناعات، ومن ثم فإن توطين صناعة الرقائق الإلكترونية بقيام هذه الصناعات تعد إحدى أسرع الطرق لتحقيق رؤية مصر 2030 بحيث تصل إلى الاكتفاء الذاتي ومن ثم إلى التصدير، ويستعرض **المبحث التالي جهود الحكومة ومبادراتها لاستقطاب الشركات العالمية في مجال هذه الصناعة.**

2-2-3 التحليل الرباعي لعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات أمام توطين صناعة المكونات والأجزاء الإلكترونية والكهربائية (SWOT Analysis) في مصر (تحليل عام):

- **نقاط القوة**

- **الوفرة النسبية في الأيدي العاملة.**

- توافر بعض **الخامات المعدنية** التي تدخل في صناعة الرقائق (النيوبيوم وأكسيد التنجستين).

- **انخفاض تكلفة عنصر العمل المصري** مقارنة بنظرائه في الهند والصين وتايون وحتى بالنسبة للدول المنافسة (تركيا)، جنوب أفريقيا، حيث يقدر نصيب الفرد بالأسعار الجارية من الناتج بالدولار 3876.4 دولار بالنسبة لمصر مقارنة بـ3924.3 دولار في تونس، 3496.8 دولار في المغرب، 9586.6 دولار في تركيا، أما في جنوب أفريقيا فيصل إلى 6994.3 دولار خلال السنوات 2021،2022 (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2024).

- **اتساع حجم ونطاق السوق:** حيث يصل إجمالي حجم السوق المحلي المصري إلى نحو 235.990 مليار دولار(بأسعار السوق الجاري). هذا مع ملاحظة أن المؤشر الرئيسي لتطور السوق (جدول ب) الركيزة الرابعة يشير إلى اتجاه التحسن بمؤشراته: التمويل، الاستثمار والتجارة ونطاق السوق من رتبه 106 نحو رتبه 74 .

– **الارتباط بالشبكات العالمية بخطوط النقل البحري** (وجود قناة السويس كممر ملاحي).

- **نقاط الضعف**

– **الافتقار التكنولوجي:** حيث تشير الركيزة السادسة المتعلقة بمخرجات المعرفة والتكنولوجيا (مستوى التكوين المعرفي والانتشار المعرفي وخلافه) إلى تراجع الترتيب من 65 عام 2020 إلى 81 عام 2024.

– **انخفاض مستوى المهارات** : حيث وفقًا للركيزة الخامسة من مؤشر الابتكار العالمي والمتعلقة بتطور الأعمال وتعكس المستوى المعرفي للعمالة وروابط الابتكار والطلب على المعرفة أن رتبة مصر عند المستوى 103 واستمرت على هذا النحو في عامي 2020، 2024. وما يدعم هذا التدهور الحادث مؤشر رأس المال البشري والبحث العلمي والذي تدهور ترتيب مصر فيه من 90 الى 96 وهو بطبيعة الحال انعكاس لأوضاع التعليم والبحث والتطوير (الركيزة الثانية).

– **افتقار البنية التحتية للجاهزية التكنولوجية والمتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والأداء اللوجستي** إذ بالرغم من التحسن الطفيف في الرتبة من 96 عام 2020 لتسجل 92 عام 2024 (الركيزة الثالثة) إلا أن استمرار هذا الوضع لا يكفي في ظل السعي للترقية الوظيفية للدخول في وظائف أعلى من حيث القيمة المضافة العالمية والانتقال من مرحلة التجميع النهائي إلى تصنيع المكونات الدقيقة.

- **الفرص**

– ارتفاع حجم الطلب الإقليمي في أفريقيا (مع وجود فجوة بين الطلب والعرض الخاص بالمنتجات النهائية من الصناعة الإلكترونية) ومكوناتها كما سبقت الإشارة.

– تأثير الاضطرابات العالمية على تنويع سلاسل الإمداد بما يفتح المجال أمام مصر وغيرها من الدول النامية للدول في مجالات تصنيع الأجزاء والمكونات الإلكترونية الدقيقة.

– توافر المعادن اللازمة للصناعة الإلكترونية (المعادن والفلزات المهمة في الكونغو وليستو مكسيراليون....الألومنيوم والكوبالت والنحاس والليثيوم والمنجنيز)[*] ولذلك يمكن الإفادة من سريان اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2023).

– إمكانية الإفادة من قبل مصر لفرص التمويل الذي يتجه بنك التمويل الجديد بالبريكس لتطوير البينية التحتية بها (الركيزة الثالثة في مؤشر الابتكار العالمي).

---

[*] 48.1% من احتياطيات الكوبالت العالمية، 47.6% من احتياطيات المنجنيز العالمية موجودة في أفريقيا، الكونغو أكبر منتج للنحاس في أفريقيا بقيمة 1.8 مليون طن.

- **التحديات**

– ارتفاع شدة المنافسة عالميًا وبالأخص من دول شمال أفريقيا وجنوب أفريقيا مع تطوير كل من جنوب أفريقيا والمغرب قطاع السيارات وارتباطه بتطوير صناعة المكونات الإلكترونية الدقيقة.

– البطء النسبي للتحول الرقمي واستمرار الارتكاز على الخدمات الورقية في الحكومة المصرية.

– استمرار ارتفاع معدل التضخم وأسعار الفائدة خلال السنوات الأخيرة ما بعد كوفيد 19 وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

– مخاطر التذبذب في سعر صرف الدولار ونقص عملة الدولار لدى البنوك.

2-2-4 أهم الفرص والتحديات أمام تعزيز وضع صناعة الأجزاء والمكونات (رؤية تنفيذية)

تفتقر **الصناعات الإلكترونية في مصر** إلى العمق الصناعي والتكنولوجي، فهي تعتمد على تجميع كم من المكونات والأجزاء المستوردة، ومع أن ثمة مبادرة أطلقت باسم "مصر تصنع الإلكترونيات" فضلًا عن القرار المتعلق بإنشاء لجنة لتوطين صناعة الرقائق الإلكترونية إلا أن هناك عقبات تواجه التصنيع المحلي للإكترونيات لا سيما صنع أشباه الموصلات والدوائر المصنوعة متعددة الطبقات في ظل احتكار سبع شركات عالمية كبرى للإنتاج مع استثثار كل من تايوان وكوريا الجنوبية .

يرى بعض الخبراء أن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية تحقق 0.6% من الناتج المحلي (ما يعادل 2 مليار دولار)، وأن هناك بوادر لنشوء صناعة أشباه موصلات محلية جديدة في العقد الأخير لها الخصائص الآتية (هشام هدارة، 2022):

- مبنية على تصميم Fabless IC design
- ظهور شركات تنتج تكنولوجيا MEMS ومنتجاتها .
- أن الشركات الجديدة قد ركزت على التصميم وتطوير الأنظمة والمنتجات .
- أن هناك جيلًا شبابًا جديدًا نشيطًا ويملكه الأمل والثقة .

يرى أصحاب هذا الرأي أن على **مصر** أن تقنع بالمرحلة الأولى للصناعات الإلكترونية وهي مرحلة تصميم الرقائق الدقيقة وهي المرحلة التي تتلاءم مع الإمكانات المالية والقدرات العلمية والابتكارية لمصر، ويوجد في **مصر** عدد يتراوح ما بين 40 إلى 50 شركة وتعرف هذه الشركات Fabless Companies حيث تقوم بتصميم الرقائق الدقيقة/أشباه الموصلات ولكنها لا تصنعها بل يقوم بتصنيعها شركات متخصصة تمتلك مصانع أو مسابك لأشباه الموصلات Foundries، ويتركز معظمها في تايوان والصين والولايات المتحدة، وربما يكون **لمصر** فرصة جيدة

في مجال أقل تعقيدًا وهو تصميم النظم الإلكتروميكانيكية أو الكهروميكانيكية الدقيقة(Micro MEMS Electro-Mechanical Systems)، ولهذه النظم تطبيقات في مجالات كالتكنولوجيا الحيوية والاتصالات المستشعرات أو الحساسات Sensors المستخدمة في السيارات وغيرها.

- **<u>أهم تحديات تصنيع الدوائر المتكاملة</u>:**

- يستلزم عمل المسبك وجود تكنولوجيا مؤمنة بأعلى درجة من التأمين والسرية ومملوكة حصريًّا لهذه الشركات TSMC, UMC, SMIC, GF, Samsung Intel.
- الماكينات والمواد الكيماوية والتكنولوجيا التصنيعية الحديثة تعد محظورة، ولكن من الممكن لمصر الاستثمار والشراكة مع أحد الشركات العالمية من الفئة الثانية أو الثالثة صاحبة التكنولوجيا المحدودة مع الاهتمام بالبحث والتطوير لدخول المضمار على مدار السنوات المقبلة.
- تتطلب هذه الصناعات بناء صناعات تكميلية كالتجميع والتغليف والاختبار للشرائح الإلكترونية.
- التحرر من القيود والإجراءات لاستيراد المكونات أو الدوائر اللاسلكية أو أجهزة القياس المتقدمة.
- مراجعة إجراءات التخليص الجمركي للعينات من المكونات أو البوردات الإلكترونية (تستغرق من 2-3 أسبوع).
- دراسة ارتفاع تكلفة التشغيل (الإيجارات- ضرائب على دخل الموظفين – الإنترنت) على شركات التصميم بما يقلل من تنافسيتها.
- يحتاج تدريب العمالة في هذا المجال التصميم لفترة 12-18 شهرًا.
- عدم وجود أماكن خاصة بها Eco-Systems متكامل لشركات التصميم والتطوير، مما يستدعي توفير بيئة لهذه الأنظمة .

2-2-5 <u>الحلول والمقترحات</u>

- ضرورة الاهتمام بعملية التصميم للرقائق الإلكترونية وذلك بتنمية وتحفيز شركات التصميم المحلية القائمة على خدمات تصدير التصميمات للمكونات والمنتجات الإلكترونية العالمية وجذب شركات عالمية جديدة.

- اعتبار صناعة المكونات الإلكترونية الدقيقة (تصميم وتصنيع) بالإضافة إلى تصميم الأنظمة والدوائر الإلكترونية من الصناعات الاستراتيجية التي يطبق عليها الإعفاءات التالية:

- تطبيق الحافز الضريبي 50% لمدة 7 سنوات على شركات التصميم والتصنيع في أي منطقة جغرافية غير ملتزمة بما ورد في (أ ، ب) باللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار.

- تخفيض ضريبة الدخل للعاملين من 22.5% إلى 15% لمدة 10 سنوات في شركات تصميم الإلكترونيات والأنظمة والدوائر الإلكترونية والأنظمة المدمجة Embedded Systems وشركات تصنيع المكونات الإلكترونية الدقيقة مما يقلل تكاليف التصميم والبحوث والتطوير ويعطي ميزة تنافسية للشركات العالمية لإنشاء مراكز لتصميم الإلكترونيات في مصر.
- تعزيز التصميم والبحث والتطوير للمنتجات داخل الشركات الصناعية وتحديد قيمة مضافة محلية مناسبة للتصميم المحلي وحماية الملكية الفكرية .
- إعطاء أولوية ودعم وحوافز خاصة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتوجد مبادرات مدعومة من البنك المركزي المصري لدعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع والابتكار، وإصدار المعلومات دليلًا شاملًا للشركات الناشئة ورواد الأعمال المصريين .

ويمكن التأكيد على هذه التوجهات الاستراتيجية من خلال إنشاء عناقيد صناعية تدعم ذلك:

- يقترح صياغة برنامج عمل وطني لتوطيد صناعة الرقائق الإلكترونية فيما بعد عام 2025 حتى عام 2035 من خلال تفعيل دور العناقيد الصناعية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منتدى السياسات العامة، العدد2) والعنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية بين المنشآت، والجامعات ومراكز الأبحاث، ومنظمات الصناعات الداعمة والمجالس المحلية والحكومية مما يحقق أهداف التنمية الصناعية.
- بحيث يوفر العنقود سياسات تعمل على إزالة حواجز وقيود انضمام الشركات الناشئة وخفض المخاطر التي تواجهها.
- إنشاء عناقيد متخصصة في صناعة الرقائق الإلكترونية وإنتاجها خلال الفترة من 2035/2025 (وهي فترة تعد مناسبة في ضوء ارتفاع تكلفة إقامة مصانع الإلكترونيات وإمكانيات جذب استثمارات عالمية).
- **توفير نظام بيئي متكامل لإنتاج الرقائق الإلكترونية يقوم على الآتي:**
  - وجود صناعات مكملة في منطقة صناعية متخصصة (استكمال وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية) لوجود شركات عالمية بالإسماعيلية مثل LG-Samsung مع توافر المادة الخام لعنصر السيليكون عصب التكنولوجيا العالمية، كذلك إنشاء عناقيد لصناعة الرقائق الإلكترونية بمدن القناة، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومن المواقع البديلة لصناعة الرقائق مرسى علم ونويبع حيث توافر الخامات اللازمة (النيوبيوم وغيرها بالرمال المصرية واللازمة لهذه الصناعة).
  - ويمكن أن تصبح هذه العناقيد ملكية بين القطاعين العام والخاص.

- **بناء البنية العلمية والبحثية:**

- وضع بند في خطة التعليم الفني للدولة خلال السنوات العشر القادمة لتخريج دفعات من الفنيين والمهندسين للبحث والتطوير.
- تفعيل الشراكات بين الصناعة والمدارس الفنية المتخصصة ومعامل البحث والتطوير بالجامعات.
- التنسيق بين الشركات والجامعات ومراكز الأبحاث الخاصة والحكومية.
- تشجيع الشركات الناشئة المحلية (كما سبقت الإشارة إلى المبادرات المختلفة).
- تخفيض الإجراءات الجمركية والضريبية التشجيعية كما سبقت الإشارة .
- تقديم الدعم اللوجيستي وتسويق منتجات الصناعات التكنولوجية داخل العنقود بعد إنتاج الرقائق (وهو ما يستدعي إنشاء مناطق حرة بالقرب من العنقود، إنشاء وكالات تجارية ودعائية متخصصة، إنشاء مراكز التكنولوجيات ITC لنقل التقنيات والابتكارات الجديدة من الأسواق العالمية، وإنشاء منصات للرقائق).

- **تشجيع الشراكات الدولية:**

أ- منح حق الانتفاع بالأراضي للمستثمرين في العنقود.

ب-منح إعفاء جمركي تام للآلات والمعدات التي يستخدمها المشروع خلال السنوات السبع الأولى من التأسيس.

ج- منح إعفاء ضريبي لهذه الشركات تتناسب طرديًا مع المبادرات التي تطلقها الشركات لتدريب وتعليم العمالة المصرية، ويقترح أن تنفذ هذه الآلية شركة سامسونج الموجودة بالفعل في الاقتصاد المصري في ضوء أنها تحتل المرتبة الثالثة في صناعة الرقائق الإلكترونية بعد شركة Intel, TSMC .

د- تيسير الوصول للفرص الاستثمارية من خلال تفعيل المنصة الرقمية الخاصة بالرقائق.

هـ- تيسير الدخول والخروج من وإلى السوق (تفعيل قانون حماية الملكية الفكرية).

- **المتطلبات التشريعية:**

- تشكيل لجنة متخصصة بالصناعات عالية التكنولوجيا تهدف إلى مناقشة مشروعات القوانين والأدوات الرقابية الخاصة بقطاع الصناعة عالية التكنولوجيا، اقتراح القوانين واللوائح، الرقابة والمتابعة لمشروعات ومبادرات الدولة التي تخص القطاع.

- أهمية دمج الأهداف المرجوة من تنمية ودعم وتطوير الصناعات التكنولوجية من خلال التخصص في صناعة الرقائق الإلكترونية مع أهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل رقمي أكثر وضوحًا مما هو مذكور في الاستراتيجية، ويقترح جعل مدى الاستراتيجية يمتد إلى 2035، مع وضع أهداف

واضحة ومحددة بخطط زمنية ونتائج متوقعة كمية يمكن قياسها بإنجازات رقمية محققة ومتابعتها سنويًا كتجارب الدول الرائدة في هذه الصناعة.

- اقتراح أن تتولى وزارة التجارة والصناعة مسئولية إنشاء وتطوير ومتابعة هذه العناقيد الإلكترونية بالمشاركة مع اتحاد الصناعات.
- ما يعزز هذا التوجه الأخير في تصنيع وتصميم الإلكترونيات هو أنها صناعة استراتيجية مهمة ولها أبعاد سياسية نظرًا للموقع الجيوسياسي لمصر، فضلًا أن توجه الدولة حاليًا لتعزيز مشروعات البنية التحتية بشكل كبير وتحسين سرعات الإنترنت يمهد لتحسين البنية التحتية والجاهزية التكنولوجية لمصر، يضاف إلى ما تقدم أنه من الممكن استخدام وتطوير استخدامات الصناعات العسكرية والدفاعية لمصر وما يدعم هذه التوجهات السابقة أهمية وضع آليات تحفيز رقمنة الصناعة وتنمية الصناعات الرقمية ذات القيمة المضافة مع الدعوة لإنشاء المجلس الأعلى للابتكار ولوضع سياسة تكنولوجية وسياسة للبحث العلمي وسياسة للتعليم والتدريب وسياسة الطاقة النظيفة والتمويل الأخضر المستدام وغيرها، ولا بد أن يتزامن مع هذه الجهود قيام الحكومة بتبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاستثمار مع تحليل ودراسة التقارير الدولية المعنية بمناخ الاستثمار في مصر مع تحسين بيئة العمل.
- العمل على تحسين القيمة المضافة المتولدة من صادرات الصناعة الإلكترونية والكهربائية المصرية (مروة نبيل، وآخرون،(2024)).

الفصل الثالث
دور محور قناة السويس
في تحقيق هدف زيادة الصادرات الخدمية حتى 2030

مقدمــة:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور محور قناة السويس في تحقيق هدف تنمية الصادرات الخدمية حتى 2030، وتمثل قناة السويس أهمية خاصة للاقتصاد المصري، حيث احتلت مكانة متميزة على خريطة موارد النقد الأجنبي، ومع تطوير وتحسين كفاءة المجرى الملاحي الأهم في العالم وتنويع الخدمات اللوجستية به بإنشاء المجرى الملاحي الجديد للقناة وتعميق المجرى الحالي، حققت أعلى إيرادات في تاريخها حيث بلغت 9,4 مليار دولار في عام 2023/2022، كما تسدد الهيئة نسبة نحو 40% من أرباحها كضرائب للدولة.

جاء **مشروع تنمية محور قناة السويس** في مقدمة الأهداف الاستراتيجية، وليصبح قاطرة لتنمية الاقتصاد المصري وربطه بالاقتصاد العالمي، حيث يعد هذا المشروع نقطة انطلاق تنموية تساهم في توليد الدخل والتشغيل وإعادة توزيع السكان وتنمية الصادرات وزيادة تنافسيتها، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومن ثم زيادة فرص العمل ورفع الأجور وزيادة مستوى المعيشة والرفاهية المجتمعية، كما تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية.

وتزداد أهمية القناة مع تنفيذ المشروع العالمي (الحزام والطريق)، وتنفيذ مشروعات مجموعة البريكس في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مما يعود على مصر وعلى مجموعة دول الاتفاقية وعلى التجارة العالمية بمنافع اقتصادية غير مسبوقة.

وتركز **الأهداف الاستراتيجية** على زيادة إيرادات القناة ومنطقتها الاقتصادية حتى عام 2030، وتبني السياسات والبرامج والمشروعات التي يمكن أن تحقق لمحور قناة السويس إيرادات مستدامة تضيف قيمة اقتصادية أكبر إلى الدخل القومي، وتساعد على توطين صناعات متنوعة في مختلف القطاعات، وتطوير المناطق التجارية الحرة بالمدن المحيطة بالقناة، وتنمية مواردها عبر أنشطة اقتصادية واستثمارية.

لذلك يتناول هذا الفصل المحاور الآتية:

- **المحور الأول: 3-1 الممر الملاحي لقناة السويس**

3-1-1 الأهمية الاستراتيجية لمحور قناة السويس

3-1-1-1 الأهداف الاستراتيجية لتنمية محور قناة السويس حتى عام 2030

3-1-1-2 تطور إيرادات محور قناة السويس

3-1-1-3 العوامل المؤثرة على إيرادات محور قناة السويس

- **المحور الثانى : 3-2 المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**

3-2-1 الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030

3-3-2 المشروعات والإنجازات للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030

- **المحور الثالث: 3-3 الفرص المتاحة وتحديات تنمية محور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية**

3-3-1 الفرص

3-3-2 التحديات

المحور الأول

3 -1 الممر الملاحي لقناة السويس

3-1-1 الأهمية الاستراتيجية لمحور قناة السويس

فيما يلي أهم النقاط الرئيسية التي تجعل **قناة السويس ومنطقتها الاقتصادية** ذات أهمية حيوية خاصة، ليس في تحقيق هدف تنمية الصادرات المصرية فحسب، بل في دفع الاقتصاد المصري كله إلى الأمام.

- وتعد **قناة السويس** أحد أهم المصادر الرئيسية للدخل القومي لمصر، ومن مصادر النقد الأجنبي من خلال إيراداتها من رسوم العبور، وخدمات النقل البحري واللوجستيات المقدمة للناقلات العابرة للقناة، حيث إنها تتمتع بموقع جغرافي متفرد في العالم، فهي تمثل طريقًا تجاريًّا رئيسيًّا لا سيما في المنطقة العربية والأفريقية والدول المطلة على البحرين المتوسط والأحمر، وكذلك بين أوروبا وآسيا من جهه، بالإضافة إلى أوروبا وأفريقيا بأكملها من جهة أخرى، مما يضمن لمصر تحقيق إيرادات مستدامة.
- تضيف قيمة اقتصادية أكبر إلى الدخل القومي بتحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتصبح مركزًا تجاريًّا وصناعيًّا ولوجستيًّا دوليًّا جاذبًا للاستثمار، ومنصة تصدير تتمتع بوصول متميز إلى أسواق القارات الثلاث (الموقع الرسمي لقناة السويس).
- يعد **محور القناة** أحد أهم المحاور التي تعود بالنفع على المنطقة الاقتصادية المصرية، ويمتد تأثيرها إلى المناطق المحيطة بها حيث فتحت الباب أمام التنمية في المناطق المجاورة، ومكنت لمصر تنويع اقتصادها من خلال جذب الشركات للاستثمار في المناطق القريبة من قناة السويس، والتي تعمل على تطوير البنية الأساسية والخدمات بما في ذلك الموانئ والعمليات اللوجستية، وتوطين صناعات مختلفة من التصنيع والزراعة إلى التكنولوجيا والطاقة، ونشأت مجموعة من المراكز اللوجستية، والعناقيد الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وهذا يجعل اقتصاد مصر أكثر قدرة على المنافسة والجذب للشركات في جميع أنحاء العالم.
- توفر **قناة السويس** فرص العمل لآلاف العمال المهرة للمساعدة في صيانة القناة وتشغيلها وإدارتها، كما فتحت العديد من الصناعات المرتبطة بقناة السويس أبوابها للتوظيف، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والتصنيع والشحن والسياحة.
- كما تعد **قناة السويس** ركنًا رئيسًا لاستقرار واستدامة سلاسل الإمداد العالمية التي تشهد اضطرابًا واضحًا في الآونة الأخيرة، والتي لا تؤثر على قناة السويس فقط بل أيضًا على سوق النقل البحري وحركة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية، وقد أثبتت بأنه لا يوجد بديل حقيقي لقناة السويس، حيث أدى اتخاذ طرق بديلة

للقناة إلى زيادة مدة الرحلة البحرية وارتفاع التكاليف التشغيلية، فضلًا عن التأثيرات البيئية الضارة مع ارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى تكدس الموانئ البحرية وتأخر وصول البضائع، ولذلك لم تتوقف استراتيجية تطوير القناة عن المضي قدمًا بخطوات متسارعة في مواجهة التحديات المختلفة بهدف تعزيز قدرات القناة ورفع كفاءتها وزيادة تنافسيتها وتأكيد ريادتها للطرق الملاحية العالمية.

- **تكمن الأهمية الأساسية للقناة** في قدرتها على تسهيل التجارة الدولية، مما يجعلها طريقًا تجاريًا عالميًا فعالًا، كما تمنح القناة مصر ميزة تنافسية تجعلها مركزًا تجاريًا رئيسًا لتقليل تكاليف الشحن وأوقات العبور، حيث أصبحت قناة السويس بمثابة رابط حيوي للنقل إلى مختلف أنحاء العالم، إذ يمر عبرها 10% من إجمالي حركة التجارة العالمية، وكذلك يمر بها 30% من حاويات الشحن في العالم.
- **تبذل الدولة بالتعاون مع هيئة القناة** جهودًا كبيرة لمواجهة المشروعات المنافسة كقناة بنما وطريق رأس الرجاء الصالح وخط سيبيريا، وغيرها من المشروعات القديمة التي يتم إحياؤها برًّا وبحرًا أو الطرق الحديثة التي تستعد للمزاحمة الاقتصادية للقناة في المستقبل القريب كقناة بن حوريون في إسرائيل، لذلك قامت الدولة بالعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للقناة لمواجهة النمو المتوقع في التجارة العالمية، وبالإضافة إلى ذلك مشروعات ازدواج وتوسعة المجرى الملاحي وتنويع الخدمات اللوجستية، وإنشاء منطقة صناعية ولوجستية حول القناة ترتكز على الصادرات، وتوفير خدماتها المختلفة للسفن والناقلات العابرة للقناة، وتطوير الأرصفة والمراسي والمعديات وزيادة الطاقات الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة قناة السويس، أسوة بالتجارب العالمية المتميزة في ميناء سنغافورة وجبل علي وغيرها من موانئ البحر المتوسط، هذا بالإضافة إلى تبني سياسات تسعيرية وتسويقية مرنة لجذب خطوط ملاحية جديدة، كما تقوم الهيئة بميكنة الخدمات المقدمة للخطوط الملاحية وتعظيم الإفادة من الأصول المملوكة للقناة وإدخال معدات جديدة، تواكب التطور الحادث في النقل البحري واتجاه الترسانات العالمية نحو بناء السفن العملاقة.
- وقد تعاملت **هيئة قناة السويس** بمرونة مع التحديات الدولية والمتغيرات الطارئة مثل تداعيات جائحة كورونا، والحرب الروسية / الأوكرانية، وحرب السودان والتهديدات المتصاعدة من إثيوبيا، وحرب غزة وما صاحبها من اضطرابات خطيرة في المنطقة ومع اندلاع المناوشات العسكرية في البحر الأحمر والمؤثرة على باب المندب الذي يعد المدخل الرئيسي للتجارة العالمية المارة إلى قناة السويس، وما تلا ذلك من أضرار جمة على إيرادات المجرى الملاحي لقناة السويس، وتزداد الأهمية الاستراتيجية للقناة مع تنفيذ المشروع العالمي (الحزام والطريق وتنفيذ المشروعات المحتملة لمجموعة دول البريكس في المنطقة الاقتصادية للقناة).

- تكتسب **قناة السويس** أهمية خاصة فيما يتصل بنقل البضائع من قطاع الطاقة، فهي بمثابة البوابة الرئيسية لنقل النفط والغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط إلى بلدان أخرى في مختلف أنحاء العالم. كما أنها تقصر رحلات الناقلات، الأمر الذي يقلل من تكلفة النقل، وبالتالي أسعار الوقود وموارد الطاقة. وبدون القناة، سيكون من الصعب تحقيق إمدادات ثابتة من النفط والغاز الطبيعي المسال في مختلف أنحاء العالم.
- **تزداد أهمية القناة** بعد تطوير وتحسين كفاءة المجرى الملاحي الأهم في العالم وتنويع الخدمات اللوجستية سواء بالمجرى الملاحي والمنطقة الاقتصادية، والتي تم إنشاؤها لتكون بمثابة مركز للتجارة الدولية والابتكار والتصنيع وأصبحت جذابة للمستثمرين الأجانب والمحليين، كما أنها أصبحت محفزًا للنمو الاقتصادي في مصر.

3-1-1-1 <u>الأهداف الاستراتيجية لتنمية محور قناة السويس حتى عام 2030</u> (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2016))

<u>تتلخص أهم المُستهدفات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لإقليم قناة السويس حتى عام 2030 فيما يلي:</u>

- إنشاء إقليم متكامل اقتصاديًّا وعمرانيًّا متزن بيئيًّا ومكانيًّا يطرح نموذجًا دوليًّا متكاملًا للتنمية المستدامة التي تقود مصر نحو التنافسية العالمية.
- تحويل إقليم قناة السويس إلى إقليم عالمي تنافسي مستدام قادر على المشاركة في التنمية الاقتصادية والعمرانية في مصر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

<u>الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم قناة السويس:</u>

- تحويل محور قناة السويس إلى مركز لوجستي عالمي.
- تدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة بين الإقليم وباقي أقاليم الجمهورية وخاصة العابرة لمحور قناة السويس.
- إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة التي يغذي بعضها بعضًا داخل بيئة مثالية.
- التوظيف الأمثل للموارد الصناعية المتاحة بالإقليم اعتمادًا على الميزة النسبية للأنشطة الصناعية القائمة بالإقليم.
- توافر الموارد السياحية المتنوعة من المعالم ذات القيمة التاريخية والدينية والمقومات البيئية والطبيعية مما يخلق منتجًا سياحيًّا منفردًا ومتميزًا، كما يمكن من التوسع في الأسواق الدولية والمحلية، وذلك مع قرب الإقليم من الأسواق الرئيسية بأوروبا والعالم العربى.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والتي تمثل الركيزة والدعامة الأساسية لتنمية الإقليم مع الاهتمام.

- يرفع المهارات الفنية لتلك القوة العاملة، وعلى أن تدار تلك المناطق السياحية بعكس المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

3-1-1-2 تطور إيرادات محور قناة السويس في الفترة (2014/2013 – 2024/2023):

يتضح في **جدول رقم (3-1)** الآتي:

جدول رقم (3-1)

تطور إيرادات قناة السويس في الفترة (2013/2012 – 2024/2023)

السنوات	الإيرادات بالمليار دولار	معدل النمو%
2013/2014	5.37	5.3
2014/2015	5.36	0.2-
2015/2016	5.1	4.8-
2016/2017	4.9	3.9-
2017/2018	5.7	16.3
2018/2019	5.72	0.4
2019/2020	5.8	1.8
2020/2021	5.9	1.7
2021/2022	7.0	18.6
2022/2023	9.4	34,3
2023/2024	7.2	23.4-
إجمالي الإيرادات	72.5	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – إيرادات قناة السويس في السنوات العشر الأخيرة.

يوضح جدول رقم (3-1) ما يأتي:

– سجلت **الإيرادات** خلال الفترة (2013\2014 – 2023\2024)، زيادة بنحو 74.1%، إذ كانت 5.37 مليار دولار في 2014/2013، ثم حققت أعلى إيراد سنوي في تاريخها فبلغت 9.4 مليار دولار في عام 2023/2022، وكنتيجة للآثار السلبية الكبيرة على حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر خاصة، فقد انخفضت إيرادات قناة السويس إلى 6.2 مليار دولار عام 2024/2023 بمعدل 63% عن العام السابق، كما تراجعت أعداد السفن المارة بالقناة وصاحب ذلك انخفاض في إجمالي الحمولات بنسبة 86.9%.

3-1-1-3 العوامل المؤثرة على إيرادات محور قناة السويس:

ترتبط عوائد قناة السويس بتطور عدة عوامل رئيسية دائمة تؤثر على إيرادات القناة سلبًا وإيجابًا، من أهمها:

- **معدل نمو الاقتصاد العالمي وتطور حركة التجارة العالمية** (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

نظرًا لأن **قناة السويس** أحد أهم الممرات الملاحية في العالم والتي تعتمد بشكل أساسي على حجم التجارة الدولية، فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي وتطور حركة التجارة العالمية والذي يعتمد بدوره بشكل رئيس على النقل البحري، ويؤثر بشكل مباشر على إيراداتها ويظل أداء قناة السويس مرتبطًا بحالة الاقتصاد العالمي، وحركة التجارة الدولية في علاقة طردية مباشرة.

فعندما **تباطأ الاقتصاد العالمي** متأثرًا بعوامل متعددة والتي من أهمها جائحة كوفيد-19 والتوقف شبة التام لسلاسل الأمداد الدولية، ثم الحرب الروسية / الآوكرانية، وحرب غزة، والتوترات الجيوسياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في البحر الأحمر، والتوترات التجارية بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين الذي دفع العديد من الدول إلى تقليل وارداتها أو تغيير طرقها التجارية كل تلك العوامل واستمرارها قد أدى إلى تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات، وما تبعه من تقليل عدد الشحنات البحرية وبالتالي إلى تباطؤ وانخفاض حجم التجارة الدولية، مما أثر سلبًا على حركة العبور في قناة السويس والتي تعتمد على رسوم العبور من السفن التجارية، كذلك فإن أي اضطرابات في المنطقة تؤثر بشكل مباشر على إيرادات القناة، فبسبب المخاطر الأمنية في البحر الأحمر وارتفاع تكاليف التأمين على السفن التي تمر عبر القناة قد دفع بعض الشركات العالمية الكبرى إلى البحث عن بدائل أكثر سلامة وأمنًا وأقل تكلفة غالبًا، فإن انخفاض حركة التجارة يؤدي إلى تراجع حركة ناقلات النفط وسفن البضائع الضخمة التي تمر عبر القناة، وبالتالي إلى انخفاض الإيرادات.

وقد شهد الاقتصاد العالمي تقلبات ملحوظة في معدلات النمو خلال الفترة من 2018 إلى 2024 :

- **ففي عام 2018**، شهد الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.6%، منخفضًا من ذروة بلغت نحو 4% في عام 2017، وكما أشار البنك الدولي في يونيو 2018 الى تباطؤ متوقع في السنوات اللاحقة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2019 إلى نحو 2.8%، متأثرًا بتباطؤ التجارة العالمية والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ووفقًا لهيئة قناة السويس، بلغت الإيرادات نحو 5.8 مليار دولار، بفضل النمو المعتدل في التجارة.
- **وفي عام 2020** شهد الاقتصاد العالمي انكماشًا حادًا بنسبة -3.1% بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والتي أدت إلى إغلاقات واسعة النطاق وتراجع النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب

العالمي على السلع، وتراجع حركة السفن .وتوقف سلاسل الإمداد، وتراجعت إيرادات قناة السويس إلى نحو 5.6 مليار دولار نتيجة انخفاض العبور، خاصة لناقلات النفط وسفن الحاويات.

- **ثم في عام 2021** ومع بدء التعافي من الجائحة وتخفيف القيود، حقق الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 6.0%، مدفوعًا بحزم التحفيز الاقتصادي وعودة النشاط في العديد من القطاعات، وزاد الطلب على الشحن البحري، وشهدت القناة انتعاشًا وارتفعت الإيرادات إلى 6.3 مليار دولار، بزيادة عدد السفن المارة.

- **أما في عام 2022** فقد تباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.2% نتيجة استمرار التحديات مثل اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع معدلات التضخم عالميًا، إلا أنه على الرغم من التحديات الاقتصادية استمرت قناة السويس في تحقيق إيرادات قوية، حيث بلغت الإيرادات نحو 7.9 مليار دولار بفضل تعديل رسوم العبور واستمرار الطلب على النقل البحري.

- ومع استمرار جهود التعافي الاقتصادي وتراجع تأثيرات الجائحة في عام 2023 استقر النمو عند 3.3%، استمرت الإيرادات في النمو وحققت القناة نحو 9.4 مليار دولار، مستفيدة من زيادة رسوم العبور وتحسن التجارة، ومع ذلك ظلت التوترات الاقتصادية العالمية تؤثر على معدلات الزيادة في العبور.

- وعلى الرغم من أن معدل نمو الاقتصاد العالمي بلغ 3.2% في عام 2024، إلا أن استمرار تحديات التوترات الجيوسياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة البحر الأحمر وهجمات متكررة على السفن من قبل الحوثيين، مما أجبر العديد من شركات الشحن الكبرى على تحويل مسار سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلًا من عبور قناة السويس، مما أدى إلى تراجع حركة المرور في القناة بنسبة 50% خلال شهري يناير وفبراير 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وكلفت مصر نحو 7 مليارات دولار من إيرادات القناة، أي انخفاضًا بأكثر من 63% مقارنةً بعام 2023.

- تطور أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على حركة مرور الناقلات وقيمة الرسوم المحصلة، فعلى سبيل المثال افتتح مشروع "قناة السويس الجديدة" في عام 2015، وهو تفريعة موازية للقناة بطول 35 كم تكلفت 8.2 مليار دولار، واستهدفت الحد من المدة التي تقضيها السفن للعبور من 18 إلى 11 ساعة لتعزيز طاقة استيعاب القناة. لكن ضعف حركة التجارة الدولية وانخفاض أسعار النفط في هذه الفترة انعكس على إيرادات القناة، ثم ارتفعت بعد ذلك لتحقق إجمالي 32.4 مليار دولار من 2016 حتى 2020، بحسب تقارير حكومية.

- رفعت هيئة قناة السويس الرسوم الإضافية المفروضة على الناقلات البترولية وغيرها أكثر من مرة في الأعوام السابقة.
- تعديل قيمة حقوق السحب "SDR" (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي): وهي سلة من 5 عملات رئيسية (الدولار، الين، اليورو، الاسترليني، اليوان)، ويقوم صندوق النقد الدولي بالإعلان عن قيمة السلة ومراجعتها كل خمس سنوات، وتعتمد عليها القناة كوحدة تسعير لرسوم العبور للتحوط ضد تقلبات سعر الصرف، حيث إن SDR تعتمد على سلة من العملات، فإنها تساعد في تقليل مخاطر تقلبات العملات وتوفر استقرارًا أكبر للإيرادات مقارنة بالاعتماد على عملة واحدة مثل الدولار، وعندما تتعرض بعض العملات في سلة SDR لتقلبات كبيرة، فإن تأثيرها يكون أقل ضررًا مقارنة بالاعتماد الكامل على تلك العملة، مما يساعد في ضمان تدفق مستقر للإيرادات من رسوم العبور، كذلك في حال الحاجة إلى توسيع قناة السويس أو تطوير البنية التحتية، يمكن استخدام احتياطيات مصر من SDR كضمان للحصول على قروض بشروط ميسرة، مما يعزز الاستثمارات في الممر الملاحي، كما أن الشركات التي تعتمد على قناة السويس للشحن تفضل الاستقرار المالي لرسوم العبور بسبب استخدام SDR، حيث يقلل من المخاطر المالية على الشركات التي تعتمد على الممر المائي لنقل بضائعها، يجعل القناة وجهة مفضلة للشحن العالمي وخيارًا أكثر تنافسية مقارنة بالمسارات البديلة، ويعزز مكانتها كممر تجاري حيوي، ويجذب المزيد من شركات الشحن العالمية، خاصة في الفترات التي تشهد تذبذبًا كبيرًا في أسعار العملات (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).
- وقد اتخذت إجراءات أخرى لتعويض النقص في إيرادات قناة السويس حيث قامت باستحداث حزمة من الخدمات الملاحية الجديدة لم تكن متاحة من قبل، وأعلنت عن تجديد الحوافز والتخفيضات المقدمة لعدة أنواع من السفن على رأسها الحاويات والصلب الجاف وناقلات البترول الخام ومشتقاته، والتي تعبر من طرق أخرى بديلة بنسب تراوحت من 10 إلى 75% وتستمر حتى نهاية ديسمبر 2024.

كما قامت الهيئة بزيادة رسوم المرور بالقناة، اعتبارًا من 15 من يناير 2024 كالآتي:

- 15% ناقلات البترول الخام، ناقلات المشتقات البترولية، ناقلات الغاز البترولي المسال(LPG) ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) ، ناقلات المواد الكيميائية والمواد السائلة الأخرى، سفن الحاويات، حاملات السيارات، سفن الركاب، الوحدات العائمة الخاصة.
- 5% سفن البضائع الصب الجاف، سفن البضائع، سفن الدحرجة، السفن الأخرى.
- يتم إعفاء سفن الحاويات القادمة مباشرة من موانئ شمال غرب أوروبا ومتجهة مباشرة إلى موانئ الشرق الأقصى من الزيادة المذكورة 15%.

وتبع ذلك بعض الإجراءات الأخرى:

- فقد تم عام 2024 تغيير آليه تقديم خدمات الرباط (1) لتكون من محطات أرضية موزعة على طول القناة (تتضمن خدمات الرباط تزويد السفن العابرة بقوارب ولنشات ترافقها أطقم بحرية متخصصة يمكنها التدخل السريع حال حدوث جنوح أو غيره)، وأقر البرلمان المصري في عام 2022 تعديلات في قانون هيئة قناة السويس (رقم 30 لسنة 1975)، يسمح بإنشاء "صندوق" لتنمية مواردها عبر أنشطة اقتصادية واستثمارية، من بينها: "بيع وتأجير واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها"، ومنح التعديل هيئة القناة حق القيام بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، ومنها مساهمة الصندوق بمفرده أو مع الغير في تأسيس الشركات، أو زيادة رؤوس أموالها، والاستثمار في الأوراق المالية، وأن إنشاء الصندوق لن يؤثر في الدخل الذي يذهب إلى خزينة الدولة من أرباح الممر الملاحي، مضيفًا أن جزءًا من الفائض هو الذي سيذهب إلى الصندوق، نافيًا فكرة البيع للأجانب. لم يصدر بهذا القانون تشريع حتى الآن، وفي 7 من يونيو 2023، أنشأت الحكومة شركة "قناة السويس القابضة للصناعات والخدمات البحرية والاستثمار"، للاستثمار في أصول الهيئة وتنمية مواردها، وضمت الشركة الجديدة شركتي "القناة لرباط وأنوار السفن"، و"البورسعيدية" للأعمال الهندسية والبحرية، و تسيطر الشركتان على أكثر من 90% من أرباح الشركات التابعة للهيئة. تمتلك الهيئة 8 شركات، تتكبد بعضها خسائر كبيرة، بينما تحقق شركة الرباط سنويًّا أرباحًا دولارية، كما تم طرح 20% من الشركة في البورصة المصرية.

- على الرغم من أن إيرادات قناة السويس قد ارتفعت بعد عمليات تطوير المجرى الملاحي بالازدواج والتوسعة والتعميق، وعلى الرغم من تحقيق القناة لإيرادات قياسية بلغت مستويات غير مسبوقة منذ إنشائها بفضل تبني سياسات تسعيرية وتسويقية مرنة أدت إلى جذب خطوط ملاحية جديدة، إلا أن القيمة الاقتصادية الممكنة لقناة السويس أكبر كثيرًا من الإيرادات المحققة في السنوات الماضية، بل إنها تتجاوز الفرص الاستثمارية المتاحة حاليًا، لأنه حتى مع الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة في مشروعات توسعة القناة ونقل ملكية أصولها إلى شركات وصناديق خاصة إلا أن الأمر يجب ألا يقتصر على الاعتماد على عوائد عبور السفن في القناة، لأن الفرص المتفردة لهذه المنطقة تؤكد إمكانيات إقامة مشروعات لوجستية متكاملة، ذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة هذه الفرص ومقومات نجاح إنشاء مثل تلك المناطق اللوجستية في العالم وكيفية علاج التحديات التي تواجهها مثل نجاح منطقتي جبل علي وميناء سنغافورة، للتوصل إلى خيارات تناسب ظروفنا المحلية للتغلب على المعوقات التي تواجه الإقليم والحد من الآثار السلبية للتحولات السياسية والاقتصادية العالمية.

- قد تبنت الدولة خطة واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية لمصر وبدأت بالعمل على عدة محاور لتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية بتشييد المدن والمجمعات الصناعية وعلى رأسها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أهم مراكز الاستثمار في مصر، فشهدت السنوات الماضية سلسلة من المشروعات القومية التي غيّرت معالم المنطقة الواقعة على ضفتي المجرى الملاحي لقناة السويس، مما شكل نقلة نوعية واستراتيجية شاملة في ذلك الموقع الفريد بالنسبة للعالم ومصر، وبما يحظى به من أهمية واهتمام بالغ.

المحور الثاني

3-2 المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

3-2-1 الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

تعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) من أهم المشرعات القومية في إطار خطة التنمية الاقتصادية، حيث يحوّل هذا المشروع قناة السويس من معبر تجاري ذي أهمية استراتيجية واقتصادية هائلة في حركة التجارة العالمية، إلى مركز صناعي ولوجيستي عالمي لإمداد وتموين النقل والتجارة، فهي تتمتع بموقع استراتيجي على طول الممر المائي الدولي للقناة، وترتكز مهمة هذه المنطقة على تعزيز مكانة قناة السويس كطريق للتجارة البحرية العالمية، واستغلال إمكاناتها لجذب الاستثمار والنمو الموجه للتصدير.

قامت **الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس** بتطوير استراتيجيتها خلال السنوات الخمس 2025/2020 والتي من شأنها جعل المنطقة بوابة عالمية للاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وللنفاذ لجميع الأسواق مما يسهل على المستثمرين نفاذ منتجاتهم للأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الموقع الجغرافي المميز والاتفاقيات التجارية التي تتمتع بها الهيئة مع الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية وغيرها.

وشهدت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إنجازات عديدة وتنمية حقيقية في تحقيق استراتيجيتها 2025/2020، تمثلت في إنشاء المناطق الصناعية والموانئ البحرية التابعة، لتصبح مصر في مصاف الدول التي تتنافس مناطقها الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية العالمية المتنوعة على أرضها واستقطاب العديد من الصناعات التي تستهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وزيادة الصادرات للأسواق الأفريقية والأوروبية، والتي حفزت كبرى الشركات العالمية على الاستثمار بها، وعززت من تنافسيتها للمناطق المجاورة لتصبح مركزًا لوجستيًّا صناعيًّا وتجاريًّا رائدًا، وبوابة رئيسية للقارة الأفريقية، ومنها للأسواق العالمية.

وتعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المحور الرئيس للتنمية الاقتصادية في مصر، ويهدف المشروع إلى تنمية 461 كيلومتر مربع لإنشاء مناطق اقتصادية عالمية رائدة لتصبح مقصدًا استثماريًّا من خلال خلق بيئة عمل ممتازة ما يكسبها سمعة عالمية لما تتميز به من قدرة تنافسية في مجال تقديم الأعمال للمستثمرين المصريين

والأجانب من خلال توفير بنية تحتية من الدرجة الأولى، وسهولة الوصول إلى الأسواق، وتبسيط الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تطوير 6 موانئ وتنميتها من خلال زيادة سعة الموانئ والأرصفة، وتقديم أهم الخدمات اللوجستية وكذلك إقامة بعض أنشطة الصيانة الملاحية مثل تزويد السفن بالوقود وبناء وإصلاح السفن.

كما تحتل **المنطقة الاقتصادية** موقعًا استراتيجيًّا متميزًا حيث إنها تقع في المحيط الرئيس لخطوط الملاحة الدولية والطرق الرئيسية للتجارة الدولية والقرب من ميناء العين السخنه الجديد، الذي يعد من أفضل الموانئ الواقعة في منطقه الشرق الأوسط ولتصبح منطقة السخنه هي بوابة مصر من وإلى الشرق الأوسط ودول آسيا مع إمكانية الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، فضلًا عن كونها واحدة من أفضل المواقع العالمية لعمليات الترانزيت، الأمر الذي سيساعد على تسهيل حركة الصادرات والواردات، والذي يوفر للمستثمرين الموقع الاستراتيجي الذي يتميز بالقدرة على المنافسة وتقليل تكلفة الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

هذا فضلًا عن المزايا الأخرى التي تقدمها المنطقة لعملائها مثل المزايا والحوافز الاستثمارية، والنظم الجمركية التي تتمتع بها موانئ المنطقة مقارنة بمثيلاتها، بهدف تحويل وجذب الاستثمارات العالمية لمصر للإفادة من حوافز الاستثمار التي أقرتها الدولة للمستثمرين، وتوفر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المناخ الاستثماري المشجع والآمن لأصحاب الأعمال وللشركات الكبرى لأقامة مشروعاتهم بالمنطقة ومما يجعلها نموذجًا يتحذى به على المستوى الوطني، فهناك خدمة حقيقية للشباك الواحد تضم كل العناصر الواجب توافرها من إجراءات تسجيل ميسرة، والموافقات ذات العلاقة، وتراخيص الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى خدمة سريعة للتخليص الجمركي.

وهناك اهتمام كبير من **الدولة** بتذليل التحديات والعقبات التي تواجه المستثمرين للمنطقة الاقتصادية الواعدة والجاذبة للاستثمارات التي تستهدف صناعات محددة تماشيًا مع سياسات الدولة المصرية في توطين صناعات محددة بالموانئ والمناطق الصناعية، وكذلك الحوافز التشجيعية التي تقدمها للخطوط الملاحية لموانئ المنطقة، والإفادة من تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات الذي يتم حاليًا في موانئ المنطقة والذي يساهم في سرعة التداول بالموانئ، والحد من مشكلة التكدس وتقليل الرواكد بصورة أكبر، وكذلك تقليل زمن الإفراج الجمركي، مع زيادة حجم تداول الترانزيت، فضلًا عن خلق قاعدة بيانات ضخمة عن الشحنات الخارجية للموانئ التابعة، وذلك بعد قيام الهيئة بتجهيز البنية التحتية اللازمة لجميع الموانئ التابعة، كما أن المنظومة توفر نظام تأميني للموانئ التابعة للمنطقة، بالإضافة إلى التبادل الإلكتروني مع وكلاء الشحن، وستقوم الهيئة فيما بعد بربط المنظومة بإدارة المخاطر لضمان حوكمة عمليات التجارة داخل المنطقة.

وتتوفر بالمنطقة الاقتصادية كافة الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الخدمات اللوجيستية والصناعية وفقًا لأعلى المعايير العالمية، وتضم 21 قطاعًا متنوعًا تم تحديدها وفقًا لدراسات جدوى تراعي احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.

ولقد أصبحت **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** الوجهة المثلى التي تتنافس الدول الكبرى وأهمها الصين والهند وروسيا والعديد من الدول الأوربية على الاستثمار في مختلف القطاعات نظرًا لموقعها الاستراتيجي وقدرتها على تيسير النفاذ إلى مختلف الأسواق العالمية، بالإضافة إلى قدرة هذا الموقع على تقليل تكلفة النقل، وتوافر مختلف مصادر الطاقة والكوادر البشرية المدربة بأسعار تنافسية.

ويمكن إيجاز أهم المُستهدفات الاستراتيجية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030 فيما يلي:

- إنشاء أول منطقة اقتصادية في مصر بأفضل المعايير الدولية لتشجيع الصناعات العنقودية الصديقة للبيئة لإنتاج سلع ذات منشأ مصري وتقديم خدمات متميزة لجذب الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- توفير موقع استراتيجي للمستثمرين ليصبح مركزًا تنافسيًّا إقليميًّا للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى سهولة النفاذ إلى الأسواق العالمية لتمتع صادرات المنطقة بمزايا العديد من الاتفاقات التجارية مقارنة بمثيلاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إنشاء وتطوير المنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس وفقًا لأعلى المعايير الدولية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة لغرض إقامة مشروعات صناعية وخدمية قادرة على التنافس مع نظرائهم إقليميًّا ودوليًّا
- خلق فرص عمل مباشرة، تنمية مهارات العمالة، وتوليد الدخل.
- زيادة حصة مصر في التجارة الدولية.
- زيادة الصادرات، وليس فقط من حيث زيادة معدل نمو الصادرات، ولكن أيضًا تنوع الصادرات.
- المزايا والضمانات والإعفاءات.
- كما استهدفت المنطقة الاقتصادية التوجه للسوق الإقليمي بالمشاركة مع الآفارقة كعضو للمكتب التنفيذي لمنظمة المناطق الاقتصادية–الأفريقية، وكذلك التواجد بقوة في السوق الأفريقى بتوطين صناعات تلبي احتياجات هذه السوق والتي من أبرزها صناعة مستلزمات السكك الحديدية.

3-2-2 المشروعات والإنجازات للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2030 (الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية)

- وقد بلغ إجمالي المشروعات في المناطق الصناعية والموانئ بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في عام 2023/ 2024، نحو 213 مشروعًا، بتكلفة استثمارية 4.84 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتم توفير أكثر من 25 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وبلغ إجمالي عدد المستثمرين بالمنطقة إلى 410 مستثمر.
- نجحت **الهيئة** في تحقيق إيرادات إجمالية بقيمة 8.25 مليار جنيه بزيادة بلغت نسبتها 36% عن العام المالي 2022-2023 الذي حققت خلاله الهيئة إيرادات إجمالية بقيمة 6.07 مليار جنيه.
- كما **حققت الهيئة** فائضًا عامًا بقيمة 5.42 مليار جنيه في العام المالي 2023-2024 مقارنة بفائض العام السابق البالغ 4.08 مليار جنيه بزيادة قدرها 33%.
- أما **موانى الهيئة** فقد حققت خلال العام المالي 2023-2024 أحجام تداول إجمالية بلغت 36.5 مليون طن طاقة محققة من البضائع العامة غير المحواة، بزيادة بلغت نسبتها 43.14% عن عام 2022-2023 الذي حققت خلاله 25.5 مليون طن طاقة محققة، فضلًا عن تداول 5 ملايين و131 ألف حاوية مكافئة بموانئ الهيئة خلال العام المالي 2023-2024.

وفي حين أن **المنطقة الاقتصادية** تركز على الخدمات البحرية، فإنها تسعى إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة والثقيلة، هذا بالإضافة إلى الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل الطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تشمل القطاعات الأخرى المستهدفة مثل الأدوية والأعمال الزراعية والمنسوجات والإلكترونيات الاستهلاكية.

وتتضمن **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** 6 مشروعات ذات أولوية وهي تطوير طرق القاهرة / السويس، الإسماعيلية / بورسعيد، إلى طرق حرة للعمل على سهولة النقل والتحرك بين أجزاء الإقليم والربط بالعاصمة، وإنشاء نفق الإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتي القناة شرق وغرب، كما تضم ستة موانئ بحرية تقوم الهيئة بتطويرها تماشيًا مع استراتيجية الدولة بتطوير الموانئ البحرية المصرية.

وعن أضخم الأعمال التي تشهدها موانئ المنطقة الاقتصادية في التطوير لتحويلها لموانئ محورية تعزز من قدرتها على البحرين الأحمر والمتوسط، فيشهد ميناء السخنة أعمال تطوير ضخمة بتكلفة استثمارية أكثر من 40 مليار جنيه حيث تقوم المنطقة بإنشاء 4 أحواض جديدة بجانب الأحواض القديمة (1، 2) و18 كم أرصفة بحرية جديدة وعمق 18 مترًا وأرصفة هذه الأحواض متنوعة الأنشطة تحتوي محطات للحاويات ومحطة صب سائل

وأخرى للفحم ومحطات بضائع عامة وكيماوية ومحطة دحرجة سيارات "رورو" ومحطة متعددة الأغراض، وإنشاء ساحات تداول بمساحة 5.6 مليون م2، ومناطق تجارية ولوجستية تخدمها شبكة خطوط سكك حديدية متصلة بالقطار الكهربائي السريع السخنة – مرسى مطروح.

كما تقوم **المنطقة** باستكمال أعمال التطوير بميناء العريش بتنفيذ رصيف بحري بطول 250 مترًا وتم الانتهاء منه، وأعمال حاجز رئيس بطول 1250 مترًا بلغت نسبة الإنجاز فيه 97%، وكذا تنفيذ الحاجز الشرقي بطول 250 مترًا وإنشاء رصيف آخر بطول 915 مترًا، فضلًا عن أعمال تكريك الحوض الأول والممر الملاحي، وعلى الرغم من كل التحديات العالمية سواء وباء كوفيد أو الأزمة الروسية الأوكرانية، فقد نجحت المنطقة الاقتصادية بإعادة تشغيل ميناء العريش وهو الميناء المحوري والمنفذ البحري الوحيد بسيناء، حيث يمتلك مقومات تجعله من أهم الموانئ التجارية على ساحل المتوسط، ويقوم حاليًا بتصدير البضائع والمنتجات السيناوية للخارج، والتي تتضمن أبرزها مواد البناء التي تساهم في إعادة إعمار بعض الدول المجاورة التي تضررت من الأحداث الراهنة وبعض الكوارث.

وعن **ميناء شرق بورسعيد** فكان له النصيب الأكبر في نتائج التنمية حيث تم التعاقد بمشروعات على أرصفته بالكامل وجاري العمل على بعض التوسعات لاستقطاب مشروعات أخرى، بجانب نمو حركة التداول للميناء حيث احتل المركز الـ 10 عالميًّا بمؤشر البنك الدولي لموانئ الحاويات لسنة 2022، ما يعكس حجم التطوير الذي شهده الميناء، وكذلك المنطقة الصناعية واللوجستية بشرق بورسعيد التي تحتضن صناعتين من أهم أعمدة الصناعة في المرحلة القادمة للدولة المصرية وللقارة الأفريقية ككل وهما صناعة عربات السكك الحديدية وصناعة السيارات التي أكدت عليها الحكومة في الاستراتيجية الوطنية وذلك لتنميتها من قلب منطقة شرق بورسعيد المتكاملة خلال العام المنصرم، وإنشاء أول مجمع متكامل لتوطين صناعة السيارات.

إن أبرز الاستثمارات المستهدفة جاءت من الصين وشرق آسيا وأوروبا، ومن المتوقع مضاعفة الاستثمارات حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات المرشحة لجذب 10 مليار دولار بمجالات صناعة السيارات والصناعات الزراعية والوقود الحيوي والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية ومواسير الزهر وتصنيع الألواح الشمسية.

كما أصبحت **المنطقة الاقتصادية** ممرًا لوجستيًا ومركزًا إقليميًا لتوطين الصناعة المحلية ووفرت نحو 100 ألف فرصة عمل للشباب وجذبت مجموعة كبيرة من المصانع لأول مرة في مصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر جذبت المنطقة الصناعية الصينية "تيدا مصر" العديد من الاستثمارات الصينية التي تصل إلى نحو 1.6 مليار دولار بعدد 130 منشأة صناعية وخدمية.

شهد ميناء السخنة تسليم أولى محطات مشروع تطوير ميناء السخنة (محطة حاويات "هاتشيسون") لأكبر مشغل محطات حاويات على مستوى العالم وهو هاتشيسون العالمية وتحالف الخطوط الملاحية العالمية COSCO و CMAلتطويرها كأكبر محطة للحاويات بجمهورية مصر العربية حيث يبلغ طولها 2600م ومساحتها الإجمالية 1.6 مليون م2 والطاقة الاستيعابية لها 3.5 مليون حاوية مكافئة/ سنويًا، وستسمح المحطة باستقبال سفن عملاقة بطول 400 متر.

كما أسهمت أعمال التطوير لميناء العريش عن 11 مشروعًا، بحجم استثمارات 15.6 مليار دولار، من المخطط أن تقام على مساحة 4.9 مليون متر مربع.

ويتضح من هذه **الإنجازات** أنه على الرغم من التحديات الإقليمية والدولية؛ أصبحت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية، والوسيلة الأكثر فاعلية لتنمية المناطق الصناعية والموانئ المصرية التي تقع على البحر الأحمر والبحر المتوسط داخل شبه جزيرة سيناء من خلال فلسفة التكامل التي تعظم الإفادة من الموارد المصرية، وتمثل قيمة مضافة لحركة التجارة والصناعة.

تُولي **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** اهتمامًا كبيرًا بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني لتلبية احتياجات القطاعات الصناعية المختلفة بهدف توفير عمالة فنية مدربة تلبي احتياجات القطاعات الصناعية المختلفة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتعزز من قدراتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي، وعلى سبيل المثال تم إنشاء عدة أكاديميات ومراكز تدريبية بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين، من أبرزها:

- الأكاديمية المصرية الألمانية للتدريب التقني :(EGTRAIN) أُنشئت بالشراكة بين شركة سيمنس العالمية ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، وتهدف إلى تدريب نحو 5500 شاب مصري من مهندسين وفنيين على مدار 4 سنوات في تخصصات مثل الميكانيكا الصناعية، المجالات الكهربائية والإلكترونية، والتحكم والميكنة الآلية .
- أكاديمية السويدي وبنك مصر في منطقة السخنة المتكاملة، وتقوم على نظام التعليم المزدوج لمدة ثلاث سنوات، حيث يشمل التدريب العملي بنسبة 80% في المصانع الشريكة و20% للتعليم النظري، بهدف إعداد كوادر بشرية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي .
- مركز التدريب المهني بالتعاون مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي في منطقة تيدا – مصر للتعاون، ويتم تجهيزه بأحدث مختبرات التكنولوجيا للصناعات المختلفة مع نظام تفاعلي للمحاكاة التدريبية .

تغطي هذه **المراكز والأكاديميات** مجالات متعددة في التعليم الفني والتدريب المهني، بما في ذلك: الميكانيكا الصناعية، الكهرباء والإلكترونيات، التحكم والميكنة الآلية، صيانة وخدمات محطات الكهرباء، خدمات مزارع الرياح (SCZONE – General Authouritycof Suez Canal Economic Zone).

المحور الثالث

3-3 الفرص المتاحة وتحديات تنمية محور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية

من الجدير بالذكر أنه في ظل الأزمات العالمية المفاجئة والمتغيرة، فإن البيئة الدولية والأقليمية مازالت تعاني من قدر كبير من عدم اليقين، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أطر زمنية دقيقة لتنفيذ الفرص أو تجاوز التحديات التي تواجه قناة السويس، فالتغيرات المفاجئة في الاقتصاد العالمي نتيجة التقلبات الاقتصادية ذات الطبيعة الديناميكية، والتوترات الجيوسياسية كالحروب والنزاعات الإقليمية أو العقوبات الاقتصادية بين الدول الكبرى، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، مثل تلك التي شهدها العالم خلال جائحة كورونا أو بسبب الأزمات اللوجستية، وتقلبات أسعار الطاقة، والسياسات الاقتصادية المتغيرة وتغيرات الطلب العالمي على النقل البحري والتي تغير من أنماط التجارة البحرية، جميعها عوامل تؤثر بشكل غير متوقع على مسار التخطيط والتنفيذ، كما أن طبيعة التحديات، سواء كانت مرتبطة بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، أو التطورات التكنولوجية، والمنافسة من المشروعات البديلة، مثل الممرات البرية أو مشروعات القنوات الجديدة في بعض الدول،، تشكل تحديات إضافية تجعل من الضروري اتخاذ تدابير احترازية لمواكبة هذه التغيرات، وتدعو إلى تبني استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع المستجدات، بدلًا من الالتزام بجداول زمنية صارمة قد تتأثر بعوامل خارجة عن السيطرة، وبما يجعل أي توقعات تستند إلى افتراضات سابقة عرضة للتغيير مع تطور الأحداث مما يجعل النتائج متغيرة وغير مؤكدة.

3-3-1 <u>التحديات</u>

على الرغم من الرؤية الاستراتيجية للإدارة المصرية التي استطاعت حتى الآن أن تحافظ على المرتبة المتقدمة لتصنيف قناة السويس بين الممرات الملاحية في العالم، إلا أن هناك العديد من المتغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية العالمية التي تفرض نفسها كواقع جديد للتنافس الدولي الذي يتطلب الاستعداد والاستجابة الفاعلة لتلك المتغيرات من أجل البقاء والاستمرار، لذلك لا يمكن أن نتباطأ في التصدي للتحديات المتنوعة التي يمكن أن تواجهها قناة السويس مع ازدياد حركة التجارة العالمية في الأعوام القادمة على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية، **والتي يمكن إيجازها فيما يلي:**

- التحديات الدولية والمتغيرات الطارئة مثل تداعيات جائحة كورونا، والحرب الروسية / الأوكرانية، وحرب السودان والتهديدات المتصاعدة من إثيوبيا، وحرب غزة وما صاحبها من اضطرابات خطيرة في المنطقة ومع اندلاع المناوشات العسكرية في البحر الأحمر والمؤثرة على باب المندب الذي يعد المدخل الرئيس للتجارة العالمية المارة إلى قناة السويس، والتي أدت إلى الإضرار بإيرادات المجرى الملاحي لقناة السويس، فانخفضت بنسبة 62,4% في عام 2024\23.
- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي وتطور حركة التجارة العالمية الذي يعتمد بشكل رئيس على النقل البحري سيؤثر سلبًا على حركة المرور في القناة مما يجعلها تنخفض، حيث إن حركة الإنتاج في الصين والولايات المتحدة ومعدلات الاستهلاك في أوروبا بتزايدها أو انخفاضها تؤثر بشكل مباشر على ارتفاع حركة المرور في قناة السويس .

من أخطر التحديات التي تواجه قناة السويس هي الطرق البحرية والبرية والسكك الحديدية المنافسة لقناة السويس وهي : (المركز المصري للدراسات الاقتصادية)

- طريق رأس الرجاء الصالح بالدوران حول أفريقيا، وهو طريق على الرغم من ارتفاع تكلفته ومخاطره الأمنية والمناخية الا أنه منافس لقناة السويس (وخاصة لأحداث البحر الأحمر).
- قناة بنما هي فعليًّا طريق منافس لقناة السويس.
- المشروعات المختلفة للنقل الدولي متعدد الوسائط على مستوى العالم هي مشروعات منافسة لقناة السويس، مثل الخط العملاق للنقل بالسكك الحديدية السيبيرية من فلاديفوستوك إلى موسكو ومنها إلى شرق ووسط أوروبا، وتفرعاته من وإلى الصين ووسط آسيا وصولًا إلى إيران وتركيا اللتين تخططان أيضًا للاستفادة منه...
- المشروع العملاق لإحياء طريق الحرير الصيني يتضمن جانبين، جانب إيجابي ممكن أن تستفيد منه قناة السويس والموانئ البحرية المصرية، وجانب سلبي يمكن أن يؤثر على قناة السويس مع امتداد المشروع عبر إيران وتركيا والعراق وسوريا إلى البحر المتوسط.
- وبعيدًا في أقصى الشمال مشروع الطريق البحري للسفن عبر القطب الشمالي يعمل بالفعل وتستخدمه العديد من السفن الروسية والصينية والنرويجية وغيرها في نقل البضائع بمختلف أنواعها، وهو طريق منافس وقائم بدرجة ما لقناة السويس حتى إن لم يتضح تأثيره الكامل في الوقت الراهن.

فمنذ عدة سنوات **أعلنت إسرائيل** عن مشروعها لربط البحرين المتوسط والأحمر بخط سكك حديدية وأوتوستراد دولي يبدأ من ميناء إيلات المطل على خليج العقبة بالبحر الأحمر لنقل البضائع من وإلى آسيا وأوروبا، وعن

مخططات تسويقية لاجتذاب الشركات العالمية للتوطن والعمل في هذه المنطقة، ومن ثم يمكن اجتذاب خطوط التجارة والبضائع والحاويات بمختلف أنواعها للتشغيل والتداول والنقل عبر إسرائيل.

مشروع الربط القاري الأمريكي وهو ممر السكك الحديدية والشحن الذي أعلنته أمريكا، ويربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا عبر السعودية وإسرائيل، وأكدت إسرائيل في قلب مشروع دولي غير مسبوق، معتبرة أن زمن نقل البضائع عبر دول الخليج إلى ميناءي حيفا وأشدود ومنهما إلى الموانئ الأوروبية سيقلل بشكل كبير من تكاليف النقل الدولي.

إن من أكثر **المشروعات المنافسة لقناة السويس** خطورة هو مشوع "قناة بن جوريون" الذي يحقق لإسرائيل أهدافا استراتيجية وحيوية كبرى، وقد بدأت في تنفيذه بعد إحكام السيطرة على شمال قطاع غزة، ويربط ميناء إيلات (جنوب إسرائيل) على البحر الأحمر بميناء غزة كوجهة الوصول والمغادرة بين البحرين الأبيض والأحمر، وبذلك يختصر على إسرائيل نحو 100 كيلومتر من الطول السابق المخطط للقناة، ويدر نحو ستة مليارات دولار سنويًّا قابلة للزيادة، وفي المقابل ستنخفض إيرادات "قناة السويس" إلى نحو أربعة مليارات دولار سنويًّا.

وعلى عكس **قناة السويس** التي تقع على طول الشواطئ الرملية، فإن القناة الإسرائيلية ستكون لها جدران صخرية لا تحتاج إلى أي صيانة تقريبًا ومصممة على فرعين، عمق كل فرع مقترح للقناة 50 مترًا وعرضه نحو 200 متر، وسيكون أعمق من "قناة السويس" بـ 10 أمتار، وبذلك تكون أكثر كفاءة من "قناة السويس" لأنها إضافة إلى قدرتها على استيعاب عدد أكبر من السفن، فإنها ستمكن من النقل المتزامن بين الاتجاهين للسفن الكبيرة من خلال تصميم فرعين للقناة.

أما استراتيجيًّا، فتلك **القناة** ستضمن لإسرائيل السيطرة على خطوط الملاحة الأهم عالميًّا، وستصبح موانئها حلقة الوصل بين آسيا وأوروبا، وتصبح مصالح الدول المستوردة للنفط والغاز مرتبطة بالحفاظ على مصالح إسرائيل، وإن سيطرة إسرائيل على القناة لن يكون له تأثير كبير في سلاسل التوريد الدولية للنفط والغاز والحبوب فحسب، بل أيضًا في التجارة العالمية بصورة عامة بما يجعل تل أبيب أقل عرضة لضغوط الدول الأخرى.

لن تكون التكلفة الكبيرة المقدرة لتنفيذ القناة عائقًا أمام تل أبيب حيث تتولى الولايات المتحدة الأميركية الدعم الكامل لتمويل تنفيذ القناة.

3-3-2 الفرص (مركز المعلومات ودعم القرار)

يتوفر **لمحور قناة السويس** العديد من الفرص الحالية والمستقبلية ليكون قاطرة للتنمية في مصر ويمكن إيجازها كما يلي:

- عبقرية موقع قناة السويس وقيمته الاقتصادية العالية بالنسبة للأسواق الرئيسة في العالم أجمع، حيث تمثل حلقة الربط بين ثلاثة قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.
- دعم المجرى الملاحي بعمليات الازدواج والتوسعة والتعميق مما أدى إلى زيادة القُدرة الاستيعابية للقناة لمُجابهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية في المستقبل، وتقليل المسافة والوقت وتكاليف التشغيل للسفن والناقلات التي تعبرها، مما يحقق وفرًا كبيرًا في نفقات النقل والتأمين مقارنة بالطرق البديلة.
- توفر إمكانية توسيع القناة وتعميقها عند الحاجة وذلك لمواكبة تطور أحجام السفن العابرة وحاوياتها، وتوفر الخبرات والخبراء للتجاوب بنجاح مع التطورات الحديثة في تصميم وبناء السفن والناقلات العملاقة واستيعاب تطورها عن طريق مشروعات التعميق والتوسعة المتجددة للممر الملاحي، وبالتالي توفير في الرسوم الجمركية والوقود.
- نجحت مصر في وضع قناة السويس على رأس قائمة الممرات البحرية المصنفة من الدرجة الأولى في العالم، والقادرة على مواجهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية، فمع تنفيذ مشروعات الأنفاق الستة لربط شرق القناة بغربها، ومع مشروع ازدواج الممر الملاحي وتوسعته وتعميقه، وصدور قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس، تحقق تكامل الممر الملاحي بمشروعات التنمية الاقتصادية على المحور الجنوبى للقناة، لكي تتحول المنطقة كلها إلى منطقة اقتصادية متكاملة بشقيها الخدمي والتجاري، حيث تتنوع أنشطة التنمية بها من صناعية وزراعية وعمرانية، وبتوافر الخدمات اللوجيستية المتكاملة للسفن، ارتفعت كفاءة عمليات عبور القناة بتكلفة زمنية متميزة، وتؤكد بذلك على ريادتها لمثيلاتها في العالم.
- الاستقرار الأمني والاقتصادي وارتفاع معدلات الأمان الملاحي في أثناء مرور السفن، حيث يمكن رصد حركة السفن ومتابعة كل نقطة من القناة وخاصة في حالات الطوارئ، وذلك باعتماد نظام إدارة حركة السفن VTMS.
- توفر الكفاءات والخبرات المتميزة للكوادر العاملة بالقناة والتي تستطيع مواجهة العديد من التحديات والطوارئ، مما يساهم في انخفاض نسبة الحوادث بها إلى أدنى حد مقارنة بالممرات الأخرى.
- وجود بنية تحتية قوية وتعدد الموانئ التي تم تطويرها والمجهزة بتكنولوجيا حديثة في مجالات الشحن والتفريغ والتخزين.

- انخفاض نفقات النقل والتأمين بين محور القناة وبين الأسواق الرئيسة في العالم والذي يحقق وفرًا كبيرًا في المسافة والوقت وتكاليف التشغيل سواء للسفن والناقلات التي تعبرها أو لتسويق المنتجات المصدرة من المنطقة الاقتصادية مقارنة بالطرق البديلة.

تتميز منطقة المحور بشقيها الممر الملاحي والمنطقة الاقتصادية بموقعها القريب من توافر نسبة كبيرة من المواد الخام في المناطق المحيطة بها، وكذلك بقربها النسبي من الأسواق الخارجية التي تصدر إليها، وكذلك توافر العمالة الفنية وذات الأجر المنخفض نسبيًّا، مما يساهم في زيادة القدرة على المنافسة نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج .

تحويل **القناة** لتكون قناة خضراء، مما يساعد في خفض الانبعاثات الضارة واهتمام الدولة بالشحن والتفريغ بمنطقة شرق بورسعيد، وأيضًا القناة الجديدة التي اهتمت بتعميق المجرى الملاحي بغرض استيعاب السفن العمالقة التي تستوعب حاويات أكثر.

التحديث المستمر لاستراتيجية تنمية محور قناة السويس بشقية الممر الملاحي والمنطقة الاقتصادية برؤية عالمية جديدة تتجاوز دورها التقليدي كممر ملاحي عالمي إلى دورها المستقبلي كمركز اقتصادي عالمي، يقوم على منظومة متكاملة من الأنشطة الاقتصادية والمشروعات الإنتاجية والصناعات التحويلية والتجميعية والإلكترونية وخدمات القيمة المضافة والخدمات اللوجيستية.

والمواجهة الواعية للمخاطر والتهديدات خاصة بعد الأزمات العالمية والإقليمية من الحروب المفاجئة والأحداث العسكرية في البحر الأحمر التي أثرت سلبًا على إيرادات الممر الملاحي لقناة السويس، وكذلك لمواجهة المنافسات المستقبلية (طريق بحر الشمال وقناة بن جوريون)، تنفذ الدولة خطتها الاستراتيجية في سيناء بإعادة تأهيل وإنشاء شبكة السكك الحديدية لسيناء بطول 500 كم، ويمتد الخط من الفردان حيث ستعبر قطارات السكك الحديدية فوق قناة السويس الأصلية والقناة الجديدة عن طريق كوبرى الفردان المعدني بقطاعيه القديم والجديد ليصل شمالًا إلى ميناء شرق بورسعيد وبئر العبد.

وفي المرحلة الثانية، يتم مد خط السكك الحديدية حتى مدينة العريش ومن ثم ربط المدينة والميناء البحري والمطار المدني معًا من خلاله، وفي المرحلة الثالثة يتم إنشاء خط سكك حديد جديد بين العريش ومدينة طابا مرورًا بالمناطق الصناعية وسط سيناء ليصل أخيرًا لمدينة طابا حيث يتم ربط النقل البحري مع الدول الخليجية الشقيقة والعراق والأردن عن طريق السكك الحديدية شمالًا إلى ميناء العريش على البحر المتوسط.

تواجد **الشركات العالمية الكبرى والمستثمرين** بمواردهم وإمكاناتهم الكبيرة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ينعكس أنشطتهم الإنتاجية والاقتصادية واللوجيستية أمنيًّا وتنمويًّا على الاقتصاد المصري، وهم من جانبهم

سيحققون منافع اقتصادية كبرى بتواجدهم للاستثمار في تلك المنطقة الاستراتيجية، وبذلك نضمن ارتباط مصالحهم بمناطق التنمية والاستثمار وقناة السويس والموانئ المصرية.

رفع قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 5 مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 3.2 مليون حاوية في عام 2023.

رفع قدرة ميناء غرب بورسعيد استقبال حاويات الترانزيت إلى 0.3 مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 0.2 مليون حاوية في عام 2023.

رفع قدرة ميناء السخنة لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 0.05 مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 16 ألف حاوية في عام 2023.

الاستحواذ على حصة لا تقل عن 20% من تجارة الترانزيت بشرق المتوسط.

إبرام شراكات استراتيجية مع شركات الشحن العالمية التي تمتلك أكثر من 70% من الأسطول العالمي لسفن الحاويات.

تقليص الفحص الفعلي لشحنات الترانزيت لاستقطاب تلك التي لا تدخل مصر إلى أدنى مستوى ممكن بتبني نظم الفحص على أساس المخاطر، ومنظومة سريعة من الإجراءات الجمركية.

<u>كل ذلك بهدف:</u>

- توطين نحو 21 قطاعًا صناعيًّا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2025.
- مُتابعة الطرق البديلة للقناة ودراسة اقتصادياتها، وتحليل حركة التجارة العالمية والتطورات المُرتقبة في أسواقها وانعكاسات ذلك على حركة النقل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك والتكاليف الملاحية، والتقويم المُستمر لاقتصاديّات النقل البحري وتأثيرات التقدّم الفني في بناء السفن وأحجامها وتخطيط الموانئ والحركة الملاحية وتكاليف التشغيل، وانعكاسات السياسات السعريّة للقناة على توقعات الحركة والإيرادات.
- العمل بصفة دائمة على زيادة القُدرة الاستيعابية للقناة لمُجابهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية في المستقبل، وتقليل زمن عبور السفن وزمن انتظارها مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن ويرفع من درجة تثمين قناة السويس ودرجة التصنيف العالمي للمجرى الملاحي نتيجة زيادة معدلات الأمان الملاحي في إثناء مرور السفن.
- المداومة على أعمال التطوير للأرصفة والمراسي والمعديّات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة القناة بتدعيمها بالكوادر البشرية وبالأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع وغيرها، لرفع

كفاءتها وبخاصة لمُواجهة الزيادة المتوقعة في حركة التجارة مع البدء في استكمال مشروعيّ شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس.

ومن خلال إتمام الإجراءات سالفة الذكر تستهدف الدولة:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس والمنطقة الاقتصادية، كذلك زيادة الاستثمارات.
- في ظل تداعيّات الأزمة الراهنة لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر وباب المندب الذي يعد المدخل الأساسي لقناة السويس، فقد راعت الهيئة وضع سيناريوهات حذرة في تقدير إيرادات القناة في عام 2024/2023 مع توقع انخفاضها بنسبة 23.4 % عن العام السابق، لتُصبِح في حدود 7.2 مليار دولار على فرضيّة توقع انخفاض الإيرادات المُحقّقة لعام 2024 بنسبة 65% على خلفيّة توقع استمرار تفاقم الأحداث.

بالنسبة للاستثمار في هذه المشروعات :

أولًا : مشروعات تطوير المجرى الملاحي: بلغت الاستثمارات المقترحة نحو 5610 مليون جنيه.

ثانيًا: مشروع التحول الأخضر (SCZONE – General Authouritycof Suez Canal Economic Zone).

تعد **مشروعات الوقود الأخضر** أحد أهم مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بهدف أن تصبح هذه المنطقة أحد أهم مراكز الطاقة الخضراء إقليميًّا ودوليًّا، وقد تم توقيع 23 مذكرة تفاهم لإنتاج الوقود الأخضر مع مختلف الشركات الدولية والعالمية، وتم توقيع اتفاقيات باستثمارات تزيد عن 83 مليار دولار في هذا القطاع، مما يجعل المنطقة مركزًا عالميًا لتصدير الوقود الأخضر، وقد تم افتتاح أول المشروعات في منطقة الشرق الأوسط هو مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية في العين السخنة حيث بلغت الاستثمارات المقترحة للمشروع نحو 150 مليون جنيه، وتعتمد رؤية المنطقة الاقتصادية في ملف توطين مشروعات الوقود الأخضر على 3 محاور رئيسية، وهي تصنيع الوقود الأخضر من الأمونيا الخضراء والإيميثانول والهيدروجين الأخضر، وتوطين الصناعات المكملة لهذه الصناعة من محللات كهربائية وتوربينات رياح وألواح طاقة شمسية، والعمل على إنشاء محطات تحلية المياه لخدمة هذا النوع من الصناعات (SCZONE – General Authouritycof Suez Canal Economic Zone).

استكمال تأمين المجرى الملاحي والمعابر، والتجهيزات الهندسية للقوات المسلحة على قناة السويس، وتطوير الجزء الشرقي من السقالة الوسطي ورفع كفاءة الحوض رقم 4 بميناء الصيد ببورسعيد، وبلغت الاستثمارات المقترحة للمشروع نحو 1.24 مليار جنيه .

تطوير الرصيف الجنوبي بمجمع ورش الكراكات ليصبح عمق التراكي تسعة أمتار على الأقل، وبلغت الاستثمارات المقترحة لمشروع نحو 100 مليون جنيه.

استكمال إنشاء مباني وتطوير أرصفة خدمة الوحدات العائمة وسقالات تراكي اليخوت وقاطرات الإنقاذ، وتطوير منظومة الأمن السيبراني .

كما بلغت الاستثمارات المقترحة التي توجه لإنشاء مباني الجراحة والطوارئ بمستشفى الإسماعيلية ومستشفى الطوارئ ببور فؤاد نحو 2.35 مليار جنيه، واستكمال إنشاء مبنى إداري للهيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة، واستكمال إنشاء محطات رادارية على القناة الجديدة، استكمال إنشاء هنجر تشوين بالإسماعيلية، إنشاء عدد 14 فصلًا بمدرسة الهيئة العامة لقناة السويس للغات بالإسماعيلية، استكمالإانشاء شبكة صرف صحي استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد شبكة المياه بمدن القناة الثلاثة، استكمال إنشاء محطة مياه جديدة تصرف 180 ألف م/يوم بالإسماعيلية.

استكمال تطوير مراسي المحور الشمالي للمعديات وبناء عدد 4 معدية حمولة 320 طنًا، تطوير ورفع كفاءة نفق الشهيد أحمد حمدي، بجانب خدمة الأنفاق الثلاثة، بناء عدد 10 كباري عائمة على طول القناة، وبلغت الاستثمارات المقترحة لهذه المشروعات نحو ملياري جنيه.

من المُستهدف تخصيص نحو 28 مليون جنيه لاستكمال منطقة الرسوة جنوب بورسعيد، وإنشاء طرق تمهيدية للخدمة خارج أحواض الترسيب.

بلغت الاستثمارات المقترحة لهذه المشروعات نحو 559 مليون جنيه لاستكمال تطوير أرصفة بمنطقة الأحواض العائمة واستكمال تطوير المعديات بالتفريعة لخدمة المراسي الجديدة ببورسعيد، تطوير مصنع الإستيلين وتطوير خدمة الحوض العائم الجديد فخر القناة بترسانة بورسعيد البحرية، تطوير ترسانة بور توفيق البحرية استكمال منشآتها واستكمال تصميم وتنفيذ الصرف المغطى حولها، استكمال إنشاء ورشة الديزل بتحركات بورسعيد للجونة، استكمال إنشاء مجمع الآلات بورش الكراكات وورشة عمرات لمعدات القاطرات بالإسماعيلية، وبلغت الاستثمارات المقترحة نحو 4.73 مليار جنيه لاستكمال إنشاء أحواض الترسيب، استكمال توسيع وتعميق مرابط التمساح الغربية، استكمال ازدواج وتطوير وتوسيع وتعميق كل من القطاع الجنوبي للقناة، ومناطق الانتظار الشرقية والغربية بالبحيرات المرة، وبوغاز بورسعيد الغربي، ومداخل ومخارج تفريعة الملاح الغربية، واستكمال إنشاء

تكسيات جديدة شرق وغرب قناة السويس، إنشاء جرّارات الطوارئ على طول القناة، إنشاء قيسونات لرباط السفن بمنطقة البحيرات، إنشاء جراجات بالقناة الجديدة.

ويوضح جدول رقم (3-2) الاستثمارات المستهدفة لعام 2025/2024 وفقًا للمشروعات:

جدول رقم (3-2)

الاستثمارات المستهدفة لعام 2025/2024

المشروعات المستهدفة عام 2025/2024	الاستثمارات بالمليون جنيه	الإجمالي (%)
مهمات المجرى الملاحي	**5610**	**26,1**
مشروعات المجرى الملاحي	**4726**	**22,1**
مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة	**2350,6**	**11**
مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة ومهمات مواقع الأعمال	**2132**	**9,9**
مشروعات تطوير خطوط العبور	**2070**	**9,6**
مشروعات قومية	**2000**	**9,3**
مشروعات استراتيجية	**1238.7**	**5,8**
مشروعات تجديد الترسانات والورش	**558.7**	**2,6**
مشروعات أنفاق أسفل قناة السويس	**500**	**2.3**
مشروع التحول الأخضر	**150**	**0,7**
مشروعات المنشآت البحرية	**100**	**0,5**
(مشروعات تطوير القناة) المرحلة الثانية	**28**	**0,1**
الإجمالي	**21464**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع قناة السويس.

ويُلاحظ من بيانات الجدول السابق **استحواذ مهمات ومشروعات المجرى الملاحي** على النصيب الأكبر بنسبة تربو على 48 % من جملة الاستثمارات المُستهدفة لعام 24 / 2025، حيث إنه النشاط الأساسي لقناة السويس، والذي يحقق ميزة تنافسية متفردة للقناة في حركة التجارة العالمية.

وفي تقرير محدث لاستراتيجية رؤية مصر 2030، والصادر في أبريل 2023 عن رئاسة مجلس الوزراء لأبرز المستهدفات الاستراتيجية للاقتصاد المصري لتفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس للفترة 2025-2030، ما يلي:

- قناة السويس والمنطقة الاقتصادية التابعة لها .
- زيادة إيرادات قناة السويس إلى 88.1 مليار دولار خلال الفترة (2025– 2030) على أن تتراوح هذه الزيادة قيمًا بين 5% و 7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- استهداف زيادة إجمالي السفن العابرة لقناة السويس إلى نحو 190.7 ألف سفينة بحمولة نحو 13.4 مليار طن.
- 5.4 تريليون جنيه إيرادات مستهدفة من استثمارات القطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس .
- تحويل قناة السويس إلى مركز إقليمي للطاقة الخضراء .
- إنشاء مناطق اقتصادية منافسة إقليميًا (خدمات بحرية، لوجستيات، اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقنيات مالية، وتجارة الترانزيت).
- حيث وفرت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 100 ألف فرصة عمل حتى عام 2025، وتستهدف الوصول إلى مليون فرصة عمل بحلول 2030.
- زيادة عائدات قناة السويس ما بين 5% – 7%من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030.

تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت (موقع مجلس رئاسة الوزراء المصري)

- صياغة استراتيجية قومية لتجارة الترانزيت لزيادة حصة مصر من 3.7 مليون حاوية إلى 15 مليون حاوية.
- تطوير ما لا يقل عن خمسة موانئ مصرية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت.
- رفع قدرة ميناء غرب بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 0.3 مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 0.2 مليون حاوية في عام 2023.
- رفع قدرة ميناء السخنة لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 0.05ً مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 16 ألف حاوية في عام 2023.
- تطوير خطة ترويجية قوية وإعداد ملف قومي للتقدم لاستضافة معرض إكسبو 2035، ليكون تعبيرًا عن تطور قطاع الخدمات اللوجستية بمصر.
- الاستحواذ على حصة لا تقل عن 20% من تجارة الترانزيت بشرق المتوسط.، وقد تم إبرام شراكات استراتيجية مع شركات الشحن العالمية التي تمتلك أكثر من 70% من الأسطول العالمي لسفن الحاويات.

- تقليص الفحص الفعلي لشحنات الترانزيت لاستقطاب تلك التي لا تدخل مصر إلى أدنى مستوى ممكن بتبني نظم الفحص على أساس المخاطر، ومنظومة سريعة من الإجراءات الجمركية.
- ازدواج وتعميق المجرى الملاحي للقناة الذي يربط بين ثلاث قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- توفير العديد من المزايا التنافسية العالمية ليست فقط في الخدمات اللوجستية، ولكن أيضًا في الصناعات المتطورة والتجارة والسياحة والطاقة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- انخفاض زمن العبور أو الانتظار في القناة.
- **زيادة القدرة الاستيعابية في القناة وبتعديل قانون هيئة قناة السويس في ديسمبر 2022 حيث يوفر المزايا التالية:**
  - توطين صناعات محددة في الموانئ والمناطق الصناعية.
  - الحوافز التشجيعية في الخطوط الملاحية .
  - الإفادة من تطبيق نظام التخطيط المسبق للشحنات مما يؤدي لسرعة التداول وتقليل الرواكد وتقليل زمن الإفراج الجمركي .
  - توفير قواعد بيانات للتبادل الإلكتروني وضمان حوكمة عمليات التجارة داخل المنطقة الاقتصادية.
  - توفير البنية التحتية اللازمة لجميع الموانئ .
  - توفير نظام تأميني للموانئ مع وكلاء الشحن.
  - توقيع العديد من الاتفاقيات الإطارية بين المنطقة الصناعية والموانئ التابعة في الصين والهند وفرنسا واليابان والمجر وغيرها.
- **تقدم مبادرة الحزام والطريقة الصينية** فرص كثيرة حيث يوفر البنك الآسيوي الأفريقي التمويل اللازم لمشروعات في البنية التحتية ومشروعات في التنمية الصناعية والزراعية والتجارية وخلق روابط بين الأقاليم بالسكك الحديدية والطرق البرية والبحرية ويؤثر في خفض التكاليف ويعزز النشاط السياحي في مصر ويدعم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والصين والدول المشتركة في المبادرة .
- **المزايا المحتملة للانضمام إلى مجموعة البريكس** خاصة بالنسبة لزيادة الصادرات والإفادة من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية والطرق، رفع مستوى البناء التجاري، استقبال عدد كبير من السياح، التوسع في الصناعة والتجارة والاتصال والتكنولوجيا، الإفادة من التحويلات من بنك التنمية .
- كما تهدف **استراتيجية محور قناة السويس حتى عام 2030** إلى تحويل محور قناة السويس إلى إقليم عالمي تنافسي مستدام قادر على المشاركة في التنمية الاقتصادية والعمرانية والصناعة والتجارة والتكنولوجيا،

بحيث يتم إنشاء مجموعة من الأنشطة المتكاملة في الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والطاقة والعمران، مع الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ورفع المهارة الفنية للعاملين .

- الاستخدام الأمثل لإمكانيات إنتاج الطاقة الشمسية والرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية .
- تدعيم شبكة النقل والاتصالات والسكك الحديدية .
- المداومة على أعمال التطوير للأرصفة والمراسي والمعديات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة.

هذا وتساعد **الاستثمارات المنفذة في إقليم قناة السويس عام 2025/2024** على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية حيث بلغت 21464 مليون جنيه تمثل 48 % منها مشروعات للمجرى الملاحي ونحو 52% منها في مشروعات تطوير القناة في المرحلة الثانية، وتجديد الترسانات والورش، تطوير خطوط العبور، تنمية مباني ومرافق الهيئة، أرصفة خدمة الوحدات العائمة، التحول الأخضر وتصنيع الوقود الأخضر والهيدروجين والأمونيا الخضراء، تطوير بحيرات المنزلة والبردويل. كما استطاعت خلال أقل من عام واحد جذب 15 مشروعًا بإجمالي استثمارات 1.33 مليار دولار منها 6 تعاقدات تمت بالفعل معظمها من الشركات الصينية.

استثمرت **الهيئة** ثلاثة مليارات دولار في البنية التحتية منذ بدء المشروع، وتستهدف لاستثمار مبلغ مماثل خلال السنوات المقبلة في إطار سعيها لجذب المستثمرين.

حققت **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** زيادة في ملف الوقود الأخضر من خلال تصدير أول شحنة أمونيا خضراء إلى شركة يونيليفر بالهند من مصنع "مصر للهيدروجين الأخضر" بالمنطقة الصناعية بالسخنة، كما نجح ميناء شرق بورسعيد في استضافة أول عملية تموين سفن بالوقود الأخضر بالشرق الأوسط وأفريقيا خلال أغسطس 2023، أما موقف مشروعات الوقود الأخضر خلال الفترة من 2024/1/11 حتى 2024/5/31، فأصبح 12 اتفاقية إطارية، و14 مذكرة تفاهم، إلى جانب 3 اتفاقيات إطارية منتظر توقيعها في الفترة القادمة (SCZONE – General Authouritycof Suez Canal Economic Zone). حيث تعمل **المنطقة** على التعاون مع كافة المؤسسات الدولية لخفض تكلفة الإنتاج والتشغيل لمشروعات الوقود الأخضر، فضلًا عن الإفادة من قانون رقم 2 لسنة 2024، بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، والتي تتضمن حافزًا لا تقل قيمته عن 33% ولا تزيد على 55% من قيمة الضريبة المسددة، بالإضافة إلى خصم 25% على رسوم حق الانتفاع بالأراضي الصناعية، وتخفيض بنسبة 20% على رسوم حق الانتفاع بأرض الميناء للتخزين، وخصم 30% على رسوم الخدمات البحرية.

وكان من **أهم التعاقدات التي أبرمتها المنطقة** هو توطين صناعات البتروكيماويات في منطقة السخنة باستثمارات تبلغ 10 مليار دولار، وهي أحد ركائز استراتيجية الهيئة 2020–2025، وكذلك العمل تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لتصنيع السيارات، وأيضًا المفاوضات الجارية لإقامة مشروعات صناعة الهيدروجين الأخضر مع تحالفات عالمية، والتي تتسابق في العمل داخل المنطقة.

ومع تبني **الهيئة** رؤية التمكين في المرحلة الحالية من الخطة، نجحت المنطقة في العمل على اعتماد سياسة التجمعات الصناعية المتكاملة ووضع منظومة فاعلة لتقديم الخدمات البحرية وخدمات تموين السفن مع إنشاء مراكز لوجستية ومناطق صناعية أجنبية خارج حدود بلادها لأول مرة .

واجتذبت **الهيئة** ما يقرب من مليار دولار في السنة المالية 23\2024، وتمثلت أهم المشروعات في استثمارات تركية وهندية وفرنسية وتايلاندية، فضلًا عن الشراكة الاستراتيجية مع دولة الصين التي مثلت 40% من إجمالي تعاقدات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى منطقة تيدا – مصر الصناعية التي تمثل التعاون الاقتصادي المصري الصيني والتي وصلت إلى وجود 160 شركة بإجمالي استثمارات 2 مليار دولار أمريكي، ويعد نجاح التعاون في منطقة السخنة الصناعية المتكاملة هو نقطة الانطلاق في منطقة القنطرة غرب الصناعية الواعدة (SCZONE – General Authouritycof Suez Canal Economic Zone) .

الفصل الرابع
دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المساهمة في تحقيق هدف الصادرات المصري 2030

مقدمة

تحقق **مصر** تقدمًا طموحًا في إطار توجهاتها الاستراتيجية لزيادة الصادرات، حيث تستهدف الوصول إلى صادرات بقيمة 145 مليار دولار حتى 2030، ولتحقيق هذا الهدف، يتمحور تركيزها على تعميق التصنيع المحلي وتوسيع نطاق القطاعات ذات الميزة التنافسية، تتضمن وثيقة مجلس الوزراء (رئاسة مجلس الوزراء، 2024–2030) " أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري حتى 2030" بعنوان "قطاعات اقتصادية قائدة لنهضة الدولة المصرية" عددًا من القطاعات المهمة لنهضة الدولة المصرية. ويأتي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الثالث في الترتيب بعد قطاع الزراعة والصناعة. ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) عنصرًا محوريًّا في هذا التحول من خلال دعم الابتكار الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتوفير البيئة اللازمة لتحقيق اقتصاد رقمي متكامل. فقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجميع القطاعات وله تأثير مباشر على رفع الصادرات. مضاعفة نمو حجم الصادرات، وزيادة معدل نمو قيمة الصادرات بما لا يقل عن % 20 سنويًّا. والعديد من المستهدفات المتعلقة بحجم ونسبة الاستثمارات الخاصة والأجنبية والأطر التشريعية وغيرها...إلخ

ومن ثم يهدف هذا الفصل إلى تحديد وتحليل دور القطاع في زيادة الصادرات حتى 2030 إلى 145 مليار دولار، مما يستلزم التعرف على دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحليله وتقييمه، ويختص القطاع بتحقيق:

- التعرف على مرتكزات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعرضها.
- رصد وتقييم وتحليل صادرات مصر من خدمات وسلع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة من (2008 – 2023).
- عرض وتحليل دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية.
- التعرف على صناعة التعهيد في مصر ورصدها كركيزة أساسية لصادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- التحديات والفرص.

- تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بصادرات القطاع حتى عام 2030.
- التحديات والفرص، والتوصيات والاستراتيجيات المقترحة.

4-1 الوضع الراهن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

4-1-1 مرتكزات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يرتكز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مجموعة من **الأنشطة والمخرجات والمنتجات**. فيتم تعريف أنشطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومخرجاته ومنتجاته من خلال معايير دولية وضعها البنك الدولي ومنظمات عالمية أخرى وتبنتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأجهزة المعنية. وبينما تُمثل أنشطة القطاع العمود الفقري لصناعة التكنولوجيا والمعلومات إلا أن المخرجات والمنتجات من سلع وخدمات هي روافد هذه الصناعة وأساس صادرات القطاع. وتتكون مخرجات القطاع من مجموعة متفاوتة من السلع والخدمات.

4-1-1-1 أنشطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يُعرف البنك الدولي أنشطة القطاع وفق المعايير الدولية ويتبنى القطاع في مصر تعريفات متماشية مع المعايير الدولية من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) على أنها مجموعة من الأنشطة التي تشتمل على ثلاث مجالات رئيسية:

- **الاتصالات السلكية واللاسلكية:** يشمل هذا المجال شبكات الاتصال عبر الهاتف والإنترنت وشبكات الأقمار الصناعية، ويغطي نشاط مزودي خدمات الإنترنت، وشبكات الهواتف الثابتة والمتنقلة، وتقنيات نقل البيانات.
- **تقنية المعلومات:** يتضمن هذا المجال تطوير البرمجيات وإدارتها، وتطوير التطبيقات، والحوسبة السحابية، وإدارة البيانات، بالإضافة إلى تحليل البيانات الضخمة وإنشاء حلول للذكاء الاصطناعي، والأتمتة في الصناعات، وخدمات الأمان السيبراني.
- **الخدمات الرقمية وخدمات التعهيد:** تشتمل هذه الفئة على الخدمات التي تُصدر للخارج، مثل خدمات دعم العملاء، وخدمات التعهيد البرمجي (BPO)، وخدمات الاستشارات التقنية، بالإضافة إلى الخدمات المالية الرقمية والحلول التكنولوجية التي تخدم قطاعات عديدة.

4-1-2 مخرجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنتجاته

تُصنف مخرجات القطاع ومنتجاته وفقًا للتعريفات الدولية على أنها مجموعة من المخرجات التي تشتمل على **السلع والخدمات** المتنوعة التي تختلف في مستوياتها التكنولوجية ودرجة انتشارها وسهولة استخدامها. حيث تتسم

هذه المنتجات والخدمات بالتنوع الشديد مما يساهم في تطوير البنية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لمصر. وتساهم تكنولوجياته بتعزيز الفرص التصديرية الحقيقية لمصر وتطوير البنية التحتية الرقمية، مما ينعكس على تنافسية المنتجات والخدمات المصرية عالميًا. ويتم تقسيم صادرات القطاع إلى مجموعة من السلع والخدمات كما يلي:

4-1-3 سلع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **سلع منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا:**

تتضمن الأجهزة التي تندرج تحت التقنيات الأساسية، مثل أجهزة الاتصالات التقليدية والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية، التي توفر حلولًا أساسية، ولكن بتقنيات ليست متقدمة جدًا. على سبيل المثال، الهواتف التقليدية والمودم وأجهزة الراديو. وفي مصر تعمل بعض الشركات المحلية على تصنيع الأجهزة الإلكترونية وتجميعها مثل أجهزة التلفاز الذكي وأجهزة الصوت والفيديو بأسعار تنافسية.

- **سلع عالية التكنولوجيا:**

تشمل الأجهزة ذات التقنيات المتقدمة مثل الهواتف الذكية المتطورة، والتي تُجمع محليًا بالتعاون مع شركات عالمية كبرى، حيث أُبرمت شراكات لتصنيع الأجهزة في مصر لتلبية احتياجات السوق المحلية والإقليمية. وأجهزة ومعدات إنترنت الأشياء (IOT)، والحلول الذكية المستخدمة في الصناعة وتُستخدم في قطاعات كالصحة والزراعة والنقل، مثل الأنظمة المتقدمة لرصد بيانات المحاصيل الزراعية وتحليلها، ومراقبة الطقس عبر أجهزة استشعار ذكية تسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية.

- **سلع ذات قيمة مضافة عالية ومتخصصة:**

تركز على المنتجات المتخصصة التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الروبوتات. تتضمن معدات النقل البحري للبيانات، وكابلات الألياف الضوئية المتخصصة التي تدعم نقل البيانات عبر المسافات الطويلة وتنتج محليًا لدعم مشروعات الاتصال الفائق السرعة، مثل مشروع "القرية الذكية"، حيث يتم توصيل المباني والمؤسسات بكابلات الألياف الضوئية لتقديم خدمات الإنترنت السريعة. والمستشعرات الذكية والحلول المتكاملة المستخدمة في مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك المدن الذكية مثل العاصمة الإدارية الجديدة، حيث تسهم هذه التقنيات في تحسين إدارة المرافق وتحقيق الاستدامة البيئية.

4-1-4 خدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وفقًا للتصنيف الدولي الذي يقدمه البنك الدولي، يمكن تقسيم خدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى فئات متعددة حسب درجة تعقيدها وتنوعها، كما يلي:

- **الخدمات الرقمية العامة:**

خدمات الإنترنت والاتصال الهاتفي: حيث تقوم شركات مثل "المصرية للاتصالات" بتوفير خدمات الاتصالات والإنترنت للمنازل والشركات، مع توسيع نطاق الشبكات لتحسين تغطية الإنترنت في المناطق الريفية والمهمشة.
التراسل الفوري والبريد الإلكتروني: يُقدم من خلال شركات الاتصالات والبريد الإلكتروني وتساهم في دعم التواصل السريع للأفراد والشركات.

- **الخدمات عالية التقنية:**

الحوسبة السحابية :توفر شركات مثل "إيتيدا" و"مايكروسوفت" وشركات أخرى خدمات الحوسبة السحابية للشركات الناشئة والمؤسسات الكبيرة، ما يُمكن الشركات من تخزين البيانات وتشغيل التطبيقات على الإنترنت بفعالية.
الأمن السيبراني :يتم تطوير حلول محلية عبر شركات ومؤسسات حكومية، مثل المركز المصري للاستجابة للطوارئ المعلوماتية (EG-CERT)، الذي يحمي الأنظمة الوطنية والمرافق الحيوية من الهجمات السيبرانية.

- **خدمات التعهيد:(Outsourcing)**

مراكز خدمة العملاء والدعم الفني :تُقدم مصر خدمات تعهيد لأكثر من 100 دولة، حيث تعمل مراكز مثل "فودافون" و"راية" لخدمات مراكز الاتصال في تقديم دعم فني وخدمة عملاء متعددة اللغات لعملائها العالميين.
تحليل البيانات والبرمجيات المتقدمة :تُستخدم في قطاعات مثل البنوك والخدمات المالية، حيث توفر شركات تكنولوجيا المعلومات المصرية خدمات تحليل البيانات وتطوير البرمجيات لعدد من الشركات العالمية والمحلية.

- **خدمات التحول الرقمي والابتكار**

المنصات الحكومية الرقمية :مثل بوابة "مصر الرقمية" التي تقدم خدمات إلكترونية مثل تجديد الوثائق الرسمية ودفع الرسوم الحكومية، ما يوفر الوقت والجهد للمواطنين ويعزز الشفافية.
مراكز التدريب والتطوير المهني :تقوم وزارة الاتصالات وشركات تكنولوجيا المعلومات بتقديم برامج تدريبية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، مثل برنامج "رواد التكنولوجيا" الذي يهدف إلى تأهيل الشباب لسوق العمل التكنولوجي.

4-2 رصد وتحليل صادرات مصر من خدمات وسلع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

4-2-1 صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خلال الفترة من 2008 حتى 2023)

يوضح الشكل التالي، تطور قيمة صادرات مصر من خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة من 2008 حتى 2023.

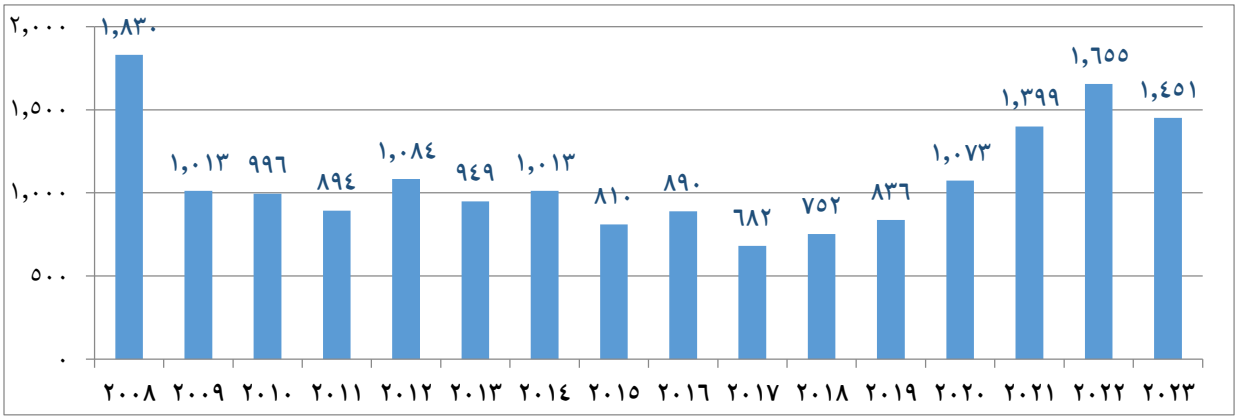

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (4-1)

قيمة صادرات مصر من قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1] (القيمة بالمليون دولار)

ومن الشكل السابق نجد تذبذبًا بعض الشيء في صادرات خدمات القطاع، وذلك نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي وما تبعه من عدم استقرار اقتصادي، وإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولكن تلك الإصلاحات تزامنت مع وجود تحديات عالمية كبيرة بداية من انتشار فيروس كوفيد-19 مرورًا بالحرب الروسية- الأوكرانية وانتهاءً بوجود بعض الاضطرابات في المنطقة المحيطة بنا. وبالرغم من وجود تلك الظروف الداخلية والخارجية، نجد وجود اتجاه تصاعدي في قيمة صادرات مصر من خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة من 2017 حتى 2022. حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال تلك الفترة 23.7% حيث بلغت قيمة صادرات الخدمات بالقطاع 1.655 مليار دولار في عام 2022 بينما كانت 682 مليون دولار في عام 2017. وهو ما يشير إلى وجود تطور كبير خلال تلك الفترة. وفي عام 2023 تراجعت قيمة صادرات

(1) تشمل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات الكمبيوتر والاتصالات (خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتوصيل) وخدمات المعلومات (المعاملات المتعلقة ببيانات الكمبيوتر وبالخدمات المرتبطة بالأخبار)

خدمات القطاع بنسبة بسيطة حيث بلغت قيمة الصادرات 1.451 مليار دولار بنسبة تراجع 12.37% عن عام 2022.

4-2-2 تحليل صادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من صادرات الخدمات

الشكل التالي، يوضح تطور نسبة صادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات الخدمات الكلية في مصر خلال الفترة من 2008 حتى 2023.

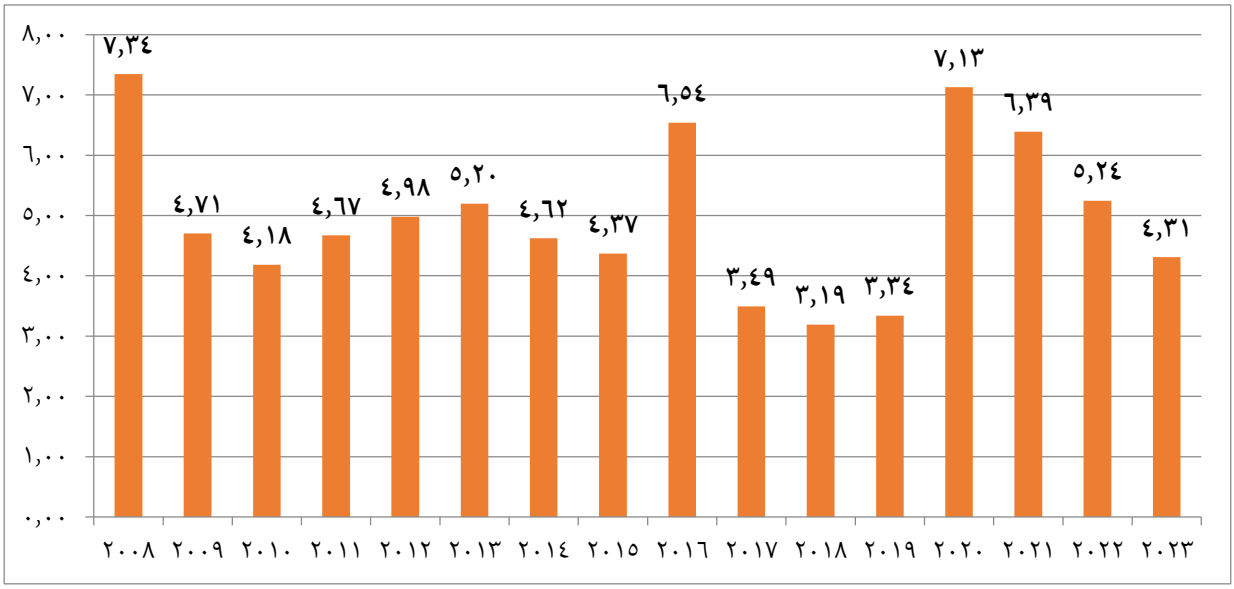

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (4-2)

نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات الخدمات في مصر (%)

من الشكل السابق نجد أنه في عام 2008 كانت نسبة صادرات خدمات القطاع 7.34% من إجمالي صادرات الخدمات[1]. بينما نجد انخفاض تلك النسبة خلال الفترة من 2009 حتى 2015 حيث بلغت 4.37% في عام 2015 بينما كانت 4.71% في عام 2009. وهو نفس اتجاه صادرات الخدمات التي تم مناقشتها في البند السابق. وفي عام 2016، ارتفعت نسبة صادرات خدمات القطاع لتصبح 6.54% من إجمالي صادرات الخدمات في مصر. وهذا الارتفاع نتيجة لزيادة صادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كما سبق

(1) إجمالي صادرات الخدمات طبقًا لبيانات البنك الدولي

مناقشته بالشكل السابق)، وكذلك انخفاض قيمة صادرات الخدمات بشكل عام بنسبة كبيرة حيث انخفضت قيمة صادرات الخدمات لتصبح 13.3 مليار دولار في عام 2016 بدلًا من 18.53 مليار دولار في عام 2015.

وبالرغم من ارتفاع صادرات خدمات القطاع خلال الفترة 2017- 2019 إلا أن نسبة صادرات القطاع إلى صادرات الخدمات انخفضت خلال تلك الفترة؛ وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في إجمالي صادرات الخدمات من 19.535 مليار دولار في عام 2017 إلى 25.05 مليار دولار في عام 2019.

وفي عام 2020، ارتفعت نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح 7.13% من إجمالي صادرات الخدمات في مصر، حيث إن ارتفاع تلك النسبة نتيجة لارتفاع صادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجانب انخفاض صادرات قطاع الخدمات بشكل عام بصورة كبيرة حيث بلغت قيمة صادرات الخدمات 15.05 مليار دولار فقط في عام 2020. وبدءًا من عام 2021 حتى 2023، وبالرغم من ارتفاع قيمة صادرات خدمات قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إلا أن نسبة صادرات خدمات القطاع انخفضت بالنسبة لإجمالي صادرات الخدمات في مصر؛ وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في صادرات قطاع الخدمات، حيث ارتفعت قيمة صادرات الخدمات في مصر لتصبح 33.649 مليار دولار في عام 2023 بدلًا من 21.897 مليار دولار في عام 2021.

4-2-3 صادرات التكنولوجيا المتقدمة

يوضح الشكل التالي، مقارنة تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات السلع المصنعة في مصر والعالم، وبتحليل الوضع العالمي حيث نجد وجود ثبات نسبي (إلى حد ما) في صادرات التكنولوجيا المتقدمة في العالم خلال الفترة من 2008 حتى 2022 بالرغم من وجود بعض التحديات العالمية (مثل الأزمات العالمية في عام 2008 وتلتها تبعات انتشار فيروس كوفيد-19 ثم الحروب الإقليمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية...). حيث انخفضت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة (كنسبة من صادرات التكنولوجيا المصنعة) خلال الفترة من 2009 حتى 2011 حيث كانت النسبة 21.48 عام 2009 وانخفضت لتبلغ 18.65 عام 2011. ثم ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة بصورة ملحوظة خلال الفترة 2012 حتى 2020 حتى بلغت 21.91 في عام 2020. بينما انخفضت تلك النسبة مرة أخرى في عامي 2021 و2022 وفقًا للأزمات العالمية وكنتيجة لانتشار فيروس كوفيد-19 في العالم، وكذلك الحروب الإقليمية المؤثرة على العالم أجمع.

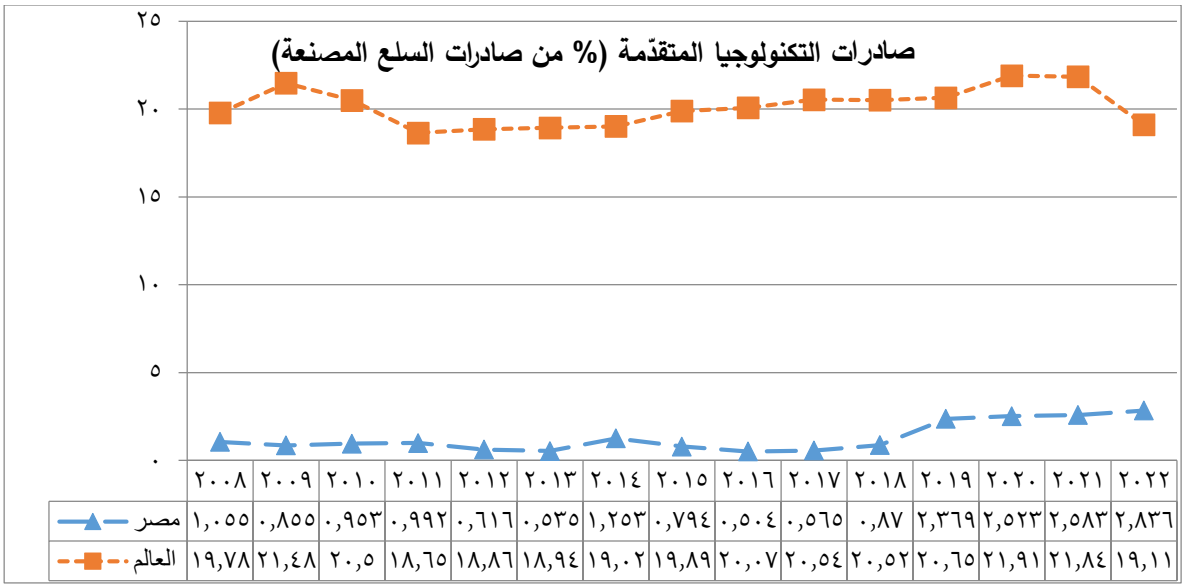

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مصر	١,٠٥٥	٠,٨٥٥	٠,٩٥٣	٠,٩٩٢	٠,٦١٦	٠,٥٣٥	١,٢٥٣	٠,٧٩٤	٠,٥٠٤	٠,٥٦٥	٠,٨٧	٢,٣٦٩	٢,٥٢٣	٢,٥٨٣	٢,٨٣٦
العالم	١٩,٧٨	٢١,٤٨	٢٠,٥	١٨,٦٥	١٨,٨٦	١٨,٩٤	١٩,٠٢	١٩,٨٩	٢٠,٠٧	٢٠,٥٤	٢٠,٥٢	٢٠,٦٥	٢١,٩١	٢١,٨٤	١٩,١١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-3)

نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة خلال الفترة من 2008 حتى 2022

وبتحليل وضع مصر من صادرات التكنولوجيا المتقدمة (كنسبة من صادرات السلع المصنعة)، يوضح الشكل السابق وجود تطور كبير خلال السنوات الأربع الأخيرة (من 2018 حتى 2022) بالنسبة لنسبة الصادرات التكنولوجية المتقدمة خلال الفترات السابقة. حيث نلاحظ أنه خلال الفترة من 2008 حتى 2011 وجود ثبات نسبي في نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنوعة محليًا بينما انخفض إلى أكثر من النصف خلال فترات عدم الاستقرار السياسي في مصر حتى بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 0.616 في عام 2012، ثم ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في عام 2014 عقب الاستقرار السياسي مباشرة. ولكن طبقًا للتحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر انخفضت مرة أخرى نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من 1.25 في عام 2014 حتى بلغت 0.565 في عام 2017، وفي عام 2018 ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لتبلغ 0.87 من صادرات التكنولوجيا المصنعة. ومن عام 2019 حتى 2022 ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة بصورة ملحوظة؛ وذلك كنتيجة من تنفيذ حزم الاصلاحات الاقتصادية خلال تلك الفترة، حيث كانت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 2.369 في عام 2019 حتى بلغت 2.836 من صادرات السلع المصنعة في عام 2022.

4-2-4 دراسة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في بعض البلدان العربية

يوضح الشكل التالي، مقارنة نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة لبعض البلدان العربية خلال الفترة من 2008 حتى 2022.

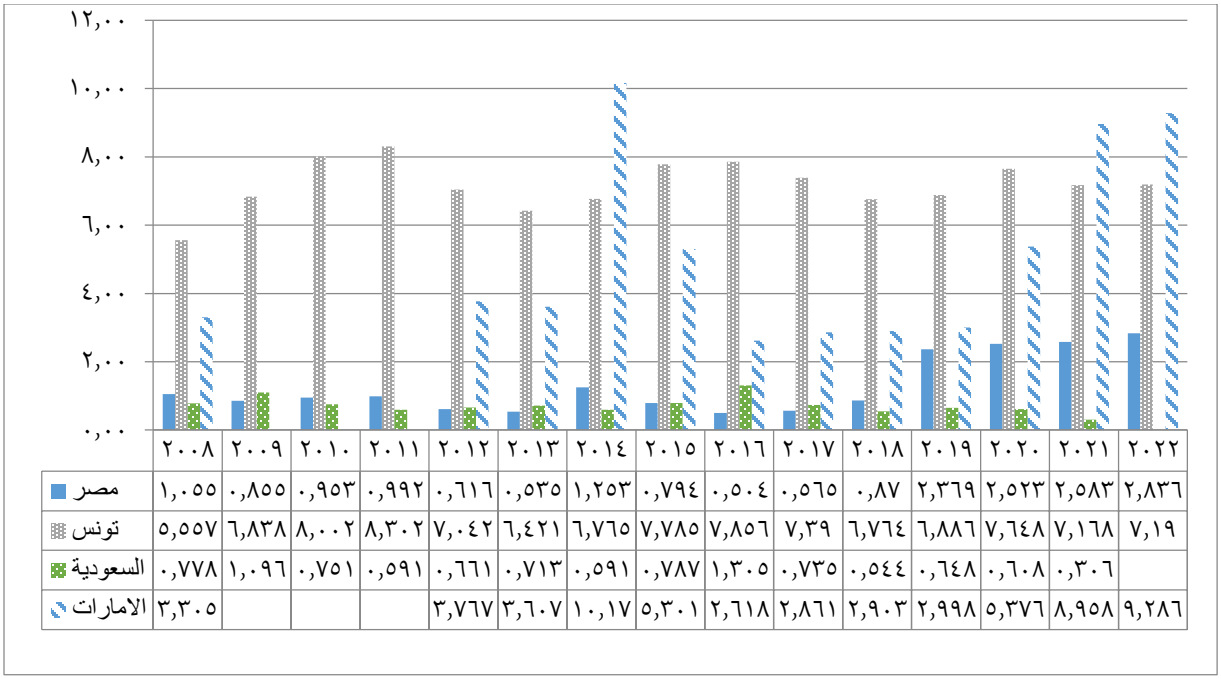

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مصر	١,٠٥٥	٠,٨٥٥	٠,٩٥٣	٠,٩٩٢	٠,٦١٦	٠,٥٣٥	١,٢٥٣	٠,٧٩٤	٠,٥٠٤	٠,٥٦٥	٠,٨٧	٢,٣٦٩	٢,٥٢٣	٢,٥٨٣	٢,٨٣٦
تونس	٥,٥٥٧	٦,٨٣٨	٨,٠٠٢	٨,٣٠٢	٧,٠٤٢	٦,٤٢١	٦,٧٦٥	٧,٧٨٥	٧,٨٥٦	٧,٣٩	٦,٧٦٤	٦,٨٨٦	٧,٦٤٨	٧,١٦٨	٧,١٩
السعودية	٠,٧٧٨	١,٠٩٦	٠,٧٥١	٠,٥٩١	٠,٦٦١	٠,٧١٣	٠,٥٩١	٠,٧٨٧	١,٣٠٥	٠,٧٣٥	٠,٥٤٤	٠,٦٤٨	٠,٦٠٨	٠,٣٠٦	
الامارات	٣,٣٠٥				٣,٧٦٧	٣,٦٠٧	١٠,١٧	٥,٣٠١	٢,٦١٨	٢,٨٦١	٢,٩٠٣	٢,٩٩٨	٥,٣٧٦	٨,٩٥٨	٩,٢٨٦

المصدر: بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-4)

نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة خلال الفترة من 2008 حتى 2022

بمقارنة وضع مصر ببعض الدول العربية، تم اختيار ثلاث بلاد عربية هم:

- جمهورية تونس: لأن ظروفها الاقتصادية والسياسية مقاربة لما حدث في مصر من ثورات الربيع العربي وعدم الاستقرار النسبي في البلاد.
- المملكة العربية السعودية: لأنها قريبة جغرافيًا وبها تطور تكنولوجي في الفترة الأخيرة مثل مدينة نيوم وغيرها من المبادرات التكنولوجية.
- الإمارات العربية المتحدة: نظرًا لتقدمها التكنولوجي في السنوات السابقة..

أولًا: جمهورية تونس: نلاحظ ارتفاع نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة (كنسبة من صادرات السلع المصنعة) حيث بلغ متوسط نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة (كنسبة من صادرات السلع المصنعة) 7.17% خلال الفترة من 2008 حتى 2022 وهي أعلى من مصر والسعودية بصورة كبيرة، مما يشير إلى تطور الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة بصورة كبيرة في البلاد.

ثانيًا: الإمارات العربية المتحدة: نلاحظ وجود طفرات في نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة على مدار فترة الدراسة (2008 – 2022)، حيث نجد أن نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة خلال

الفترة من 2008 حتى 2013 تتراوح بين 3.3% و3.6%. بينما نجد طفرة في تلك النسبة خلال عام 2014 حيث بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 10.17% من صادرات السلع المصنعة، وهي أكبر نسبة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة (2008–2022). ثم ما لبثت تلك النسبة في التناقص بصورة كبيرة خلال عامي 2015 و2016 حيث بلغت 5.3% و2.6% على الترتيب. مما قد يشير إلى وجود بعض الإصلاحات الهيكلية في تلك الفترة. ومنذ 2017 حتى 2022 بدأت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الزيادة مرة أخرى حتى تسارعت تلك النسبة بصورة كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة حيث بلغت 5.37% و8.95% و9.28% خلال الأعوام 2020 و2021 و2022 على الترتيب.

ثالثًا: المملكة العربية السعودية: بالنظر إلى المملكة العربية السعودية، نجد أنها تعد الأقل (وفقًا للدول محل الدراسة) في نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة، حيث بلغ متوسط نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنعة 0.722% خلال الفترة 2008 حتى 2021 (حيث إن بيانات 2022 لم يتم نشرها على موقع البنك الدولي حتى كتابة هذا الجزء)، كذلك نجد ثبات نسبي في نسبة صادرات السلع التكنولوجية خلال الفترة من 2008 حتى 2018 حيث تتراوح تلك النسبة بين 0.77% و0.544%. وفي عام 2019 ارتفعت تلك النسبة قليلًا لتبلغ 0.648% من صادرات السلع المصنعة. ثم انخفضت تلك النسبة مرة أخرى بصورة كبيرة خلال عامي 2020 و2021 (تأثرًا بانتشار فيروس كوفيد – 19 وانغلاق الاقتصاد السعودي بصورة كبيرة خلال فترة انتشار الفيروس) حيث بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 0.608% و0.606% من صادرات السلع المصنعة خلال عامي 2020 و2021 على الترتيب.

4-3 صناعة التعهيد في مصر كركيزة أساسية لصادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأساسية

يُؤكد التقرير الصادر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء (الجوهري، أسامة وآخرون، 2024) تميز مصر الواضح في صناعة التعهيد. فمصر تُعدُّ واحدة من أفضل مقاصد تقديم خدمات التعهيد، وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود والمنوطة بها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد تمكنت من اجتذاب العديد من الشركات العالمية لإنشاء فروع لها في مصر، نتيجة ما تتمتع به من سمات فريدة، ومنها توافر الكوادر الشابة التي تمتلك المهارات اللغوية، والرقمية. كما يعزز ذلك البنية التحتية الداعمة لصناعة التعهيد في مصر، فضلًا عن المزايا التنافسية التي تمتلكها الدولة المصرية، والتي تدعم قدرتها على تحقيق ريادة عالمية في مجال صناعة التعهيد؛ ما عزز مكانتها كسوق جاذبة، ومستهدفة لصناعة التعهيد.

4-3-1 مفهوم صناعة التعهيد: المجالات، العوائد، والمؤشرات العالمية (مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004)

يُعرف مفهوم التعهيد (Offshoring) كاستراتيجية تعتمدها الشركات لنقل الإنتاج (بعض الأعمال أو العمليات) خارج الدولة أو الاستعانة بمصادر خارجية دوليًا. حيث تتحول الشركات من الحصول على الخدمات محليًا إلى الحصول عليها من الخارج، مع التركيز على الفرق بينه وبين الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing) والتي قد تكون محلية أو دولية.

كما يعني التعاقد على مكونات وسيطة في الأعمال للمؤسسة مع أطراف خارجية للإفادة من الجمع بين الخبرات التقنية والكفاءات الأساسية. وتتبنى العديد من الشركات التعهيد لأسباب مختلفة منها التكاليف المخفضة واكتساب مهارات وموارد قد تفتقدها الشركات بالداخل (الحداد، بسمة وآخرون، 2022).

ويتنوع التعهيد ليشمل العديد من المجالات وفقًا لطبيعة الأنشطة والخدمات المقدمة. ومن أبرز هذه المجالات **التعهيد لعمليات الأعمال (BPO)، التعهيد للمعرفة (KPO)، والتعهيد لتكنولوجيا المعلومات (ITO).**

- **التعهيد لعمليات الأعمال (Business Process Outsourcing – BPO):** هو نوع من التعهيد يتم من خلاله نقل وظائف أو عمليات الأعمال الروتينية للشركة إلى مزودي خدمات متخصصين بهدف تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة. يشمل هذا المجال عدة أنشطة تتعلق بالتفاعل مع العملاء والدعم الإداري، ويعد قطاعًا حيويًا في مصر حيث يُستخدم لدعم العملاء في شركات محلية ودولية، خاصةً في مجالات متعددة مثل الاتصالات والخدمات المصرفية. ومن أهم الأنشطة في مجال الأعمال، خدمة العملاء (مراكز الاتصال) لتقديم الدعم متعدد اللغات، المبيعات والدعم الفني للمستخدمين، العمليات المالية والمحاسبة، خدمات إدارة الموارد البشرية من توظيف ورواتب وتدريب.
- **التعهيد للمعرفة (Knowledge Process Outsourcing – KPO):** وهو تعهيد متخصص في الخدمات القائمة على المعرفة، التي تتطلب مستوى عاليًا من المهارات والخبرة التقنية، ويتضمن توفير خدمات ذات قيمة مضافة أكبر مقارنةً بـBPO، ويعد مناسبًا للشركات التي تحتاج لتحليل بيانات مركبة واستشارات. ويشمل أيضًا العديد من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير، مما يعزز من قدرات السوق المصري ليصبح مركزًا إقليميًا لهذه الخدمات. ومن أهم الأنشطة، خدمات البحث والتحليل بما فيها تحليل واستخراج البيانات وتقديم التوصيات الاستراتيجية، الخدمات المالية والمحاسبية المتقدمة بما فيها من التحليلات الاستثمارية وتقييم الأصول وإعداد التقارير المالية المتقدمة، وخدمات الاستشارات القانونية والتقنية بما فيها من دعم الشركات في مسائل الملكية

الفكرية وتحليل الامتثال القانوني، وخدمات الهندسة والتحليل العلمي بما فيها تصميم المنتجات تصميم الأنظمة المتكاملة أو البحث في تحسين أداء الأنظمة المدمجة وتحليل وتقييم أداء الدوائر الإلكترونية والأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء (IoT) وتقديم الحلول الهندسية ودعم البحوث والتطوير.

- **التعهيد لتكنولوجيا المعلومات** (Information Technology Outsourcing – ITO): ويشمل تعهيد المهام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والتي تتراوح بين إدارة البنية التحتية التقنية وصيانة الأنظمة وتطوير البرمجيات والنظم المدمجة. يتميز هذا النوع من التعهيد بكونه يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التقني وخفض التكاليف، حيث يتم الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الدعم التقني أو حتى تطوير الأنظمة التقنية بشكل كامل. وقد أصبحت مصر من الدول الرائدة في تصدير خدمات ITO بسبب تزايد الاستثمارات في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية. ومن أهم الأنشطة خدمات تطوير البرمجيات بما فيها من تصميم وتطوير وصيانة تطبيقات وبرامج مخصصة، وخدمات إدارة البنية التحتية ومنها إدارة مراكز البيانات، وصيانة الخوادم، وضمان أمان الشبكات، وخدمات الأمن السيبراني بما يتضمنه من حماية البيانات والبنية التحتية التقنية للشركات من الهجمات الإلكترونية، بالإضافة إلى خدمات الحوسبة السحابية وتقديم حلول الاستضافة والتخزين السحابي، والدعم الفني المرتبط بها.

<u>العوائد الاقتصادية المهمة لصناعة التعهيد تتمثل في:</u>

- انخفاض تكاليف العمالة :حيث تستفيد الشركات من فارق تكلفة العمالة بين الدول.
- فتح أسواق جديدة :حيث يتيح التعهيد للشركات فرصة دخول أسواق جديدة.
- تقليل احتياجات التدريب :حيث توفر شركات التعهيد تدريبًا للموظفين.
- رفع مستوى مهارات اللغة :حيث يتيح التعاقد مع جهات خارجية إمكانية توظيف قوة عاملة ذات مهارات لغوية عالية.
- توفير كبير في التكاليف التشغيلية :وذلك من خلال الاستفادة من انخفاض تكاليف المعيشة في بعض الدول.
- الوصول إلى المواهب المؤهلة :يسهل التعهيد الوصول إلى قوة عاملة ذات مهارات عالية.
- تحسين الإنتاجية :وذلك من خلال الاعتماد على قوة عاملة متخصصة لضمان استمرارية العمل.

المؤشرات العالمية في مجال التعهيد:

- مؤشر كيرني لمواقع الخدمات العالمية (GSLI) لعام 2023 :تتصدر الهند والصين وماليزيا المؤشر، فيما احتلت مصر المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والمرتبة 23عالميًا.

- مؤشر الثقة في مواقع تقديم خدمات التعهيد العابرة للحدود لعام 2023 :حصلت الهند على المرتبة الأولى، بينما حلت مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 83.8%.

4-3-2 مقومات صناعة التعهيد في مصر

ترتكز صناعة التعهيد في مصر على العديد من المقومات:

- **الأطر المؤسسية والتنظيمية:** لتوفير الدعم ووضع السياسات الداعمة لنمو القطاع وتطوير الكفاءات وتحديد متطلبات سوق العمل وتقديم الدعم التدريبي، وذلك من خلال تعاون كافة المتخصصين، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كجهة منوطة بكافة الإجراءات المتعلقة بصناعة التعهيد في مصر، بالإضافة إلى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا).
- **الأطر التشريعية:** وتضمن قانون الملكية الفكرية وقانون العمل وقانون تنظيم الاتصالات وقانون الاستثمار وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون حماية البيانات الشخصية وقانون التوقيع الإلكتروني.
- **الاستراتيجيات الوطنية:** استراتيجية التحول الرقمي التي تهدف إلى رقمنه كافة الخدمات وزيادة صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا المعلومات، استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (2022-2026) تهدف إلى جذب كبرى الشركات العالمية العاملة في صناعة التعهيد للاستثمار في مصر، وتنمية صادرات مصر الرقمية بمقدار ثلاثة أضعاف بمعدل نمو سنوي مركب 19%، وتوفير فرص عمل متزايدة ومستدامة تصل إلى 215 ألف فرصة عمل في قطاع التعهيد للشباب في الاقتصاد الرقمي.
- **آليات الدعم والتشجيع:** من خلال مراكز الإبداع التكنولوجي في المحافظات، والتي تدعم الابتكار وتطوير القدرات المحلية. وبرامج التدريب والتأهيل مثل: "مبادرة بناة مصر الرقمية" لتأهيل الشباب في المجالات المتخصصة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. دعم خدمات التعهيد متعددة اللغات عبر مراكز التدريب التي تزوّد الكفاءات بالمهارات اللغوية المتنوعة.

4-3-3 أبرز مؤشرات صادرات القطاع من خدمات التعهيد (مركز المعلومات واتخاذ القرار، (2004))

يُظهر التقرير تطورات ملحوظة في صناعة التعهيد في مصر، مدعومة بالجهود الحكومية لخلق بيئة داعمة لهذا القطاع. وتتجلى هذه التطورات بوضوح في الأرقام والإحصاءات المرتبطة بصادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تشمل:

- **قيمة الصادرات:** بلغت قيمة **صادرات مصر الرقمية 6.2 مليارات دولار أمريكي** في العام المالي 2022/2023، مقارنة بـ 4.9 مليارات دولار في العام المالي 2021/2022، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 26.5%.
- **مجالات الصادرات** :تتضمن مجالات الصادرات الرقمية في مصر:
  - **تعهيد إجراءات الشركات** :مثل خدمات الموارد البشرية، وخدمات مراكز الاتصال.
  - **خدمات تطوير البرمجيات** :مثل الدعم الفني، والنظم المدمجة، وتصميم الإلكترونيات، وتصميم الدوائر الإلكترونية.

القيمة المضافة لقطاع خدمات التعهيد:

- بلغت القيمة المضافة 3.7 مليارات دولار أمريكي في العام المالي 2022/2023، مقارنة بـ 2.4 مليار دولار في العام المالي 2021/2022، بنسبة ارتفاع بلغت 54.2%. (حقق قطاع التعهيد في مصر نموًا كبيرًا في القيمة المضافة، حيث ارتفعت من 209.5 مليار جنيه في العام المالي 2021–2022 إلى 275.5 مليار جنيه، هذا النمو بنسبة 31.5% يشير إلى التحسن في الإنتاجية والقيمة التي يضيفها القطاع للاقتصاد المصري).
- تستهدف مصر الوصول بقيمة صادرات خدمات التعهيد إلى 9 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2026.

عدد مراكز خدمات التعهيد:

- ارتفع عدد مراكز خدمات التعهيد إلى 199 مركزًا خلال عام 2022/2023، مقارنة بـ 160 مركزًا في عام 2020/2021، بنسبة ارتفاع قدرها 24.4%.

عدد العمالة في قطاع خدمات التعهيد:

- بلغ عدد العمالة 130 ألف عامل في عام 2022/2023، مقابل 79ألف عامل في عام 2019/2020، بنسبة ارتفاع قدرها 64.6%.

حجم الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- 83.3 مليار جنيه في 2024/2023 تمثل هذه القيمة حجم الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر مقارنة ب 56 مليار جنيه خلال العام المالي 2022/ 2023 بمعدل زيادة 48.8%، وهو ما يعكس زيادة كبيرة مقارنة بالعام المالي السابق. هذه الزيادة تشير إلى التزام الحكومة

المصرية بتحسين البنية التحتية التكنولوجية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو أمر ضروري لدعم تطور صناعة التعهيد في مصر.

تشير هذه الأرقام والإحصاءات إلى نمو قوي ومستمر في صناعة التعهيد في مصر، ويعكس هذا النمو نجاح الجهود الحكومية في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وبناء القدرات، وتُظهر التطورات الإيجابية في هذه المؤشرات أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هدفها في أن تُصبح من الوجهات الرائدة عالميًا في مجال خدمات التعهيد. ومن الجدير بالذكر أن الدولة المصرية قد بذلت جهودًا حثيثة لدعم صناعة التعهيد:

- **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات** :من خلال إنشاء مراكز بيانات حديثة، وتوسيع شبكات النطاق العريض عالية السرعة، ونشر التقنيات المتطورة، وكذلك بناء القدرات بإطلاق مبادرات التدريب للشباب على التكنولوجيا المتطورة مثل **مبادرة بناة مصر الرقمية** ومبادرة **مستقبلنا.. رقمي.**

4-4 تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بصادرات القطاع حتى عام 2030

4-4-1 تقدير صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) حتى عام 2030

اعتمدت الدراسة في تقديرها لصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) حتى عام 2030 على منهجية بوكس وجينكز (Box-Jenkins Method) وذلك من خلال استخدام نماذج (ARIMA). وقد وقع اختيار الدراسة على هذه المنهجية باعتبارها أحد منهجيات التنبؤ، والتي تعتمد في التقدير على قراءة سلوك المتغيرات في الفترات السابقة وبناء التوقعات.

ولتحديد النموذج الذي سيتم استخدامه في التنبؤ كان من الضروري إجراء الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختبار سكون أو استقرار السلسلة الزمنية من خلال استخدام الأسلوب البياني للسلسة الزمنية لصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) خلال الفترة (1994- 2023)، وذلك للتعرف على مدى سكون السلسلة الزمنية والتحويلات المطلوبة لتحقيق استقرارها.

ويوضح الشكل التالي (شكل رقم (4-5)) نتائج الفحص البياني لسكون سلسلة بيانات صادرات الخدمات لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث يوضح الشكل الأول الاتجاه العام للسلسة الزمنية المستخدمة، والذي يتضح منه وجود اتجاه عام متزايد في السلسلة عبر الزمن (أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة حول وسطها

الحسابي)، مما يستلزم إجراء بعض التغيرات على البيانات مثل أخذ الفروق في البيانات واختبار مدى سكون السلسلة الزمنية بعد أخذ تلك الفروق.

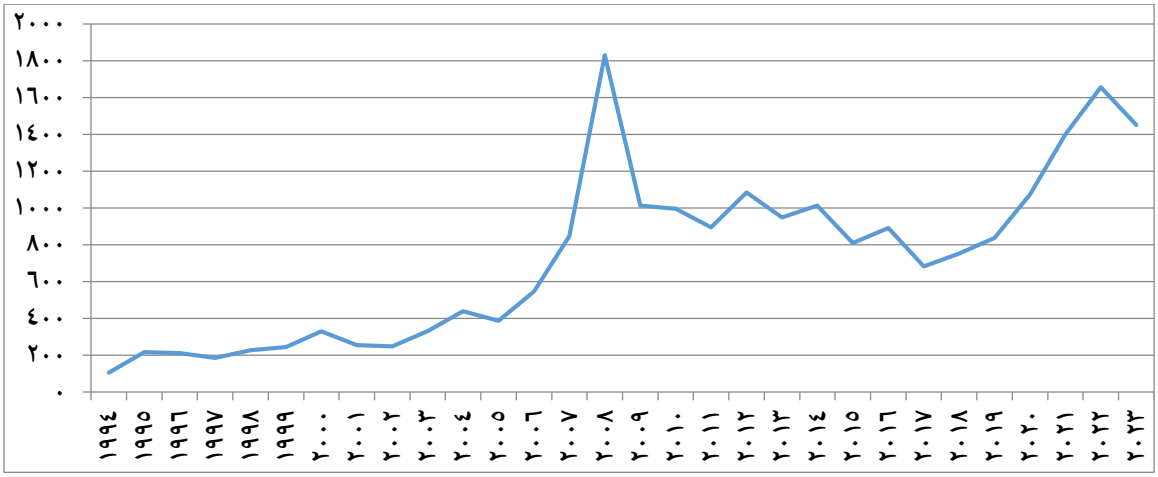

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (4-5)

صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي)

خلال الفترة (1994- 2023)

ويوضح الشكل الثاني (4-6) بيانات السلسلة الزمنية بعد أخذ الفرق الأول لتسكين الوسط للسلسة، حيث يتضح أن استقرار السلسلة الزمنية قد استقر عند أخذ الفرق الأول للبيانات وأن الاتجاه العام قد تلاشى بعد إجراء تلك الخطوة.

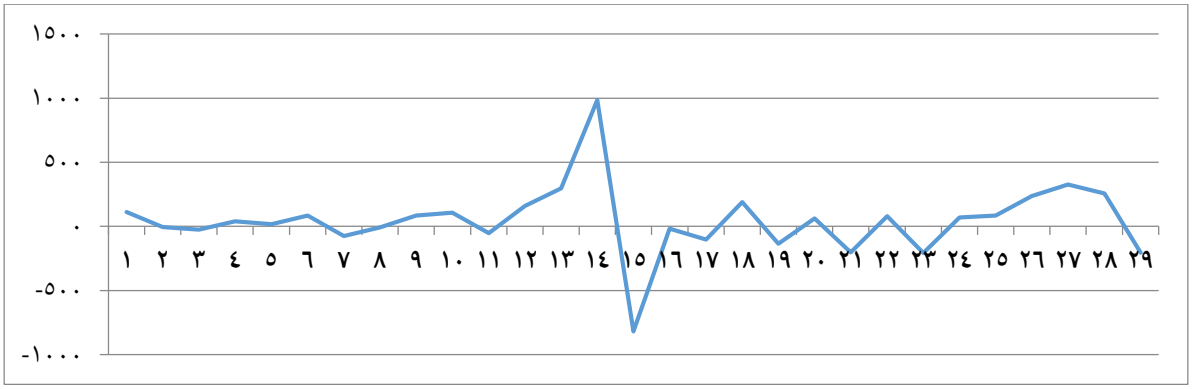

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-6)

السلسلة الزمنية لصادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد أخذ الفروق الأولى لها

الخطوة الثانية: فحص دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي (ACF and PACF). ويوضح الشكل التالي (شكل (4-7) نتائج الفحص البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسة، والذي اتضح منه أن دالة الارتباط الذاتي تتناقص بشكل أسي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي تنقطع بعد الإبطاء الأول.

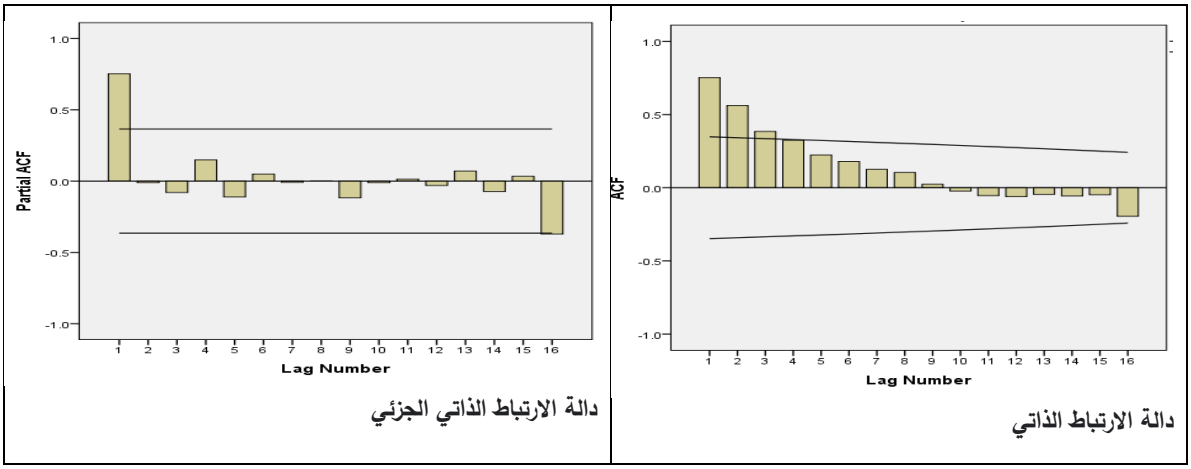

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-7)

دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية

وللتأكد من استقرار السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى، تم رسم دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي (الشكل البياني التالي) بعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية، حيث تبين أن جميع قيم السلسلة تقع بين فترة الثقة للبيانات، وبالتالي يمكن استخدام سلسلة البيانات في عمليات التنبؤ.

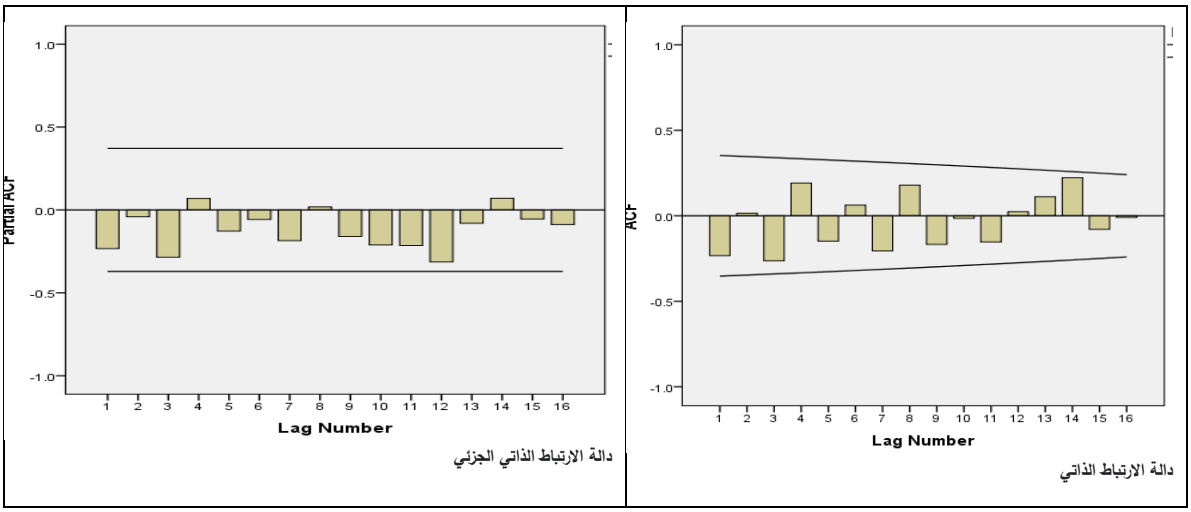

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-8)

دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى

ومن نتائج التحليل السابق نجد أن النموذج الأنسب لتقدير صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو نموذج ARIMA (1,1,0)، وقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.655$)، وهي قيمة مقبولة نسبيًا في ظل تذبذب البيانات ووجود بعض الصدمات والأزمات في الفترات محل الدراسة.

ويوضح الشكل التالي (شكل رقم (4-9) ، نتائج استخدام نموذج ARIMA (1,1,0) في تقدير قيمة الصادرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الشكل نجد أن من المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات الخدمية للقطاع في عام 2026 لتصبح 1641.6 مليون دولار وهي قيمة مقاربة لنفس مستوى الصادرات الخدمية للقطاع في عام 2023. وكذلك ترتفع القيمة المتوقعة للصادرات الخدمية للقطاع لتصبح 1831.5 مليون دولار في عام 2023 وهو مقارب لأعلى مستوى تم الوصول إليه في عام 2008.

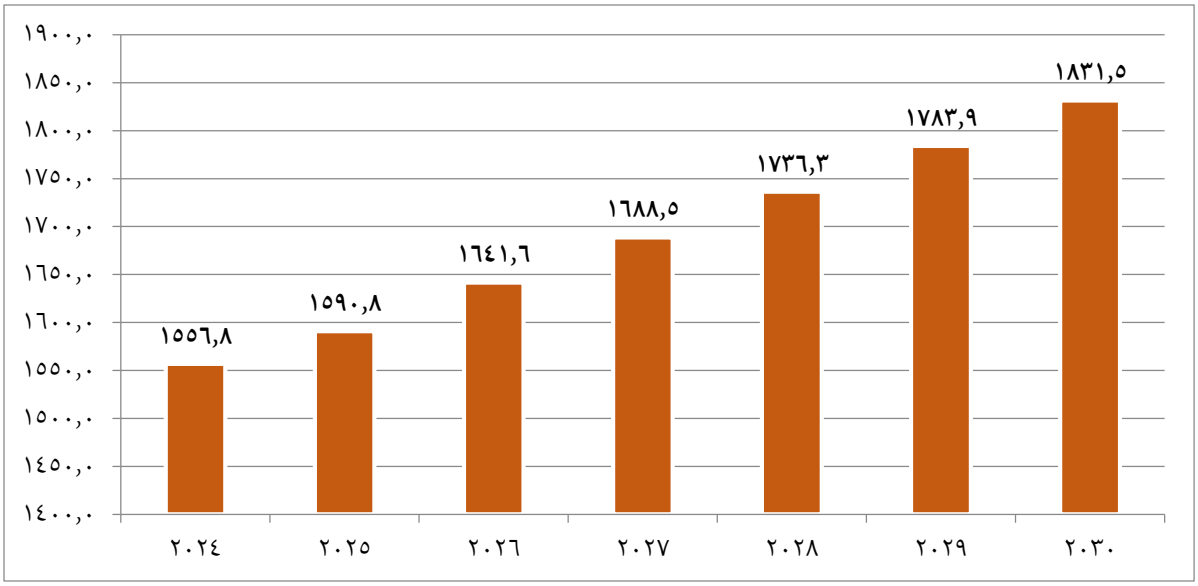

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-9)

تقدير قيمة الصادرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام نموذج ARIMA (1,1,0)

4-4-2 تقدير صادرات التكنولوجيا المتقدمة حتى عام 2022

في هذا الجزء سيتم تقدير قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) حتى عام 2030، حيث سيتم استخدام نفس المنهجية السابقة (منهجية بوكس وجينكز (Box-Jenkins Method) وذلك من خلال استخدام نماذج (ARIMA)) وذلك باتباع نفس الخطوات التي سبق ذكرها.

الخطوة الأولى: اختبار سكون أو استقرار السلسلة الزمنية من خلال استخدام الأسلوب البياني للسلسة الزمنية لقيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة (2008– 2022)، وذلك للتعرف على مدى سكون السلسلة الزمنية والتحويلات المطلوبة لتحقيق استقرارها.

ويوضح الشكل التالي (شكل رقم (4–10)) نتائج الفحص البياني لسكون سلسلة بيانات صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالقطاع. حيث يوضح الشكل الأول الاتجاه العام للسلسة الزمنية المستخدمة، والذي يتضح منه وجود اتجاه عام متزايد في السلسلة عبر الزمن (أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة حول وسطها الحسابي)، مما يستلزم إجراء بعض التغيرات على البيانات مثل أخذ الفروق في البيانات واختبار مدى سكون السلسلة الزمنية بعد أخذ تلك الفروق.

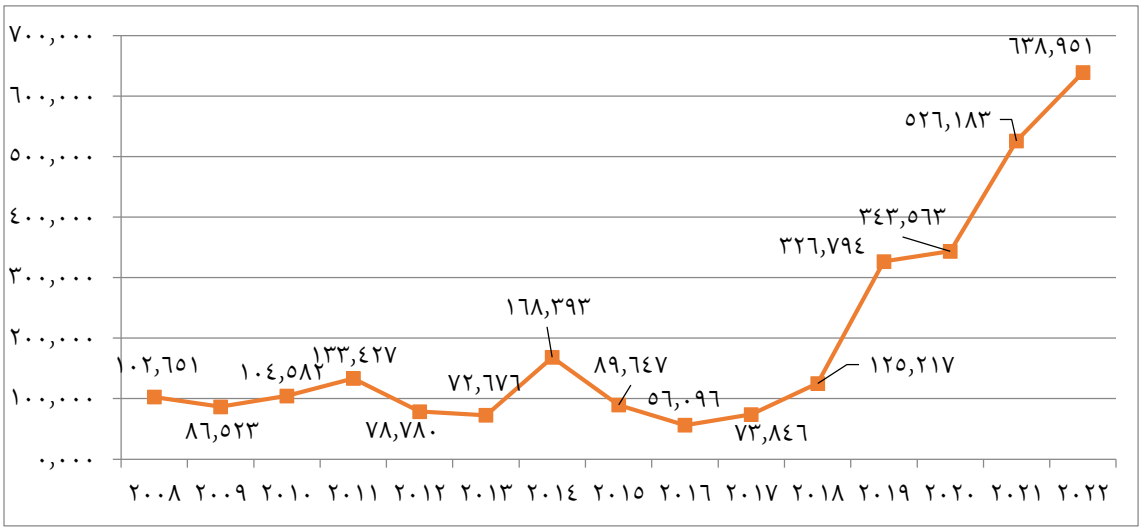

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4–10)

صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي) خلال الفترة (2008 – 2022)

ويوضح الشكل التالي (4–11) بيانات السلسلة الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى والثانية وذلك لتسكين الوسط الحسابي للسلسة (الاتجاه العام)، حيث يتضح أنه بعد أخذ الفروق الأولى للبيانات لم نستطع الحصول على سلسلة زمنية مستقرة مما أدى إلى أخذ الفروق الثانية للبيانات، حيث يتضح أن السلسلة الزمنية قد استقرت عند أخذ الفرق الثاني للبيانات وأن الاتجاه العام قد تلاشى بعد إجراء تلك الخطوة.

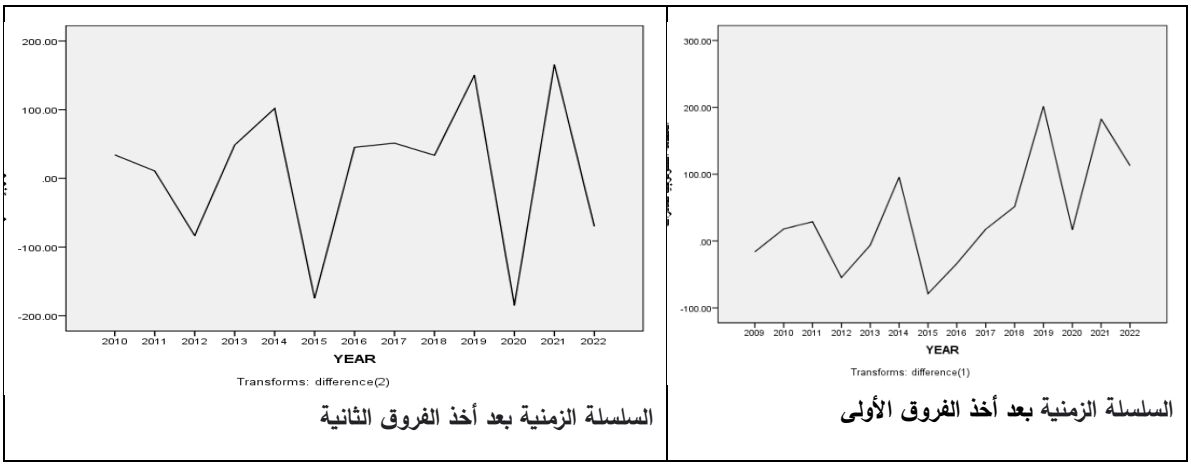

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث.

شكل رقم (4-11)

السلسلة الزمنية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة بعد أخذ الفروق وتسكين السلسلة الزمنية

الخطوة الثانية: فحص دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي (ACF and PACF). ويوضح الشكل التالي (شكل (4-12) نتائج الفحص البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسة. والذي اتضح منه أن دالة الارتباط الذاتي متأرجحة، وكذلك دالة الارتباط الذاتي الجزئي تقع معظمها في الجزء السالب، مما يشير إلى أن النموذج الأنسب للتقدير لا يحتوي على ارتباط ذاتي (أي أن AR=0) وأن النموذج يحتوي على متوسطات متحركة من الرتبة الأولى (MA=1) نظرًا لانقطاع دالة الارتباط الذاتي الجزئي بعد الإبطاء الأول.

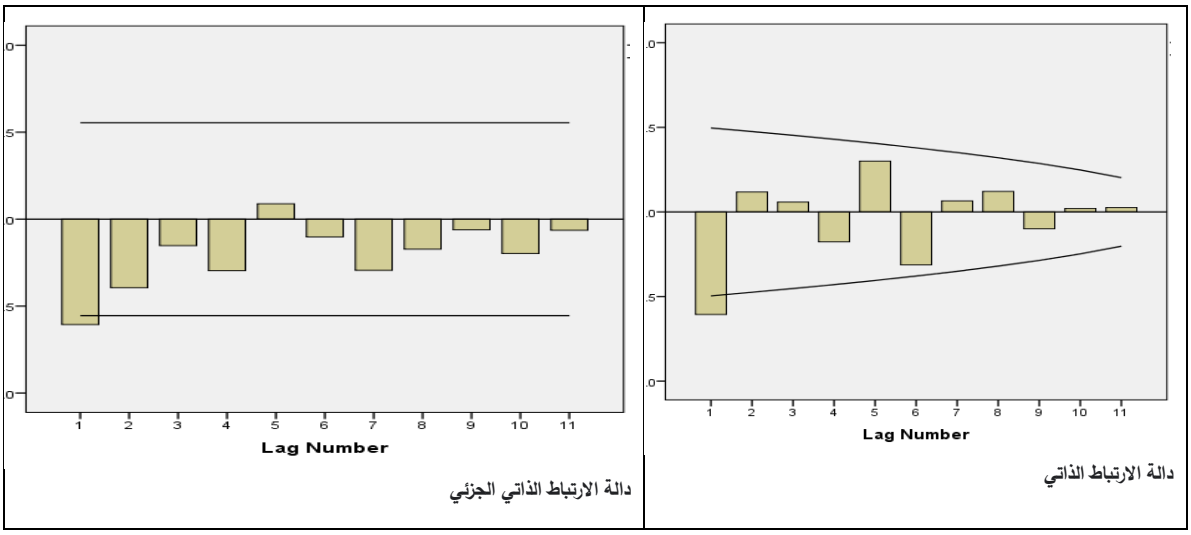

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث.

شكل رقم (4-12)

دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية

ومن نتائج التحليل السابق نجد أن النموذج الأنسب لتقدير صادرات التكنولوجيا المتقدمة هو نموذج ARIMA (0,2,1)، وقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.795$).

ويوضح الشكل التالي (شكل رقم (4-13) ، نتائج استخدام نموذج ARIMA (0,2,1) في تقدير قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة. ومن الشكل نجد أن من المتوقع أن ترتفع قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة على مدار فترة التقدير (من 2023 حتى 2030)، حيث نجد أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى أكثر من مليار دولار في عام 2026، حيث بلغت القيمة المتوقعة لصادرات التكنولوجيا المتقدمة 1064.5 مليون دولار. وفي عام 2030 من التوقع أن ترتفع قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لتصل إلى 1490 مليون دولار. وذلك بنسبة تغير 133.2% عن القيمة الفعلية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة والمسجلة في عام 2022 (حيث بلغت 638.951 مليون دولار).

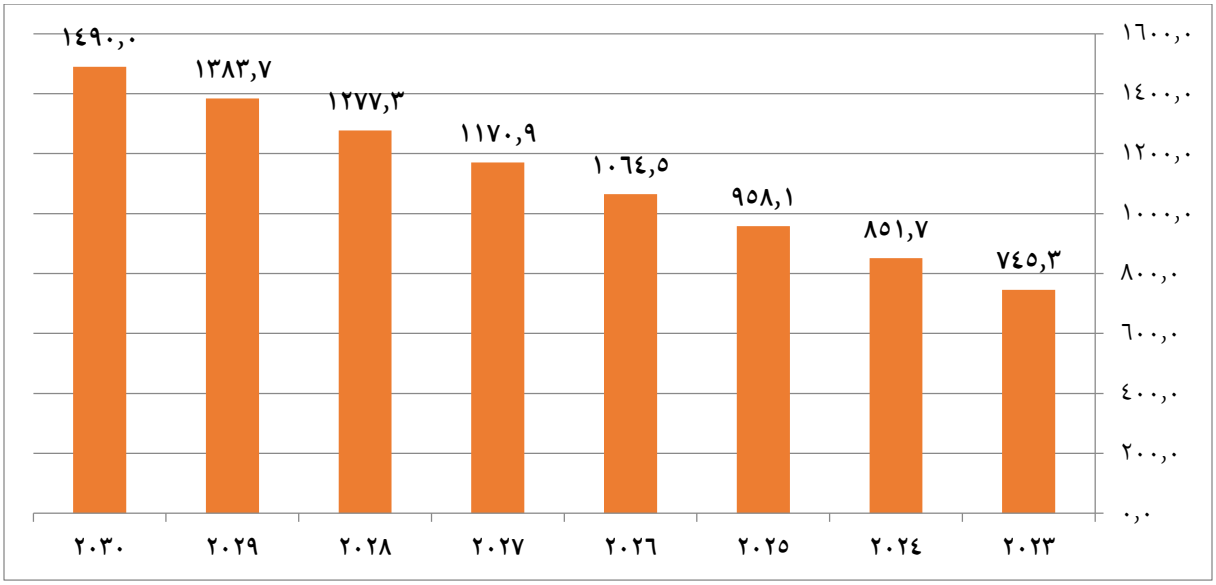

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-13)

تقدير قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة باستخدام نموذج ARIMA (0,2,1) (مليون دولار)

- **أهم نتائج تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بصادرات القطاع حتى عام 2030**

– (1.451) مليار دولار في قيمة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023 بينما كانت (1.655) مليار دولار في عام 2022.

- وجود اتجاه تصاعدي في قيمة صادرات مصر من خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة من 2017 حتى 2022.
- بالرغم من ارتفاع قيمة صادرات خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن نسبة صادرات خدمات القطاع قد انخفضت بالنسب لإجمالي صادرات الخدمات في مصر، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في صادرات قطاع الخدمات (خلال الفترة من عام 2021 حتى عام 2023)، حيث ارتفعت قيمة صادرات الخدمات في مصر لتصبح 33.649 مليار دولار في عام 2023 بدلًا من 21.897 مليار دولار في عام 2021.
- بالرغم من وجود ثبات نسبي (إلى حد ما) في نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالنسبة لصادرات السلع المصنعة في مصر والعالم خلال الفترة من 2008 حتى 2022 (وذلك في وجود بعض التحديات العالمية)، إلا أنه يوجد في مصر تطور كبير خلال السنوات الأربع الأخيرة (2018 – 2022) حيث بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 2.836 % من صادرات السلع المصنعة في عام 2022.
- وفقًا لتقديرات السلاسل الزمنية، من المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2026 لتصبح 1641.6 مليون دولار، وهي قيمة مقاربة لنفس مستوى الصادرات الخدمية للقطاع في عام 2023. وكذلك ترتفع القيمة المتوقعة للصادرات الخدمية للقطاع لتصبح 1831.5 مليون دولار في عام 2030 وهو مقارب لأعلى مستوى تم الوصول إليه في عام 2008.
- وفقًا لتقديرات السلاسل الزمنية، من المتوقع أن ترتفع قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى أكثر من مليار دولار في عام 2026، حيث بلغت القيمة المتوقعة لصادرات التكنولوجيا المتقدمة 1064.5 مليون دولار. وفي عام 2030 من المتوقع أن ترتفع قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لتصل إلى 1490 مليون دولار. وذلك بنسبة تغير 133.2% عن القيمة الفعلية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة، والمسجلة في عام 2022 (حيث بلغت 638.951 مليون دولار في عام 2022).

4-5 التحديات والفرص

4-5-1 التحديات

بالرغم من الإنجازات، هناك عدد من التحديات التي تواجه صناعة التعهيد في مصر، مثل الحاجة إلى تحسين مستمر في البنية التحتية وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير.

– **البنية التحتية الرقمية:** على الرغم من التطورات الكبيرة في البنية التحتية، إلا أن هناك حاجة مستمرة لتوسيع وتحسين القدرات التكنولوجية خاصة في المناطق الريفية والمحافظات. تأمين وصول سريع وفعال إلى الإنترنت يعد أساسيًّا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

– **التنافسية العالمية:** تواجه مصر منافسة قوية من دول مثل الهند والفلبين اللتين تتمتعان بقدرات متقدمة في التعهيد والأسواق المتطورة. هذا يتطلب من مصر تحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الكفاءة لتظل منافسة على الساحة الدولية.

– **نقص الكفاءات المتخصصة:** بالرغم من الجهود الكبيرة في تدريب القوى العاملة، هناك حاجة مستمرة لتطوير مهارات الأفراد في المجالات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، كما أن الاحتفاظ بالموظفين الموهوبين يمثل تحديًا نظرًا للمنافسة العالية في هذا القطاع.

– **التشريعات وحماية البيانات:** تحتاج مصر إلى تحسين الإطار القانوني المتعلق بحماية البيانات والملكية الفكرية، حيث إن الشركات الدولية تولي اهتمامًا كبيرًا لمثل هذه التشريعات لضمان حماية بياناتها عند الاستعانة بخدمات التعهيد من دول أخرى.

4-5-2 الفرص

مع النمو السريع في التحول الرقمي عالميًا، هناك فرص كبيرة لمصر للاستفادة من الطلب المتزايد على خدمات التعهيد. فالقدرة على توفير العمالة المتخصصة بتكلفة تنافسية تعد واحدة من المزايا التنافسية الرئيسية لمصر.

– **الطلب العالمي المتزايد على التعهيد:** مع تزايد التحول الرقمي عالميًا، يزيد الطلب على خدمات التعهيد، وخاصةً في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات التقنية. يمكن لمصر أن تستفيد من هذا الاتجاه لتوسيع حصتها في السوق.

– **تكاليف تنافسية:** توفر مصر خدمات بتكاليف تنافسية مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى، مما يجعلها وجهة جذابة للشركات الدولية التي تسعى لتقليل تكاليف التشغيل. القوة العاملة المدربة بتكلفة منخفضة نسبيًا تعزز هذه الفرصة.

– **الاستفادة من الاتفاقيات الدولية:** مصر موقعة على العديد من الاتفاقيات التجارية والدولية التي تتيح لها الوصول إلى أسواق جديدة. هذه الاتفاقيات تعزز القدرة التنافسية للصناعات المصرية وتفتح آفاقًا جديدة للتوسع.

– **تحسين البنية التحتية التكنولوجية:** مع استمرار الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، خاصةً في مراكز البيانات الحديثة والمناطق التكنولوجية، يمكن لمصر أن تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين في قطاع التعهيد.

– **القوى العاملة الشابة:** تمتلك مصر قاعدة كبيرة من الشباب المؤهلين للعمل في مجالات التكنولوجيا والمجالات المرتبطة بالتعهيد، مما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات الشركات العالمية التي تبحث عن العمالة المدربة والموهوبة.

4-5-3 الاستراتيجيات والسياسات المقترحة

في ظل التنافسية العالمية المتزايدة، أصبح تعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحقيق أقصى استفادة من إمكاناته التصديرية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. يُعد هذا القطاع محركًا أساسيًا للابتكار وخلق فرص العمل، وقادرًا على المساهمة بشكل كبير في زيادة الصادرات وتحقيق التنمية المنشودة. ولتحقيق هذه الغاية، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات وسياسات مُحددة وفعّالة تهدف إلى تطوير القطاع، وتعزيز تنافسيته العالمية، وتذليل العقبات التي تواجهه. فيما يلي مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المقترحة والموجهة لصناع القرار والتي تهدف إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الصادرات وتنميتها بشكل مستدام.

جدول (4-1)

الاستراتيجيات والسياسات المقترحة والموجهة لصناع القرار والتي تهدف إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الصادرات وتنميتها بشكل مستدام

الهدف العام	الاستراتيجية/السياسة	الإجراء	ألية التنفيذ	الأثر المتوقع
استراتيجيات لتعزيز دور القطاع	إنشاء مراكز تكنولوجية متخصصة للتصدير	تأسيس مناطق تكنولوجية أو مراكز تطوير برمجيات تكون مخصصة لدعم الابتكار والإنتاج الموجه للتصدير	توفير البنية التحتية التقنية، وتخصيص أراضٍ بأسعار مدعومة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات العاملة في هذه المراكز	زيادة الإنتاجية والابتكار، وتحفيز الشركات المحلية على التصدير
	تطوير منصة وطنية للصادرات التكنولوجية	إنشاء منصة رقمية موحدة تجمع بين الشركات التكنولوجية والحكومات والعملاء الدوليين	تصميم منصة سهلة الاستخدام تعرض المنتجات والخدمات التكنولوجية المصدرة، مع توفير أدوات تحليل بيانات الأسواق لزيادة فرص البيع	تعزيز الوعي الدولي بالمنتجات المحلية وزيادة الوصول إلى الأسواق الناشئة.
	التركيز على الأسواق الناشئة	تحديد أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ذات الاحتياج المتزايد للتكنولوجيا	توجيه البعثات التجارية وتنظيم معارض تقنية في هذه الأسواق، مع دعم الشركات المحلية لتلبية احتياجات الأسواق المستهدفة	تنويع الأسواق وزيادة الصادرات بشكل مستدام
	تعزيز الريادة في القطاعات التكنولوجية الناشئة	التركيز على تصدير الحلول في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، تحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية	دعم رواد الأعمال من خلال حاضنات أعمال تركز على هذه المجالات وتقديم منح لتمويل الابتكار	تحقيق ميزة تنافسية عالمية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصدرة.
	تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا	تقديم حوافز استثمارية لجذب الشركات العالمية الرائدة لوضع مقارها أو مصانعها في الدولة.	إعفاءات ضريبية، تسهيل الإجراءات القانونية، وتقديم منح مالية أو دعم لوجستي.	خلق فرص عمل وزيادة الصادرات عبر الإفادة من خبرات الشركات العالمية.
سياسات داعمة لتحقيق أهداف التصدير.	سياسة الحوافز الضريبية للشركات المصدرة	تقديم تخفيضات ضريبية أو إعفاءات كاملة للشركات التي تحقق حدًا أدنى من الصادرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات	وضع معايير واضحة للشركات المؤهلة للحوافز، مع نظام رقابي لضمان الشفافية.	زيادة عدد الشركات المصدرة وتحفيز الشركات الجديدة لدخول السوق.
	سياسة تمويل وتسهيلات ائتمانية	إنشاء برامج تمويلية ميسرة للشركات التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم عمليات التصدير.	التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لتقديم قروض بفوائد منخفضة أو برامج ضمان ائتمان للتجار.	مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على دخول أسواق جديدة وزيادة مرونتها المالية.

	سياسة لتطوير مهارات العمالة التكنولوجية	تصميم برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة العاملين في القطاع تماشيًا مع متطلبات الأسواق الدولية.	التعاون مع الجامعات والمعاهد التكنولوجية لتطوير مناهج تعليمية متقدمة وتوفير منح تدريبية مدعومة.	تحسين جودة المنتجات والخدمات التكنولوجية وزيادة تنافسيتها عالميًا.
	سياسة تشجيع الابتكار المحلي	إنشاء صناديق دعم حكومية مخصصة لتمويل الأبحاث والابتكار في قطاع التكنولوجيا.	تخصيص ميزانية سنوية لدعم المشروعات المبتكرة التي تهدف إلى التصدير، مع إشراك القطاع الخاص في التمويل.	خلق منتجات وخدمات فريدة تعزز مكانة الدولة كمصدر رئيسي للتكنولوجيا.
	سياسة تعزيز حماية الملكية الفكرية	ضمان حقوق الملكية الفكرية للشركات المصدرة لحمايتها من القرصنة أو التعدي على حقوقها.	تحديث القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية وتطبيق العقوبات على المخالفين، مع إنشاء منصة لتسجيل حقوق البرمجيات والتطبيقات.	تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق الدولية في جودة وأصالة المنتجات المصدرة.
	سياسة تعزيز العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية	استخدام القنوات الدبلوماسية لتسهيل دخول المنتجات والخدمات التكنولوجية إلى الأسواق المستهدفة.	توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية توفر مزايا للصادرات التكنولوجية مثل تخفيض الرسوم الجمركية.	توسيع نطاق الصادرات وتقليل العوائق التجارية.
	سياسة التحول الرقمي الحكومي	تحويل الخدمات الحكومية إلى رقمية بالكامل لدعم الطلب المحلي على تكنولوجيا المعلومات، والذي سيؤدي إلى تحسين جودة الشركات المحلية.	طرح مناقصات مفتوحة للشركات المحلية لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي.	تحسين مهارات الشركات المحلية ورفع جاهزيتها للتصدير.

إن تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المذكورة أعلاه، مع التركيز على التنفيذ الفعال والمتابعة الدورية، من شأنه أن يُعزز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الصادرات وتنميتها بشكل مستدام. يُسهم ذلك في تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة. كما يُعزز مكانة الدولة على الخريطة العالمية كمركز إقليمي رائد في مجال التكنولوجيا والابتكار. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية، للعمل معًا نحو بناء مستقبل رقمي مزدهر.

الفصل الخامس

جهود وسياسات الحكومة المصرية

لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030

والدروس المستفادة من بعض الخبرات الدولية

مقدمة:

تحظى قضية تنمية الصادرات – باعتبارها محركًا للنمو والتشغيل – باهتمام كبير ومستمر على قائمة أولويات الحكومات المصرية المتعاقبة، وتعد في الوقت الراهن قضية أكثر الحاحًا، حيث تعد أحد السبل المستدامة لتعزيز مصادر النقد الأجنبي ودعم صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات المتلاحقة.

وعلى الرغم من تحقيق الحكومة المصرية بعض النجاح في زيادة الصادرات السلعية لتتخطى 43 مليار دولار في 2022/2022، إلا إنها لا زالت أقل من المستويات الممكنة بالمقارنة بمستوى الأداء التصديري بالعديد من الدول النامية، ومنها على سبيل المثال الدول الآسيوية التي نجحت في تحقيق طفرات تصديرية جعلت القارة الأسيوية تستحوذ بمفردها على ما يزيد عن ثلث الصادرات العالمية في 2022. كما تحتل معظم دول القارة مراكز متقدمة في مؤشر التعقد الاقتصادي.

وتعد برامج تحفيز الصادرات أحد الآليات المهمة التي تعتمد عليها مصر – شانها شأن العديد من دول العالم– في تحقيق استراتيجيتها لتنمية الصادرات. وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة المصرية عن أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري خلال الفترة (2024–2030) ولعل أهمها: (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024):

- رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ما يتراوح بين 6% و8% في المتوسط، مع تركيز أكبر على نوعية النمو الاقتصادي.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المتضمنة في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تبني سياسات تستهدف زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% من الناتج بحلول عام 2030.
- إطلاق استراتيجية "EgyEx Triple 10 (2024–2030)" لبلوغ قيمة الصادرات السلعية المصرية (البترولية وغير البترولية) إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030 .

- سعى الحكومة إلى مضاعفة معدل نمو الصادرات بما لا يقل عن 15% سنويًا لتصل إلى 145 مليار دولار بحلول 2030 بالاعتماد على الحوافز التصديرية وحوافز القطاعات الإنتاجية، وذلك عبر رؤية واضحة لتعميق التصنيع المحلي ودعم الإنتاج (جريدة اليوم السابع، (يوليو 2024))

كما تضمن **برنامج عمل الحكومة المصرية** تحت عنوان" معًا نبني مستقبلًا مستدامًا" 2024/ 2025- 2026/ 2027، بعض المؤشرات والمستهدفات التي وضعتها الدولة لزيادة الصادرات حيث استهدفت زيادتها إلى 100 مليار دولار خلال 2024/ 2025، ثم إلى 130 مليار دولار بحلول 2026/ 2027.

وبناءً على ما سبق يستهدف **الفصل الحالي** دراسة وتحليل جهود وسياسات الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030. والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها، وكذلك استعراض الآليات التفصيلية لتحفيز الصادرات من واقع تجارب بعض الدول التي حققت قفزات في أدائها التصديري (فيتنام، وتركيا، وجنوب أفريقيا) بغية استخلاص أهم مقومات نجاحها والاستفادة من أفضل الممارسات بها في تطوير برامج تنمية الصادرات في مصر.

ولتحقيق الأهداف المبينة، سيتم تقسيم الفصل إلى أربعة أقسام رئيسة، حيث يهتم **القسم الأول** باستعراض أبرز التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار بحلول عام 2030، ويتناول **القسم الثاني** محاور برنامج عمل الحكومة لتعزيز الصادرات خلال الفترة (2024/2025-2026/2027)، لتحقيق مستهدف 130 مليار دولار بحلول 2026/ 2027. ويتناول **القسم الثالث** أهم الإجراءات التي نفذتها الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار صادرات بحلول عام 2030، أما **القسم الرابع** فيتعرض لأهم الفرص والتحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف (التحليل الرباعي للوضع الحالي)، **ويختتم الفصل بالقسم الخامس** والذي يهتم باستخلاص أهم مقومات نجاح تجارب بعض الدول التي حققت قفزات في أدائها التصديرى مثل فيتنام وتركيا وجنوب أفريقيا بغية الاستفادة من أفضل الممارسات في تطوير برامج الدولة المصرية لتحقيق هدف 145 مليار صادرات بحلول عام 2030.

5-1 أبرز التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030:

تستهدف **الدولة المصرية** وبشكل أساسي التحول إلى نموذج للنمو الاقتصادي قائم على التصدير استنادًا إلى المقومات الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المصري، وفي هذا الصدد أعلنت **الدولة** عن أبرز التوجهات الاستراتيجية لتحقيق زيادة معدل نمو قيمة الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية) إلى ما لا يقل عن 20% سنويًا لتصل إلى 145 مليار دولار عام 2030، **من خلال العمل على عدد من المحاور لعل أهمها ما يلي:** (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024)):

- إطلاق استراتيجية " EgyEx Triple 10 " لدفع الصادرات المصرية إلى نحو 145 مليار دولار بحلول عام 2030 ، من خلال:
  - مضاعفة نمو حجم الصادرات، وزيادة معدل نمو قيمة الصادرات بما لا يقل عن 20 % سنويًا تصل إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030.
  - إقامة (10) مناطق تصديرية متخصصة في عدد من المحافظات المصرية المستهدفة كاملة المرافق والتراخيص.
  - تطوير (10) عناقيد صناعية تصديرية تتسم بقوة الروابط الأمامية والخلفية القوية على صعيد القيمة المضافة والتشغيل.
  - استهداف (10) أسواق تصديرية واعدة، لزيادة مستويات نفاذ السلع المصرية إليها.
- إنشاء أكاديمية وطنية للتدريب الفني، وفقًا لتخصصات المناطق الاقتصادية المستهدفة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال التدريب الفني الصناعي لما لا يقل عن 500 ألف متدرب سنويًا.
- إسناد إدارة المناطق الحرة والصناعية المخصصة لشركات القطاع الخاص لصياغة أساليب جديدة لتقديم الخدمات، وإدارة عملية التواصل بين المستثمرين والحكومة على غرار عدد من التجارب الدولية الناجحة.
- تكثيف توجيه المساندة التصديرية لدعم القطاعات ذات الأولوية وفق منظومة استهداف للصادرات ذات الميزة النسبية والتنافسية.
- تطوير برنامج المساندة التصديرية بما يتلاءم مع طموحات المصدرين بالتركيز على السداد الفوري للمساندة التصديرية بمجرد وصول حصيلة التصدير للبنك.

- مواصلة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المتضمنة في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتبني سياسات تستهدف زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن 35% بحلول عام 2030.
- تبني استراتيجية وطنية للتشغيل، وإعداد الخريجين والمتدربين في المجالات المختلفة المطلوبة لسوق العمل، وتحقيق زيادة مطردة في أعداد المشتغلين بالقطاع الخاص لترتفع مساهمته في التشغيل إلى 90% بحلول 2030، حيث تسعى الدولة لتوفير من 7 إلى 8 ملايين فرصة عمل مستهدف توفيرها خلال السنوات الست المقبلة، من بينها 5 ملايين فرصة عمل في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات قناة السويس، ورفع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى 90% عام 2030.
- إنجاز عملية مراجعة شاملة لبيئة الأعمال لضمان مناخ تشريعي وتنظيمي ومؤسسي داعم لدور مصر كمركز إقليمى رائد وجاذب للاستثمارات بنهاية عام 2024، إلى جانب مضاعفة حجم الصادرات، وزيادة معدل نمو قيمتها، بما لا يقل عن 20% سنويًا.
- زيادة 15% للاستثمارات العامة الموجّهة لمشروعات البنية الأساسية حتى 2030.
- تبنّى نماذج جديدة للتمويل المستدام والشراكة مع القطاع الخاص، وكذلك من المستهدف أن يتم توفير نحو 3 ملايين فرصة عمل بالخارج، وفقًا لتقديرات وزارة العمل، ومن المتوقع أن تُسجل معدلات البطالة متوسطًا سنويًا يُقدّر بنحو 7.6%، حسب تقديرات المؤسسات الدولية.
- تحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن % 10 وفق نهج انتقائي يركز على اختيار المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي والموفرة للمزيد من فرص العمل.

ولا يخفى أن **تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية** يعد ركيزة أساسية لتحقيق هدف الوصول إلى 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030. فمن خلال تعزيز بيئة الأعمال وجذب رؤوس الأموال، يمكن تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة قدراتها التنافسية عالميًا.

ويتطلب هذا توفير حوافز استثمارية، وتحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات لدعم المشروعات التصديرية، مما يضمن تنويع المنتجات والأسواق ورفع القيمة المضافة للصادرات المصرية بما يواكب متطلبات الأسواق الدولية.

وفي هذا الصدد تستهدف الحكومة المصرية تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفع معدل الاستثمار إلى نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 من خلال ما يلي (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024):**تج من خلا**

- تحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن 10% وفق نهج انتقائي يركز على اختيار المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي والموفرة للمزيد من فرص العمل.
- مواصلة جهود تخضير الخطة الاستثمارية ما بعد Cop27 من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة من 50 % من إجمالي الاستثمارات في بداية الفترة إلى ما لا يقل عن 75 % في نهايتها.
- حفز الاستثمارات الخاصة إلى مستويات تتراوح ما بين 60% إلى 65% من إجمالي الاستثمارات عبر تبني جميع السياسات اللازمة لتهيئة مناخ استثماري وبيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وفق رؤية استراتيجية وطنية للاستثمار في مصر تركز على المجالات ذات الأولوية.
- مضاعفة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي وسط مستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب 100 مليار دولار كمستهدف تراكمي بحلول عام 2030.
- مواصلة جهود جهاز التمثيل التجاري في تفعيل الشراكات الاستثمارية الدولية لتأسيس 50 مشروعًا استثماريًّا كبيرًا للعمل في مصر، بقيمة تقديرية تبلغ نحو 29.1 مليار دولار.
- مواصلة العمل على تأسيس خمس مناطق اقتصادية إقليمية كبرى جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وداعمة لتعزيز دور مصر في سلاسل الإمداد الدولية بشكل عام والعربية والأفريقية بشكل خاص في عدد من المجالات الواعدة بالنسبة للاقتصاد المصري، خاصة في ما يتعلق بتأسيس المناطق الحرة، وبينها منطقة حرة لتجارة الترانزيت، ومنطقة حرة للخدمات البحرية، ومنطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومنطقة حرة لخدمات اللوجيستيات، ومنطقة حرة للخدمات المالية، خاصة التكنولوجيا المالية.Fintech .

ومن الجدير بالذكر أن تبنّي أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية فعّالة يُعدّ عاملًا حاسمًا في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تسهم هذه الأطر في خلق بيئة استثمارية مستقرة وشفافة تعزز ثقة المستثمرين، من خلال تحسين التشريعات وتبسيط الإجراءات الإدارية وضمان حماية حقوق المستثمرين، وتقليل المخاطر وزيادة جاذبية السوق المصرية لرؤوس الأموال، كما تتيح هذه الأطر تنظيم العلاقة بين القطاعين العام

والخاص بشكل يضمن تحقيق التوازن بين مصالح المستثمرين واحتياجات التنمية الاقتصادية، ما يعزز قدرة الاقتصاد على استقطاب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة المصرية عن تبنيها أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية منافسة داعمة ومحفزة للاستثمارات خلال الفترة (2024–2030) من خلال ما يلي (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024):

- تبني الاستراتيجية القومية للاستثمار (2024–2030) والتي ستحدد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية الداعمة للمستهدفات القومية للنمو الاقتصادي.
- إطلاق خريطة استثمارية شاملة وديناميكية تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية، وتعرض كل الفرص الاستثمارية على مستوى الجمهورية في صورة مشروعات قابلة للتمويلBankable Projects
- تأسيس وكالة قومية للترويج للاستثمار في مصر وتكثيف التعاون مع شركات وبنوك الاستثمار الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر مقابل عمولة مستهدفة جذب استثمارات أجنبية بقيمة 100 مليار دولار خال الفترة (2024–2030).
- تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة ببنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية.
- الاعتماد على الصناعات الكبيرة، وجذب شركة صناعية واحدة سنويًّا من الشركات المدرجة في Fortune 500 بقيمة مليار دولار من خلال التعاقد مع استشاري دولي متخصص.
- تعهيد جميع الخدمات الحكومية المُقدمة للمستثمرين والمصنعين إلى شركات القطاع الخاص لفصل مقدمي الخدمة من القطاع الحكومي عن متلقيها من القطاع الخاص وفق منظومة محددة من مؤشرات قياس الأداء.
- مواصلة جهود تبسيط بيئة الأعمال في مصر وخفض الكلفة والوقت اللازم لتأسيس المشروعات من خلال التوسع في منح الرخصة الذهبية، وإنشاء الشركات عبر المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات، وحل مشكلات المستثمرين في وقت لا يتجاوز خمسة أيام عمل.

2-5 محاور برنامج عمل الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 130 مليار دولار صادرات بحلول عام 2027/2026:

جاء **برنامج عمل الحكومة المصرية الحالي** تحت عنوان" **معًا نبني مستقبلًا مستدامًا" (2024/ 2025- 2026/ 2027)**"، وتضمن بعض المؤشرات والمستهدفات التي وضعتها الحكومة للارتقاء بالقدرة التنافسية للصادرات وزيادة قيمتها إلى 100 مليار دولار خلال 2024/ 2025، ثم إلى 130 مليار دولار 2026/ 2027،

حيث تولي الحكومة المصرية اهتمامًا خاصًا بتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين وبالتالي زيادة الصادرات، كما تشمل الجهود توجيه المساندة نحو القطاعات ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة. كما تسعى **الحكومة** إلى زيادة معدلات التصدير في قطاعات واعدة مثل البترول والزراعة والصناعات التحويلية والإلكترونيات. بالإضافة إلى ذلك تركز الحكومة على تحسين منظومة التصدير، وكذلك تيسير الإجراءات، علاوة على دعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تطوير الخدمات اللوجيستية والترويجية وتعزيز الاتفاقيات التجارية وفتح أسواق جديدة، **ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التالية:** (رئاسة مجلس الوزراء، 2024):

1. استمرار العمل على تحديث الأنشطة التصديرية المستهدفة ومراجعة الفجوة التصديرية بعد كل تغيير في سعر صرف الدولار، وإعادة هيكلة منظومة دعم الصادرات.
2. الاستمرار في تنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية للشركات المصدرة، واستكمال مراحل مبادرة السداد النقدي الفوري.
3. وضع برامج تمويلية بفوائد مخفضة لدعم المصانع المصدرة لزيادة الاستثمارات الصناعية والإنتاجية.
4. العمل على توفير حزمة من الإعفاءات الضريبية وغير الضريبية التحفيزية للشركات التصديرية تحدد كنسبة من زيادة الصادرات المحققة، وتوفير الغطاء النقدي اللازم للمصانع التي تقوم بالتصدير.
5. إعداد جيل جديد من المصدرين المؤهلين للنفاذ للأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية.
6. العمل على تعزيز الشراكة (جنوب–جنوب) مع دول أفريقيا في إطار وثائق التعاون التي يتم إعدادها من وزارة التعاون الدولي.
7. التوسع في إنشاء مناطق متخصصة في صناعات محددة تضم المصانع الكبرى والمغذية لها.
8. زيادة حجم الصادرات المصرية إلى أفريقيا.
9. التوسع في إقامة المعارض الخارجية وزيادة أعداد المكاتب التجارية، والنظر في رفع نسبة الدعم المقدم للشركات المصدرة إلى أفريقيا.
10. إنشاء قاعدة بيانات مفصلة تتضمن جميع بيانات الشركات المستحقة لدعم الصادرات والمؤشرات الخاصة بأدائها التصديري لفترات زمنية ممتدة.
11. التوسع في تأسيس المصانع العاملة في صناعة الإلكترونيات بهدف تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة الإلكترونيات وزيادة صادرات الإلكترونيات بنسبة 8% سنويًّا بحلول عام 2026/ 2027.
12. مضاعفة صادرات الأدوية والمنتجات الطبية لتسجل ملياري دولار في 2027/2026.

13. تفعيل دور المجلس الأعلى للتصدير.
14. مراجعة مستمرة لأية تدابير غير جمركية تواجه الصادرات المصرية والعمل على حلها.
15. تطبيق نظام الرخصة الذهبية للمشروعات الكبيرة العاملة في مجال التصدير الزراعي.
16. تبني آليات جديدة ومستحدثة للتوسع في وجود المنتجات المصرية بالخارج، بما يعزز نفاذ الصادرات المصرية إلى العالم. سواء باختراق أسواق جديدة غير مستغلة، أو بتطوير منتجات منافسة ومطلوبة عالميًا.
17. تدعيم حصول المصانع ومصدري السلع الزراعية على شهادات الجودة العالمية اللازمة للمنافسة في الأسواق الدولية.
18. تدشين منصة ترويجية إلكترونية للصادرات المصرية بالتعاون مع كل المجالس التصديرية.
19. توفير حوافز لاجتذاب مكاتب المشترين sourcing offices والتعرف على مشكلات المكاتب الموجودة بمصر والعمل على إيجاد حلول لها.
20. تعزيز دور الأكاديمية الوطنية للتدريب الفني وتركيزها على التخصصات المطلوبة للصناعات التصديرية.
21. تطوير موقع إلكتروني لتسجيل الشركات المصرية المصدرة والمستوردة لتحديد احتياجاتها فيما يتعلق بسفن الشحن والدول المتعاملة معها والمستهدفة والفترات الزمنية
22. إبرام تعاقدات مع خطوط الملاحة الدولية بشأن الاحتياجات المجمعة للشركات المصرية.

5-3 الإجراءات التي نفذتها الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار صادرات بحلول عام 2030

نفذت **الحكومة المصرية** مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية التي تركز على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وتعزيز البنية التحتية، وتوسيع قاعدة المصدرين، وغيرها، والتي تساعد في تحقيق هدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030، وفيما يلي أبرز الإجراءات التي تم تنفيذها:

5-3-1 تطوير البنية التحتية

تم العمل على تطوير البنية التحتية منذ عام 2019 ومن المتوقع الانتهاء من مشروعات رئيسة بحلول 2025. وقد خصصت الحكومة نحو 400 مليار جنيه مصري لتطوير الموانئ والطرق والبنية التحتية اللوجستية بحلول 2025. **ومن أهم الإجراءات المنفذة في هذا الصدد ما يلي:** (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية المستدامة 2022/2021"):

- توسيع وتحديث الموانئ المصرية مثل موانئ دمياط والإسكندرية، وزيادة القدرة الاستيعابية للطرق الرئيسية والسكك الحديدية لربط المناطق الصناعية بالموانئ.

- إنشاء مناطق صناعية ومناطق اقتصادية خاصة لزيادة الإنتاج الموجه للتصدير مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

5-3-2 دعم القطاع الصناعي وتعزيز القيمة المضافة للصناعات

أطلقت **الحكومة المصرية** عدة مبادرات لدعم القطاع الصناعي منذ عام 2020، وتهدف هذه المبادرات إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستثمارات، وزيادة الصادرات، مع ضمان استدامة القطاعات الإنتاجية حتى عام 2026. حيث ركزت الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2023/2024، على تنمية القطاعات الثلاث ذات الأولوية وهي الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتعميق التصنيع المحلي، وفي سبيل ذلك اتخذت 10 قرارات لدعم نمو الصناعة الوطنية، وهي: (جريدة اليوم السابع، (فبراير 2024)):

1. التوسع في الرخصة الذهبية التي يحصل من خلالها المستثمر على موافقة واحدة.
2. صرف أكثر من 60 مليار جنيه للشركات المصدرة منذ بدء مبادرات دعم تنشيط الصادرات في أكتوبر 2019 حتى فبراير 2024.
3. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإعفاء المشروعات الصناعية الاستراتيجية من بعض أنواع الضرائب لمدة 5 سنوات، مع إمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض والتكاليف الاستثمارية تصل إلى 50% بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة.
4. استحداث نظام "مقاصة" بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني 45 يومًا يضمن سرعة رد ضريبة القيمة المضافة.
5. تطبيق "حافز استثمار" بنسبة من 33 % إلى 55% من الضريبة المستحقة على الربح المكتسب من مشروعات الهيدروجين الأخضر والصناعات الاستراتيجية.
6. الإعفاء الجمركي لمعظم أجزاء ومكونات أجهزة التليفون المحمول، وخفض الضريبة الجمركية على بعضها الآخر بحيث لا تتجاوز 2% بعدما كانت تصل من قبل إلى 20 أو 30% وذلك لتشجيع صناعته محليًا، وإلغاء رسم التنمية على أجزاء ومكونات والمنتج النهائي من التليفون المحمول المصنوع في مصر.
7. إسقاط ضريبة القيمة المضافة غير المسددة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي فور بدء الإنتاج، وإخضاع السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج أو الواردة إليها للضريبة بسعر "صفر"، وتحمل الخزانة العامة للدولة 5 مليارات جنيه

قيمة الضريبة العقارية المستحقة على المشروعات الصناعية لمدة 3 سنوات، و6 مليارات جنيه سنويًا لدعم الكهرباء للصناعة. وتعديل التعريفة الجمركية لخفض فئة "ضريبة الوارد" على أكثر من 150 صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج بما يساعد في تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والسلع الوسيطة والمواد الخام الأولية التي تدخل جزئيًا أو كليًا في إنتاجها.

8. تجديد العمل بقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 الذي يتضمن خصم نسبة من قيمة التكاليف الاستثمارية تصل إلى 50% من الوعاء الخاضع للضريبة للمشروعات في المناطق "أ" و"ب"، وحوافز خاصة للأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
9. إطلاق مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والسياحة) بسعر عائد 11% وتمويل 160 مليار جنيه على مدار 5 سنوات تتحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من 13 مليار جنيه فارق سعر الفائدة.
10. إطلاق البرنامج الوطني لصناعة السيارات صديقة البيئة، وتعزيز ميزانية صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة بمبلغ نصف مليار جنيه.

5-3-3 برامج دعم المصدرين

يمثل **برنامج دعم الصادرات الجديد** (الذي أطلقته الحكومة المصرية في يونيو 2023) خطوة مهمة ضمن جهود الحكومة المصرية لتعزيز مكانة الصادرات المصرية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية، خاصة في ظل الأهداف الطموحة لرفع قيمة الصادرات إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030، ويهدف البرنامج إلى تحسين هيكل الدعم المقدم للمصدرين، مع التركيز على زيادة القيمة المضافة وتشجيع التصدير إلى الأسواق الواعدة مثل أفريقيا، إلى جانب دعم المناطق الحدودية وصعيد مصر.

قامت **الحكومة** بإعادة تفعيل برنامج دعم المصدرين من خلال رد الأعباء التصديرية وزيادة مخصصات صندوق تنمية الصادرات لدعم الشركات المصدرة. حيث بدأ البرنامج في التحسن منذ عام 2018 واستمر تفعيله بشكل مكثف خلال الفترة (2020-2023)، مع خطط للاستمرار حتى 2026، **ومن أهم الإجراءات المنفذة في هذا الصدد ما يلي: (الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، 2024):**

- تم صرف ٥ مليارات جنيه من «برنامج دعم المصدرين» لنحو ٣٦٠ شركة مصدرة من المستفيدين بالمرحلة السابعة لمبادرة «السداد النقدي الفوري»، التي استوفت مستنداتها حتى مشحونات ٣٠ من يونيه ٢٠٢٣، وذلك في إطار مساندة الدولة للقطاع التصديري في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، أخذًا في الاعتبار أن ضخ المزيد من السيولة النقدية يسهم في تعزيز الأنشطة الإنتاجية والتصديرية.
- دفعت الحكومة نحو 60 مليار جنيه من مستحقات المصدرين منذ أكتوبر 2019 حتى يوينو 2024، مع الاستمرار في دعمهم بمبلغ 6 مليارات جنيه سنويًا. وتهدف هذه المبادرات إلى تخفيف الأعباء المالية عن

الشركات وزيادة قدرتها على التوسع في الأسواق الخارجية. كما أعلنت الحكومة عن حرصها على توفير التمويل اللازم لبرامج تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات، في موازنة (2025/2024)، بإجمالي ٤٠،٥ مليار جنيه، منها ٢٣ مليار جنيه للاستمرار في سرعة رد الأعباء التصديرية.

5-3-4 تنويع الأسواق وزيادة الاتفاقيات التجارية

قامت **الحكومة** بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة وتفعيلها منذ 2019 مع دول أفريقية وعربية وفتح الأسواق الآسيوية لزيادة حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية. كما تم تنظيم بعثات تجارية وحملات ترويجية، مثل أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. والتي قد تتراوح ما بين مليار إلى ملياري جنيه مصري سنويًا. (**الموقع** الإلكتروني لوزارة المالية).

5-3-5 التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية والصناعية

قامت **الحكومة المصرية** بتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) وتحديث الموانئ المصرية بشكل كبير خلال الفترة 2019-2023 مع خطط مستمرة حتى 2026. ومن أبرز الإنجازات في هذا الصدد (جريدة المصري اليوم، (يونيو 2023)):

- تطوير ميناء السخنة: أعمال تطوير ضخمة بتكلفة استثمارية أكثر من 40 مليار جنيه حيث تقوم المنطقة بإنشاء 4 أحواض جديدة بجانب الأحواض القديمة (1، 2) و18 كم أرصفة بحرية جديدة وعمق 18 مترًا وأرصفة هذه الأحواض متنوعة الأنشطة تحتوي محطات للحاويات ومحطة صب سائل وأخرى للفحم ومحطات بضائع عامة وكيماوية ومحطة دحرجة سيارات «رورو» ومحطة متعددة الأغراض، وإنشاء ساحات تداول بمساحة 5.6 مليون م2، ومناطق تجارية ولوجستية تخدمها شبكة خطوط سكك حديدية متصلة بالقطار الكهربائي السريع السخنة – مرسى مطروح.
- استكمال أعمال التطوير بميناء العريش بتنفيذ رصيف بحري بطول 250 مترًا وتم الانتهاء منه، وأعمال حاجز رئيس بطول 1250 مترًا بلغت نسبة الإنجاز فيه 97%، وكذا تنفيذ الحاجز الشرقي بطول 250 مترًا وإنشاء رصيف آخر بطول 915 مترًا، فضلًا عن أعمال تكريك الحوض الأول والممر الملاحي، وعلى الرغم من كل التحديات العالمية سواء وباء كوفيد 19 أو الأزمة الروسية الأوكرانية، فقد نجحت المنطقة الاقتصادية بإعادة تشغيل ميناء العريش وهو الميناء المحوري والمنفذ البحري الوحيد بسيناء الحبيبة حيث يمتلك مقومات تجعله من أهم الموانئ التجارية على ساحل المتوسط، ويقوم حاليًا بتصدير البضائع

والمنتجات السيناوية للخارج، والتي تتضمن أبرزها مواد البناء التي تساهم في إعادة إعمار بعض الدول المجاورة التي تضررت من الأحداث الراهنة وبعض الكوارث.

- أما ميناء شرق بورسعيد فكان له النصيب الأكبر من التطوير حيث تم التعاقد بمشروعات على أرصفته بالكامل وجاري العمل على بعض التوسعات لاستقطاب مشروعات أخرى، بجانب نمو حركة التداول للميناء حيث احتل المركز العاشر عالميًّا بمؤشر البنك الدولي لموانئ الحاويات لسنة 2022، ما يعكس حجم التطوير الذي شهده الميناء، وكذلك المنطقة الصناعية واللوجستية بشرق بورسعيد التي تحتضن صناعتين من أهم أعمدة الصناعة في المرحلة القادمة للدولة المصرية وللقارة الإفريقية ككل وهما صناعة عربات السكك الحديدية وصناعة السيارات التي أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لتنميتها من قلب منطقة شرق بورسعيد المتكاملة خلال العام المنصرم، وإنشاء أول مجمع متكامل لتوطين صناعة السيارات.
- جذب الاستثمارات وتعزيز الأنشطة الصناعية: تنفيذ خطط طموحة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الحملات الترويجية الدولية وتوقيع اتفاقيات مع شركات كبرى لتطوير البنية التحتية الصناعية واللوجستية. شملت هذه الجهود شراكات مع دول مثل: اليابان، الصين، والهند؛ لتوسيع القطاعات المستهدفة مثل الصناعات الثقيلة والوقود الأخضر.
- التركيز على تطوير البنية التحتية داخل المناطق الاقتصادية لجعلها مركزًا لوجيستيًا عالميًا، بما يعزز تنافسية مصر إقليميًا وعالميًا.

تأتى هذه الجهود ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز دور مصر كمحور اقتصادي عالمي، وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين عمليات النقل والتصدير.

5-3-6 تنفيذ مبادرات لتعزيز التواجد في الأسواق الأفريقية

تم إطلاق مبادرات مثل "جسور" لدعم تواجد المنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية، مع تقديم تسهيلات لوجستية وتمويلية للمصدرين. وقد بدأت هذه المبادرات في عام 2020 وتستمر الجهود حتى عام 2027 (وزارة التجارة والصناعة، 2020). وتهدف هذه الجهود إلى زيادة تنافسية المنتجات المصرية، تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية، وتحقيق رؤية مصر في أن تصبح مركزًا للتجارة الأفريقية. ومن أهم هذه الجهود ما يلي (جريدة المصري اليوم، (مارس 2021):

1. **توفير خدمات لوجستية متكاملة** :تتضمن النقل البري والبحري، التخليص الجمركي، التخزين، والتأمين على البضائع. كما تم إنشاء جسور بحرية تربط مصر بدول شرق أفريقيا مثل كينيا، مع خطط للتوسع نحو غرب أفريقيا وأوروبا الجنوبية.
2. **الوساطة والتسويق الإلكتروني** :تم تطوير "كتالوج إلكتروني" للمنتجات المصرية يتيح للمصدرين تسويق منتجاتهم في الأسواق الأفريقية. توفر المبادرة خدمات تسويقية ودعمًا للصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة إلكترونية.
3. **إعادة هيكلة شركة النصر للتصدير والاستيراد** :تشمل الخطة تحديث شبكة فروع الشركة لتصبح مراكز ارتكاز تجارية تسهل عمليات التصدير والاستيراد مع أفريقيا والعالم، مع التركيز على تقديم خدمات متطورة في النقل والتسويق.

يتبين مما سبق أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتحقيق هدفها الطموح، إلا أنها لم تستثمر بالقدر الكافي في مجال الابتكار الصناعي والتخصص التكنولوجي، من خلال تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) لتقديم منتجات ذات طابع تقني عالٍ، ولا تزال الصناعات التكنولوجية المصرية في مراحلها الأولى، ولم تصل إلى مستوى يجعلها محركًا أساسيًّا للصادرات. ولم يتم التركيز بشكل كافٍ على تطوير الصناعات الصديقة للبيئة والمستدامة، وهو ما يطلبه السوق العالمي، خاصة في أوروبا التي تفرض قيودًا بيئية صارمة. ولم تتخذ سياسات لتقليل الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة (الصناعية والزراعية)، مما يزيد من تكلفة المنتجات ويقلل تنافسيتها. ولم تضع الحكومة المصرية نموذجًا فعالًا للشراكة مع القطاع الخاص، ولا تزال هذه الشراكة في مصر غير مستدامة بشكل كاف. كما أن هناك قصورًا في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل التوريد العالمية من خلال ربطها مع الشركات الكبرى.

4-5 التحليل الرباعي SWOT Analysis لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030

يعد هذا التحليل بمثابة أداة استراتيجية تستخدم لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق هدف معين، وبذلك يمكن أن تتبنى الحكومة المصرية استراتيجيات متكاملة للإفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة، ومعالجة نقاط الضعف والتخفيف من التهديدات المحتملة. وسيساعد ذلك في تحقيق هدف زيادة الصادرات المصرية إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030 (وزارة التجارة والصناعة، وهيئة تنمية الصادرات المصرية، (2017)، ورئاسة مجلس الوزراء، (2024)، ومجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024):

5-4-1 نقاط القوة (Strengths)

- موارد طبيعية غنية: توفر مصر موارد طبيعية متنوعة (مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد الزراعية) يمكن استخدامها لتعزيز الصادرات.
- موقع جغرافي استراتيجي: تقع مصر عند تقاطع القارات الثلاث (أفريقيا، آسيا، وأوروبا)، مما يسهل الوصول إلى أسواق متنوعة.
- إصلاحات اقتصادية: قامت الحكومة المصرية بإصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة الأعمال، مثل تقليل الضرائب وتبسيط الإجراءات.
- تنوع المنتجات: تنوع صادرات مصر بين المنتجات الزراعية، الصناعية، والبتروكيماوية.
- اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف المنضمة إليها مصر.
- تنوع هيكل مصر الاقتصادي ومصادر الطاقة المتنوعة.
- صندوق دعم الصادرات.
- تشهد مصر توسعًا ملحوظًا في الصناعات الهندسية والكيماوية ومواد البناء والغزل والنسيج، وهي قطاعات ذات إمكانات عالية لزيادة الصادرات.

5-4-2 نقاط الضعف (Weaknesses)

- عدم وجود رؤية استراتيجية حقيقية للتصدير مبنية على حقائق دقيقة للأسواق الخارجية.
- ضعف القدرة على استغلال البنية التحتية المادية (المطارات والموانئ ووسائل النقل الداخلية)، فالعبرة ليست بالعدد، بل بكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل في النهوض بالتصدير.
- ضعف البنية التحتية الناعمة، وهي الإجراءات والقوانين الخاصة بالسلع والتسهيلات البنكية.
- عدم تطابق جودة السلع مع المعايير الدولية.
- عدم الاستغلال الأمثل لموارد مصر الطبيعية.
- عدم اتساق السياسات الزراعية الداخلية مع سياسات التوجه للتصدير.
- ضعف الهياكل التمويلية الموجهة للتصدير.
- ضعف القدرات التسويقية الترويجية.
- عدم وجود استراتيجيات واضحة ومستقرة للقطاعات الإنتاجية ولا سيما قطاع الصناعة، وعدم وجود خطط واقعية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

- ضعف أداء إدارات التمثيل التجاري من ناحية الترويج والتسويق للصادرات المصرية، وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية للشركات المصرية.
- عدم كفاية الموارد المالية لصندوق تنمية الصادرات اللازمة لتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى أن الإجراءات التنظيمية التي يتم على أساسها إدارة برامجه لا تحقق النتائج المرجوة.
- ضعف الثقة في النظام المصرفي المحلي لتمويل العمليات التجارية.
- وجود اعتماد كبير على أسواق معينة، مما يعرض البلاد لمخاطر اقتصادية عند حدوث أزمات في هذه الأسواق.
- تعاني العديد من الشركات من عدم القدرة على تحقيق معايير الجودة المطلوبة في الأسواق العالمية.
- نقص التدريب الفني المتخصص للعاملين في القطاع التصديرى مما يؤثر على الإنتاجية والجودة.
- يواجه القطاع التصديري تحديات تتعلق بالإجراءات البيروقراطية والتشريعات التي تعرقل سرعة التصدير والنمو في بعض القطاعات.

5-4-3 الفرص (Opportunities)

- المزايا النسبية والطلب العالمي على بعض القطاعات المهمة وهي قطاعات الملابس والمنسوجات والمواد الكيماوية والآلات والمعدات الإلكترونية والخشب والورق والمعادن ومنتجاتها المتوفرة في مصر. وكذلك المنتجات المرتبطة بصناعة السياحة والنقل.
- توافر إمكانيات تقديم مختلف الخدمات اللوجستية.
- انتشار إدارات التمثيل التجاري في أغلب دول العالم.
- توافر فرص لتوسيع الأسواق من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية والآسيوية.
- الفرص المحتملة من انضمام مصر لتجمع البريكس.
- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية.
- تقديم حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية التي تدعم التصدير.
- اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول يمكن أن تسهم في فتح أسواق جديدة وتقليل العوائق التجارية، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.
- إمكانية الإفادة من التحول الرقمي وتطبيق التقنيات المتقدمة لزيادة كفاءة الإنتاج وتوسيع قاعدة الشركات المصدرة.

5-4-4 التهديدات (Threats)

- التأثيرات السلبية للركود التضخمي العالمي على الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.
- المنافسة المتزايدة من دول أخرى ذات أسعار تنافسية أفضل وجودة أعلى.
- التغيرات المناخية التي قد تؤثر على القطاعات الزراعية والصناعية.
- عدم استقرار السياسات التجارية العالمية التي قد تؤثر على قدرة مصر على التصدير.
- عدم ثبات آليات السياسات النقدية والمالية.
- الكيانات الإنتاجية في وضعها الحالي لن تحقق معدلات النمو المستهدفة في الصادرات.
- ارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض محليًا مما يقلل من حجم الاستثمارات ومن تحديث القطاعات الإنتاجية، ويرجع ذلك بدوره إلى مزاحمة الدولة القطاع الخاص في سوق الاقتراض.
- تزايد الفجوة الدولارية .
- تواجه الصادرات المصرية تحديات من العوائق التجارية (غير الجمركية) التي تفرضها الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي، خاصة متطلبات تقليل الانبعاثات الكربونية.
- الاضطرابات السياسية في بعض المناطق الرئيسة قد تؤثر على تدفق التجارة بين مصر وهذه الأسواق، مما يشكل تهديدًا للاستقرار الاقتصادي المطلوب لزيادة الصادرات.

5-5 بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة:

يستهدف هذا القسم استخلاص أهم مقومات نجاح تجربة كل من فيتنام وتركيا وجنوب أفريقيا في مجال دعم وتحفيز الصادرات والاستفادة من أفضل الممارسات في هاتين الدولتين في تطوير برامج الدولة المصرية لتحقيق هدف 145 مليار صادرات بحلول عام 2030.

5-5-1 تجربة دولة فيتنام

تعد تجربة دولة فيتنام تجربة دولية ملهمة ورائدة لدعم الصادرات وتحفيزها، فهي الدولة الأنجح في جنوب شرق آسيا في مجال التحول الصناعي السريع وزيادة حجم الصادرات من المنتجات منخفضة التكلفة في البداية ثم التوسع إلى الصناعات المتقدمة. وهي مناسبة للمقارنة بمصر؛ لأنها كانت في مستوى اقتصادي مشابه قبل أن تحقق نموًا اقتصاديًا كبيرًا من خلال سياسات مدروسة. ارتفعت صادراتها من أقل من 10 مليارات دولار في أواخر التسعينيات إلى نحو 385 مليار دولار عام 2022. وتُعزى هذه الزيادة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها فيتنام، بما في ذلك تحرير التجارة، وتسهيل إنشاء الشركات الخاصة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في تعزيز قطاع التصدير بشكل كبير. (Tradingeconomics website)

5-5-1-1 نبذة عن تجربة دولة فيتنام في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير:

بدأت **قصة نجاح فيتنام** مع أطلاقها حملة الإصلاح والتجديد السياسية والاقتصادية تسمى "دوي موي" Doi Moi عام 1986. ففي هذا العام، وبعد فترة من الانهيار الاقتصادي والركود التضخمي، واقتصاد كان يعتمد على مساعدات تبلغ 4 ملايين دولار يوميًا من الاتحاد السوفيتي، وأطلقت فيتنام هذه الحملة وكانت الإصلاحات تهدف في البداية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الموجه، من خلال دمج التخطيط الحكومي مع حوافز السوق الحر. فقامت فيتنام بتفكيك الاقتصاد المخطط إلى حد كبير (ابتداءً بالإصلاحات الزراعية)، مع تطبيق أجندة للإصلاحات الاجتماعية واسعة النطاق، وفتحت الاقتصاد المغلق أمام الأسواق الدولية والتجارة، وبدأت الإصلاحات في أنظمة التجارة الدولية، حيث تم تقليص الحواجز التجارية وتم تخفيف القوانين المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال والبضائع والسياح من الخارج ((2020) ,Anja Baum)

ولم تتوقف الإصلاحات عند القطاع الزراعي فقط. حيث احتل الاستقرار الاقتصادي مركز الصدارة، مع تخفيض قيمة الدونغ الفيتنامي Vietnamese Dong وتقليص العجز المالي. وتشجيع إنشاء الشركات الخاصة، وتم تحقيق ذلك من خلال تبسيط البيروقراطية، وبدء تقليص الاحتكارات الحكومية غير الفعالة وفتح الصناعات الصغيرة في الخدمات للأفراد والعائلات. تم خفض التضخم من 700% عام 1986 إلى رقم أحادي خلال عقد من الزمن (في منتصف التسعينات). كما بدأ تخارج الدولة من المشروعات المملوكة لها بالكامل. ومع جولات متتالية من إعادة الهيكلة والتصفية والتخارج والتحويل إلى شركات مساهمة، انخفض عدد الشركات المملوكة بالكامل للدولة من أكثر من 12,000 في عام 1989 إلى أقل من 600 في عام 2016. (,Anja Baum ((2020)

كان الاندماج التجاري محور جهود الإصلاح، حيث اندمجت فيتنام في وقت قصير في الاقتصاد العالمي، وحافظت على معدل نمو اقتصادي مرتفع مدفوع بالطلب الخارجي في ظل التصنيع الموجه نحو التصدير. وبدأت صادراتها تتحول من الصناعات منخفضة التقنية ذات قيمة مضافة منخفضة مثل منتجات النسيج والمنتجات الجلدية، إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل الهواتف الذكية وغيرها من السلع عالية التقنية المعقدة Complex High-tech Goods من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، إلى جانب التدفقات المتزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ((2020) ,Anja Baum)

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام 2009، نقل عدد متزايد من الشركات الأجنبية إنتاجها إلى فيتنام، وخاصة في صناعة الإلكترونيات، فعلى سبيل المثال بدأت شركة "سامسونج للإلكترونيات" تشغيل أول مصنع لتصنيع الهواتف

المحمولة في شمال فيتنام، مما حفز شركات أجنبية أخرى مثل LG على نقل إنتاجها إلى البلاد. ونتيجة لذلك، تحقق فائض في ميزان التجارة الفيتنامي في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، ووسط الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، الذي اشتد منذ عام 2018، وتسارع العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين، تم نقل قواعد إنتاج الشركات الأجنبية من الصين إلى فيتنام. وبذلك، برزت فيتنام كوجهة بديلة لتصدير البضائع إلى الولايات المتحدة. ونمت صادرات المنتجات الصناعية الفيتنامية، بالإضافة إلى جاذبيتها كوجهة استثمارية للشركات الأجنبية، وأصبح القطاع الذي يستثمر فيه رأس المال الأجنبي يمثل نحو 70٪ من الصادرات في السنوات الأخيرة. ((Ai Kawamura, (2023)

حافظت **فيتنام** على معدل نمو اقتصادي نحو 6٪ سنويًا حتى عام 2019. من خلال التصنيع وبنية تجارية يقودها التصدير. وعلى الرغم من أن معدل النمو انخفض مؤقتًا إلى نحو 2٪ في عام 2020 بسبب جائحة COVID-19، إلا أن البلاد حققت انتعاشًا على شكل حرف V في عام 2022 عندما تم تخفيف القيود الاجتماعية، وحققت واحدة من أعلى معدلات النمو في آسيا بنسبة 8.0٪. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون معدل النمو لعام 2023 أقل من الهدف البالغ 6.5٪. ((Ai Kawamura, (2023)

كان اعتماد **فيتنام** على الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعًا بشكل استثنائي، حيث بلغ 93.3% في عام 2021. كما شهدت الواردات ارتفاعًا أيضًا، حيث يتم استيراد المواد الخام المستخدمة في صناعات الإلكترونيات وغيرها من الصين وكوريا الجنوبية واليابان ودول أخرى. ((Ai Kawamura, (2023)

ومن الجدير بالذكر أن **الحكومة الفيتنامية** قد حددت أهدافًا متوسطة وطويلة الأجل لتصبح "دولة نامية ذات صناعة حديثة ضمن الدول المصنفة بالشريحة العليا من الدخل المتوسط upper-middle income level بحلول عام 2030 و "دولة متقدمة ذات دخل مرتفع" بحلول عام 2045، والتحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة عالية من خلال اتفاقيات تجارية موسعة، وحددت هدفًا لمعدل نمو اقتصادي للفترة الخمسية من 2021 إلى 2025 بمعدل نمو سنوي يتراوح (في المتوسط) بين 6.5% و 7 %. ((Ai Kawamura, (2023)

5-5-1-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة فيتنام في تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها:

يمكن الاستفادة من أهم مقومات نجاح تجربة دولة فيتنام في تحفيز الصادرات واعتمادها على التحول نحو نموذج تنمية موجّه للتصدير، مع مراعاة تحديات السوق المصرية. وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

1. تعميق التكامل التجاري Deepening Trade Integration :

حققت سياسات التجارة في فيتنام تحريرًا كبيرًا للتعريفات الجمركية وشبكة واسعة من اتفاقيات التجارة التي تغطي ما يقرب من 90% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وذلك بإعطاء الأولوية لمتابعة التكامل التجاري الثنائى والمتعدد الأطراف مع تعميق اتفاقياتها القائمة من خلال الإجراءات التالية ((World Bank, (2024):

- الانتقال إلى ما هو أبعد من خفض التعريفات الجمركية لمعالجة الحواجز غير الجمركية.
- تحرير تجارة الخدمات وتعزيز التكامل الإقليمي.
- الاستفادة من أسواق الطبقة المتوسطة المتنامية في آسيا.
- القيام بدور فعال في تشكيل أطر التجارة الإقليمية والعالمية.
- تعميق الالتزامات بالتجارة الرقمية وتوحيد المعايير وتحسين الربط والتكامل.

2. ربط سلاسل القيمة المحلية Connecting Domestic Value Chains

تعمل **فيتنام** في الوقت الراهن على ربط الشركات الأجنبية الموجهة نحو التصدير بالشركات المحلية لتعزيز الاقتصاد ككل. وتشمل الإجراءات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي: (Pham,Duc Minh; et al, 2020)

- تعزيز بيئة الأعمال من خلال تقليل تكاليف الامتثال وتحسين الرقمنة.
- تنفيذ آليات تمويل شاملة لسلاسل التوريد.
- إنشاء برنامج لتطوير الموردين.

3. الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية

تهدف المرحلة القادمة إلى تعميق الاستحواذ على أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمات. وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي (World Bank, (2024):

- إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى رأس المال.
- تنظيم تدفق البيانات بشكل معقول.
- تعزيز حماية الملكية الفكرية.
- تقليل هيمنة الشركات المملوكة للدولة في القطاعات الخدمية الرئيسية مثل الطاقة والتمويل والاتصالات.

4. تطوير قوة عاملة ذات مهارات عالية.

لتعزيز مشاركة فيتنام في سلاسل القيمة العالمية، أعطت الأولوية لرفع مهارات القوى العاملة وتحسين بنيتها التحتية للتدريب والبحث. وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي: (World Bank, (2024)

- توسيع قوة العمل في التصنيع عالية المهارة.
- زيادة معدلات الحصول على التعليم العالي.
- الاستثمار في التعليم والبحث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM) .
- تعزيز التعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية.

5. الانتقال إلى الإنتاج منخفض الكربون والمرن.

انتقلت فيتنام إلى الإنتاج النظيف والانصياع للالتزامات المناخية والحفاظ على التنافسية العالمية في ظل الطلب المتزايد على المنتجات منخفضة الكربون. كما أن قدرة فيتنام التصنيعية تتركز بشكل كبير في المناطق المعرضة للكوارث، مما يعرضها لمخاطر التغير المناخي(World Bank. 2021) وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:**(World Bank Group. 2022)**

- تقليل التدابير غير الجمركية على السلع البيئية.
- الاستثمار في بنية الطاقة الخضراء.
- تنفيذ إصلاحات تعرفة الكهرباء وتسعير الكربون مع تقديم دعم مستهدف للانتقال.
- بناء القدرة على مقاومة الصدمات المناخية في مناطق التصنيع التصديري.
- الإنتاج التصديري المكثف للكربون يتعرض بشكل كبير لمخاطر المناخ.

2-5-5 تجربة دولة تركيا

تعد تركيا الأولى على منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمة الصادرات، حيث بلغت صادراتها غير البترولية نحو 254 مليار دولار عام 2022، بينما تأتي مصر في المرتبة الرابعة بعد الإمارات وإسرائيل والسعودية.

وتعد تركيا من أبرز الدول التي حققت نجاحًا ملحوظًا في تحفيز الصادرات، حيث تمكنت خلال العقود الأخيرة من تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية ودولية. جاء هذا النجاح نتيجة عوامل متعددة، منها التنوع الصناعي، وتطور القطاعات التصديرية، ونجاحها في اختراق الأسواق العالمية، فضلًا عن السياسات الداعمة للمصدرين والتي انعكست إيجابيًا على الاقتصاد التركي. لذا، تمثل التجربة التركية نموذجًا ملهمًا للدول الساعية إلى تعزيز صادراتها، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

5-5-2 -1 نبذة عن تجربة دولة تركيا في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير

بدأت **تركيا** في الترويج لاستراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير منذ أوائل الثمانينيات. وبموجب هذه الاستراتيجية، مر الاقتصاد التركي بمراحل مختلفة من إعادة الهيكلة الاقتصادية. السبب الرئيس وراء إعادة هيكلة الاقتصاد التركي في ظل هذه الاستراتيجية كان بسبب الاختناقات التي واجهتها استراتيجية التراكم الرأسمالي السابقة، والتصنيع القائم على الإحلال محل الواردات. ((Deniz Güvercin, (2020)

فخلال الفترة (1960-1980) تبنت **تركيا** استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك، أدت السياسات المنفذة لتحقيق هذا الهدف إلى تشويه الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية، مما قلل من الجهود المدنية، وأدى إلى تعطل النظام الحزبي في ظل غياب مجتمع مدني قوي ومؤسسات تحقق التوازن وتضبط السياسات الشعبوية. وقد تضمنت هذه الفترة صراعات بين البيروقراطية المدنية والبرجوازية، وبين المركز والأطراف، وبين التوجهات الحديثة والتقليدية. وقد أثرت هذه الصراعات على أنماط تراكم رأس المال وتوجهات السياسة الاقتصادية في تركيا، وعلى الرغم من أن الطبقة العاملة استفادت من توسع الأسواق الداخلية، إلا أن هذه المكاسب لم تكن نتيجة لوعي طبقي ولم تترسخ، مما جعلها أكثر عطاءً من كونها انجازًا حقيقيًا. (Deniz Güvercin, (2020))

أما الفترة (1980-2000) فتبنت خلالها **تركيا** استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير، حيث دعمت الحكومة القطاع التصديري من خلال تقديم القروض التصديرية والإعانات والتخفيضات الضريبية وتخفض قيمة العملة. وقد أدى هذا التحول إلى انخفاض الصادرات الزراعية من 57% في بداية الثمانينيات إلى 18% في أواخرها، مع نمو الصادرات الصناعية بنسبة 24% سنويًا. ومع ذلك، كانت هذه الزيادة تعتمد بشكل كبير على انخفاض قيمة الليرة التركية بدلًا من تعزيز الإنتاجية. وحدثت الزيادة في الإنتاجية في الغالب في قطاعات الإحلال محل الواردات بدلًا من القطاعات الموجهة للتصدير خلال الفترة (1984 – 2000)، وقد ترتب على انخفاض نمو الإنتاجية في قطاعات التصدير عدم استدامة التصنيع الموجه نحو التصدير حيث توجد حدود اجتماعية وسياسية لقمع الأجور وانخفاض قيمة الليرة التركية (Ozler S and Yilmaz K, (2001).

وخلال الفترة (2002-2007) قدم **صندوق النقد الدولي** بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2001 حزم إنقاذ وبرنامج استقرار، وقد شهد الاقتصاد التركي انخفاضًا في معدل التضخم وعجز الموازنة ومعدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بفضل تطبيق السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002، تحولت تركيا إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.، وبذلك أصبح الاقتصاد

التركي الأسرع نموا بين باقى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة من 2012 حتى 2017، بمعدل نمو يبلغ 5.5% (مزيانى فيروز، (2016).

ومع ذلك، **انكمش الاقتصاد التركي** بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية من معدل نمو متوسط بلغ 5.5٪ إلى 1.9٪ وأصبح أكثر تقلبًا، وهو ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط التقلب الذي لوحظ في اقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة 2008–2012 (Deniz Güvercin, (2020),).

وفي الفترة ما بعد 2011، زادت النفقات العامة ومعدل التضخم بشكل كبير، بالمقارنة مع الفترة السابقة، قامت الدولة التركية بتنظيم تراكم رأس المال من خلال دعم الأنشطة الإنشائية وتشجيع التوسع في الائتمان، وزادت حصة القطاعات غير القابلة للتجارة، وخاصة قطاع البناء، في الناتج المحلي الإجمالي، بينما انخفضت حصة قطاع التصنيع، وساهم التوسع في الائتمان في تفاقم العجز في الحساب الجاري، وزيادة الديون الخارجية وتراجع السيولة العالمية ضغطًا بشدة على العملة الوطنية. كما أن انخفاض قيمة الليرة التركية في السنوات الأخيرة ضغط بشكل كبير على العجز في الحساب الجاري والناتج، من خلال تأثيره على الشركات ذات الالتزامات بالعملة الأجنبية.

لوحظ أن **التعقيد التكنولوجي في الاقتصاد التركي** يعتمد في الغالب على توافر السلع الوسيطة المستوردة التي تزداد مع تدفق العملات الأجنبية وارتفاع قيمة الليرة التركية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوسعات الائتمانية والنمو الاقتصادي القائم على الطلب والذي يؤدي إلى استيراد السلع الاستهلاكية يحد من توافر النقد الأجنبي لاستخدامه في استيراد السلع الوسيطة. وهناك نتيجتان رئيستان للتحسينات المتقطعة في مستوى التكنولوجيا في تركيا بسبب الصعود والهبوط في النقد الأجنبي. أولًا، يؤثر عدم الاستمرارية في نقل التكنولوجيا بشكل إيجابي على المسافة إلى حدود التكنولوجيا العالمية ويبطئ عملية تقارب الدخل. ثانيًا، من شأنه أن يؤثر على حجم الإنتاج والاستثمار في الاستثمارات التكنولوجية واسعة النطاق المحفوفة بالمخاطر والتي ستكون المدخلات الوسيطة المستوردة مكملة لها. ((Deniz Güvercin, (2020))

وفي عام 2009 أطلقت وزارة التجارة التركية (وزارة الاقتصاد آنذاك) وجمعية المصدرين الأتراك "استراتيجية الصادرات التركية لعام 2023". بهدف جعل الاقتصاد التركي واحدًا من أكبر 10 اقتصادات في العالم في عام 2023 والحصول على حصة 1.5٪ من حجم التجارة العالمية. علاوة على ذلك، الوصول بنسبة تغطية الصادبنحورات للواردات بنحو 80٪ بحلول عام 2023 (الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة التركية).

واتسمت هذه **الاستراتيجية** بمنظور طويل الأجل بدلًا من التركيز على أهداف قصيرة الأجل. واستهدفت إعادة بناء هيكل الإنتاج وبالتالي هيكل الصادرات (الإنتاج من أجل التصدير) للوصول إلى أهداف طويلة الأجل.

والعناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية هي تحويل الإنتاج من القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة إلى مجالات ذات قيمة مضافة عالية وتحقيق استثمارات جديدة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية للاستجابة لمتطلبات بيئة الأعمال الحالية والمستقبلية من خلال تحديث هيكل صادرات تركيا. **(الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة التركية)** وبصفة عامة استهدفت "استراتيجية صادرات تركيا حتى عام 2023" إنشاء هيكل تصديري حديث ومرن يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير، لتلبية متطلبات بيئة الأعمال الحالية والمستقبلية من خلال تحديث هيكل صادرات تركيا.

5-5-2-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة تركيا في تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها

يمكن الاستفادة من أهم مقومات نجاح تجربة دولة تركيا في تحفيز الصادرات واعتمادها على التحول نحو نموذج تنمية موجّه للتصدير، مع مراعاة تحديات السوق المصرية. وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

- **تحفيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** عملت تركيا على تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم الحكومي والقروض منخفضة الفائدة، لتسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير، مما ساعد على توسيع قاعدة المصدرين وزيادة التنوع الصناعي. (Cambridge Core,2022)
- **تكييف السياسات المالية والتجارية لدعم التصدير:** قامت تركيا بتعديل سياساتها المالية والنقدية بهدف دعم استقرار العملة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الخارجية. (Ümit Akcay and Benjamin Jungmann, (2022)
- **التوسع في التصنيع الموجّه للتصدير :** حيث اتجهت تركيا لزيادة استثماراتها في الصناعات الاستراتيجية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية، بهدف خلق قيمة مضافة محليًّا وتخفيض الاعتماد على الواردات. وساعد ذلك في تحويل البلاد إلى مركز تصنيعي إقليمي. (Ümit Akcay and Benjamin Jungmann, (2022)
- **تطوير القدرات الصناعية:** استثمرت تركيا في تعزيز الصناعات التصديرية وتطوير سلاسل التوريد المحلية، مما ساعد في تحسين تنافسية المنتجات التركية عالميًا. من خلال هذه الخطوات، أصبحت تركيا مركزًا صناعيًا إقليميًا بفضل الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والتقنيات الحديثة.
- **التركيز على أسواق جديدة وتنويع الصادرات:** ركزت تركيا على دخول أسواق متنوعة وخاصةً في أوروبا وأفريقيا، معتمدةً على اتفاقيات التجارة الحرة وتقديم منتجات تتوافق مع متطلبات الأسواق المختلفة. ومصر، بدورها، تعمل حاليًا على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا وتستهدف زيادتها لتصل إلى

15 مليار دولار، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا لتوسيع شبكة الشراكات الإقليمية (Egypt and Turkey Plan for Trade Relations Strengthen in 2024).

- **تحسين جودة المنتجات واستدامة سلاسل التوريد:** بدأت تركيا بتطوير قدرات التصنيع المحلي في القطاعات التي تستهدف التصدير، من خلال سياسات تدعم تكامل القطاعات الصناعية وتطوير سلاسل التوريد المحلية، الأمر الذي يسهم في تعزيز جودة المنتجات التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، نجحت تركيا في تحسين استدامة قطاع النسيج وزيادة مساهمته في الناتج المحلي بفضل سياسات داعمة للاستثمار في التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة.

وبصفة عامة قامت تركيا بتنفيذ بعض الإجراءات المهمة لتحقيق أهداف "استراتيجية الصادرات حتى عام 2023، لعل أهم هذه الإجراءات :(الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة التركية)

- تنفيذ مشروعات في مجال البحث والتطوير وزيادة القدرة التنافسية الدولية للقطاعات لزيادة قدرة الصادرات القطاعية.
- زيادة عدد المشاركات الوطنية في المعارض الدولية والوفود التجارية العامة والقطاعية وبعثات الشراء في الأسواق المستهدفة.
- تنفيذ استراتيجية التنويع القطاعية والقطرية في تكوين الصادرات.
- التركيز على الأنشطة التجارية في الأسواق المستهدفة.
- تعزيز قدرات التصدير للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة عدد العلامات التجارية التركية العالمية.
- جعل إسطنبول مركزًا دوليًا للموضة والمعارض والتجارة.
- توفير مدخلات أساسية للصادرات.
- إنشاء تجمعات قطاعية لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- تحسين المرافق اللوجستية في تركيا.
- تطوير أدوات جديدة لتمويل الصادرات.

5-5-3 تجربة دولة جنوب أفريقيا

تعد **جنوب أفريقيا** واحدة من أبرز الاقتصادات الناشئة التي نجحت في تعزيز صادراتها وتنويع أسواقها الخارجية، مما جعلها نموذجًا رائدًا في مجال تحفيز الصادرات. حيث اعتمدت على مجموعة من السياسات الاقتصادية الفعالة، شملت تحرير التجارة، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، إضافة إلى

الاستفادة من موقعها الجغرافي كبوابة للأسواق الأفريقية والعالمية. كما أن نجاحها في تحقيق توازن بين تصدير المواد الخام والمنتجات المصنعة يجعلها نموذجًا مهمًا للدول الساعية إلى تعزيز صادراتها وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

5-5-3-1 نبذة عن تجربة دولة جنوب أفريقيا في مجال التصنيع الموجه نحو التصدير

بدأت **جنوب أفريقيا** في الترويج لاستراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير بشكل جاد بعد انتهاء نظام الفصل العنصري في عام 1994، وذلك كجزء من جهودها لإعادة هيكلة الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي. (المركز الديمقراطى العربي، 2018).

فقبل عام 1994، كان اقتصاد جنوب أفريقيا يعتمد بشكل رئيس على التعدين والصناعات الثقيلة، حيث كانت جنوب أفريقيا واحدة من أكبر مصدّري الذهب، الألماس، والبلاتين في العالم. وعلى الرغم من أن السياسات الصناعية ركّزت على إحلال الواردات لتقليل الاعتماد على السلع الأجنبية، إلا أن جنوب أفريقيا كانت لاعبًا رئيسيًا في التجارة العالمية بسبب صادراتها الضخمة من الموارد الطبيعية. في المقابل، فرضت الحكومة سياسات حماية تجارية لحماية الصناعات المحلية، ما أدى إلى الحد من القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير.

أما الفترة (1994-1996) فكانت بداية التحول نحو التصنيع الموجه للتصدير، فمع نهاية الفصل العنصري وتولي الحكومة الجديدة بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، تم اعتماد سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية لدمج جنوب أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وتم وضع خطة "برنامج إعادة الإعمار والتنمية"(RDP) ، والتي شملت تعزيز الاستثمار الصناعي وتنويع الصادرات، لكنه لم يكن كافيًا لتحقيق تحول جذري في هيكل الاقتصاد. (أحمد الحويط، 2024)

وفي 1996 تم إطلاق "برنامج النمو والتوظيف وإعادة التوزيع (GEAR)، وكان هذا البرنامج بمثابة تحول رئيس نحو التصنيع الموجه نحو التصدير، حيث ركّز على تحرير التجارة وتقليل الحواجز الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في القطاعات الصناعية. وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في التصنيع لزيادة تنافسية منتجات جنوب أفريقيا في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج قد ساعد في تحسين البيئة الاقتصادية، إلا أنه واجه انتقادات بسبب عدم تحقيقه نموًا اقتصاديًا واسع النطاق كما كان متوقعًا، خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتقليل الفجوات الاقتصادية.

أما الفترة (2000–2010) فشهدت تطور الصناعات التصديرية وصعود قطاع السيارات، حيث برز قطاع صناعة السيارات كمحور رئيس للصادرات، حيث جذبت جنوب أفريقيا شركات عالمية مثل BMW، Ford، Volkswagen لإنشاء مصانع إنتاج وتصدير. كما تم توقيع اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والصين لتسهيل وصول منتجات جنوب أفريقيا إلى الأسواق العالمية.

وخلال الفترة (2010–2020) شهدت تطوير البنية التحتية وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، حيث كثفت الحكومة جهودها لتعزيز التصنيع الموجه نحو التصدير، عن طريق تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الموانئ، السكك الحديدية، وشبكات النقل لدعم سلاسل التوريد الصناعية. وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) لتشجيع الاستثمار الصناعي وزيادة الصادرات. وتعزيز الشراكات التجارية مع بعض الدول مثل الصين والهند، ما أدى إلى توسّع صادرات المنتجات الصناعية. (الأونكتاد، 2023).

وشهدت الفترة (2020 حتى الآن) التوسع والتكامل مع أفريقيا والعالم، فمع دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) حيز التنفيذ في 2021، بدأت جنوب أفريقيا في تعزيز صادراتها الصناعية داخل القارة، مستفيدة من مزايا إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأفريقية. وعلى الرغم من أن التأثير الفعلي للاتفاقية لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنها تمثل فرصة كبيرة لتوسيع قاعدة التصنيع الموجه نحو التصدير. كما استمرت الحكومة في دعم الابتكار الصناعي وتطوير تقنيات الإنتاج لزيادة القدرة التنافسية العالمية لصناعات جنوب أفريقيا.

5-5-3-2 أهم مقومات نجاح تجربة دولة جنوب أفريقيا في مجال تحفيز الصادرات والدروس المستفادة منها

من أبرز الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في تعزيز الصادرات، والتي يمكن أن تستفيد منها مصر لتحقيق أهدافها بحلول 2030، هو إنشاء استراتيجيات شاملة تستهدف تنويع المنتجات والأسواق وتنمية الصادرات غير التقليدية. اعتمدت جنوب أفريقيا خطة "استراتيجية التصدير الوطنية المتكاملة "(INES) التي تهدف إلى زيادة الصادرات إلى 6% سنويًا بحلول 2030، وتطوير المنتجات الصناعية لتشكل 40% من إجمالي الصادرات بحلول نفس العام. تعتمد هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسة على النحو التالي: (Okwu Andy Titus, et al, (2013))

- **تحسين بيئة التصدير:** عملت جنوب أفريقيا على تعزيز التنافسية من خلال تحسين السياسات الاقتصادية، وتأسيس "المجلس الوطني لتقديم المشورة بشأن الصادرات"، ليكون منصة للتواصل بين المصدرين والحكومة، مما يساهم في تعزيز التفاعل المباشر وتقديم الحلول العاجلة لأي معوقات قد تواجه المصدرين.

- **تنويع المنتجات والأسواق:** عملت جنوب أفريقيا على تنويع صادراتها بشكلٍ يُخفض من اعتمادها على الموارد الطبيعية، مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة، وتشجيع التوجه نحو الأسواق الأفريقية والناشئة. فمثلًا، تسعى إلى تحقيق نسبة صادرات تصنيع تصل إلى 40% من إجمالي الناتج الصناعي بحلول عام 2030، مما يساهم في تطوير القطاع الصناعي وتوفير فرص عمل جديدة.
- **تحفيز القطاع الخاص:** من خلال برامج التمويل مثل "برنامج المساعدة الاستثمارية لتسويق الصادرات Export Marketing and Investment Assistance (EMIA) الذي يدعم أبحاث السوق وتسهيل بعثات التصدير، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قدراتها، مما يعزز من مشاركتها في السوق العالمي ويخفض المخاطر المالية.
- **تعزيز الابتكار وتطوير الموارد البشرية:** يتمثل ذلك في برنامج "تكنولوجيا الموارد البشرية للصناعة" الذي يسعى إلى تعزيز مهارات القوى العاملة المحلية، ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، حيث تقوم الحكومة بدعم الابتكارات الصناعية لتحسين القدرة التنافسية على الصعيد العالمي.
- تجدر الإشارة إلى أن **استراتيجية جنوب أفريقيا** تعتمد على رصد وتطوير البنية التحتية اللوجستية من خلال مناطق تنمية صناعية معفية من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تأمين المخاطر السياسية عن طريق شركة "ضمانات الائتمان للتصدير" الحكومية، مما يقلل المخاطر التي يواجهها المصدرون في الأسواق الخارجية.
- **التكامل الإقليمي والإفادة من اتفاقيات التجارة الحرة:** عززت جنوب أفريقيا علاقاتها الاقتصادية الإقليمية من خلال اتفاقيات مثل السوق المشتركة لأفريقيا الجنوبية (SADC) لتوسيع قنوات التصدير. وبالنسبة لمصر، فإن استغلال إمكانيات اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية قد يزيد من وصول منتجاتها للأسواق الأفريقية، مما يدعم تحقيق مستهدفات التصدير حتى عام 2030 .
- **تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات ذات القيمة العالية: ارتكزت** سياسات جنوب أفريقيا على تعزيز قطاع الصناعات التحويلية من خلال توفير بيئة دعم فعالة وبرامج مثل "المساعدة على الاستثمار وتسويق الصادرات" و"تطوير الصناعات التحويلية". وبالنسبة لمصر، قد يكون من المفيد اتباع نهج شبيه، بتركيز أكبر على تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الإلكترونية والنسيجية والتي تتمتع بإمكانيات تنافسية عالية، والإفادة من برامج التدريب وتعزيز الابتكار. (OECD, 2022)

- **تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة:** ركزت جنوب أفريقيا على تقديم الدعم المالي والفني للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال وكالات مثل وكالة تطوير المشروعات الصغيرة، وهو نموذج يمكن لمصر اتباعه لتحفيز هذا القطاع ودعم صادراته عن طريق تقليل القيود وتقديم الحوافز. (OECD, 2022)

5-5-3-3 مقومات نجاح برامج تحفيز الصادرات

هناك العديد من المقومات الرئيسية المشتركة في نجاح برامج تحفيز الصادرات، ليس فقط في التجارب الثلاث محل الدراسة بل تؤكدهم أفضل الممارسات عالميًا، وفيما يلي أبرز هذه المقومات: (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024)

- تتم كافة جهود تنمية الصادرات بما فيها المستهدفات وبرامج التحفيز بقيادة مجتمع الأعمال ممثلًا في اتحاد المصدرين والكيانات التي تمثل القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- لا يتم تحفيز التصدير بمعزل عن تحفيز الإنتاج والاستثمار، بل هو جزء من آليات تحفيز الاستثمار والإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية سواء للسوق المحلي أو التصدير، وهو ما يتضح من خلال التركيز على خدمات الدعم الفني الموجهة لتنمية الصادرات، مثل الحصول على شهادات الجودة والمواصفات وخدمات تطوير المنتجات وخفض التكاليف والإنتاج المرنLean manufacturing.
- ربط آليات تحفيز الصادرات بأهداف استراتيجية كمية واضحة ومعلنة، وموضوعة بناء على دراسات علمية للقدرات التصديرية الحالية والمستقبلية، وخطط تنفيذية ومؤشرات أداء لمتابعتها بما فيها تقييم المستفيدين للبرامج.
- تنطلق كافة برامج تحفيز الصادرات من ثقافة ووعي لدى الجميع بأهمية التصدير، ومساندة المنتج الوطني، لذلك من الضروري تحفيز المنتجين لتطوير منتجاتهم ورفع تنافسيتها وتحفيز المصدرين على النفاذ للأسواق بمنتجات تنافسية وبحرفية في إجراء التعاقدات التصديرية وفهم لثقافة التصدير.
- بالرغم أن الأدوات التحفيزية حكومية أو /وشبه حكومية، إلا أن إدارتها تتم بفكر القطاع الخاص، وهو ما ينعكس في ربطها بمستهدفات وتقييمها وتتبع أدائها، علاوة على جهود لزيادة سلاسة كافة الخدمات التي يحتاجها المصدر عبر الدورة التصديرية، واختصار للوقت والإجراءات والتكلفة بشكل مستمر مع المتابعة وتقييم الأداء بصورة تصدر ثقة الدولة في المنتج والمصدر وفي نفس الوقت تحفظ حقوقها.
- تقديم خدمات متنوعة للمنتجين والمصدرين بناء على الاحتياجات ومستوى جاهزية كل منشأة للتصدير – التي تختلف وفقًا لحجم المنشأة وطبيعة المنتج وطبيعة السوق المستهدف – لذلك تقوم الدول بإجراء تقييم لمدى جاهزية المنشأة للتصدير حتى تتمكن من تقديم الخدمات المناسبة.

- كافة الخدمات التي تقدم للمنتج أو المصدر تتم من خلال منصة واحدة وإن اختلفت متطلبات الاستفادة من كل خدمة، حيث تكون المنصة إلكترونية والتقديم عليها أون لاين وسهلة الاستخدام ومتاحة طول الوقت ولها دليل وخط ساخن للمساعدة.
- لا تقتصر الاستفادة من الخدمات الخاصة بالتصدير على المصدرين الفعليين، وإنما تتسع لكافة المنشآت التي قد تكون مصدر محتمل، وتخصيص خدمات موجهة لصغار المصدرين من خلال مكاتب منتشرة في كل الأنحاء لتقييم جاهزيتهم ولمساعدتهم على التصدير وتقديم استشارات مختلفة ذات صلة، مثل: التعاقد –التمويل –الشحن ...إلخ.
- توظيف أحدث التكنولوجيات لتقديم خدمات معلوماتية متكاملة للمصدرين– وخاصة الذكاء الاصطناعي AI، والبيانات الضخمة BD وغيرها – وتحليل الأسواق وتتبع الاتجاهات العالمية، وتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها المصدر عن منتج أو سوق معين.

النتائج وتوصيات الدراسة

بعد دراسة أوضاع القطاعات التي تمت دراستها وتحليلها توصلت الدراسة إلى النتيجة العامة التالية ألا وهي: أن **مصر** تمتلك من الموارد والقدرات المتاحة والمحتملة ما يُمكنها من تحقيق هدف الصادرات حتى عام 2030 بالرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه جميع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية سواء منها التحديات الداخلية أو الخارجية، وذلك بالعمل على دراسة إمكانية مواجهة هذه التحديات من ناحية، كذلك العمل على استغلال الفرص المتاحة في كل قطاع على حدة، كما **توصلت الدراسة** إلى نتائج وتوصيات مهمة جدًا وعلى قدر كبير من الفائدة تخص كل قطاع على حدة، ويمكن الرجوع إليها في متن الدراسة وفي الفصول الخاصة بكل قطاع.

كما توصلت **الدراسة** إلى **نتائج وتوصيات** مهمة جدًا وعلى قدر كبير من الفائدة تخص كل قطاع على حدة، كما يلي:

نتائج الفصل الأول: إجراءات مقترحة لتحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية

انطلاقًا من أن التصدير هو أحد حلقات منظومة مكتملة تبدأ بالاستثمار والإنتاج وتوافر الخامات المطلوبة بمستوى جودة عالية خاصة التقاوي المنتقاه سواء من السوق المحلية أو الخارجية مرورًا بمنظومة كبرى من اللوجيستيات والنقل وجميع الخدمات المتعلقة بالتصدير، وأن زيادة الصادرات لن تتم باستهداف الأرقام فقط دون حل المشكلات المرتبطة بالمنظومة بأكملها وعليه تقترح الدراسة الإجراءات التي لا بد من توافرها حتى يمكن تحقيق مستهدفات تصدير السلع الزراعية:

(1) تحقيق تكامل بين السياسات التصديرية والإنتاجية الزراعية، ويتم ذلك من خلال:

- التوسع في الزراعات العضوية حيث هناك توجه لتزايد الطلب العالمي على الزراعات العضوية.
- التوسع في الزراعات المحمية لضمان توفر محاصيل تصديرية طوال العام.
- تنويع الصادرات الزراعية مع التوسع في تصدير السلع الزراعية غير التقليدية مثل البطاطا والفراولة والليمون والرمان والنباتات الطبية والعطرية بالإضافة إلى السلع التقليدية.
- اتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة لدعم القطاع الزراعي مثل تطوير سياسات وبرامج لإدارة المياه بشكل فعّال وتحسين كفاءة استخدامها في الزراعة.
- تعزيز التحسينات في التسميد لتحسين جودة التربة وزيادة الإنتاجية الزراعية.
- تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين وتوفير الإجراءات اللوجستية اللازمة لتسهيل التسويق والتصدير لمنتجاتهم.

(2) زيادة تنافسية السلع الزراعية والعمل على تحسين جودة المنتج المصدر ويتم ذلك من خلال:

- الالتزام بالمعايير الدولية من حيث اعتماد الممارسات الزراعية (عبارة عن مجموعة من الخطوات أو الطرق الزراعية التي ينبغي على المزارعين اتباعها وتطبيقها ليحافظوا على جودة إنتاجهم وزيادة دخلهم) لتحسين جودة المنتج.
- تقليل استخدام المبيدات وتحسين تقنيات الري والتسميد لتجنب متبقيات المبيدات.
- تحسين عمليات الفرز والتعبئة مع استخدام مواد تعبئة مناسبة للحفاظ على جودة المنتج.
- الاهتمام بتطوير البنية التحتية من خلال تحسين وسائل النقل وإنشاء مرافق تخزين مبردة وتحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية للحفاظ على جودة المنتج وتقليل التلف في أثناء الشحن
- تجهيز الموانئ والمطارات بمرافق تدعم تصدير المنتجات الزراعية الطازجة.
- التوسع في منظومة تكويد المزارع التصديرية لتشمل غالبية المحاصيل التصديرية لإكساب الثقة في المنتجات المصرية بالأسواق العالمية حيث إن المنتجات المكودة التي لها شهادة تتبع تتمتع بثقة في جميع الأسواق العالمية.

(3) تنويع الأسواق والترويج للصادرات ويتم ذلك من خلال:

- تفعيل الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي بين مختلف دول العالم وخاصة الأسواق الرئيسية للصادرات الزراعية المصرية، مع الاهتمام بالتعاون مع دول أفريقيا من خلال تفعيل اتفاقية الكوميسا، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وتدشين منظومة لضمان التبادل التجاري الأفريقي البيني من خلال الاتحاد الأفريقي. وتفعيل آلية لضمان نفاذ الصادرات المصرية بالأسواق الأفريقية وغير الأفريقية.
- زيادة المشاركة في المعارض الدولية وتفعيل دور التمثيل التجاري، وتوفير بيانات عن الأسواق.
- إعداد دراسات تفصيلية عن الإمكانات التصديرية لكل محصول لديه ميزة نسبية وتنافسية في تصديره والمقارنة المستمرة بالدول المنافسة.

نتائج الفصل الثاني وتوصياته:

- **نتائج المبحث الأول وتوصياته:**

يتضح تركز الهيكل الصناعي المصري في الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري. ويتميز الهيكل الاقتصادي المصري بقدرات الاقتصاد على تحقيق مكانة تنافسية متقدمة في الأسواق العالمية لما تمتلكه من مقومات اقتصادية، وقد

تبين أن مؤشرات الصناعة التحويلية إجمالًا في مصر تتميز بمقومات عالية، ولكنها تعد متدنية في مصر مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. وتشير النتائج إلى أن مصر تستحق مكانة أكبر على الساحة التنافسية العالمية للاقتصاد، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصادًا واعدًا، ويتيح له فرصًا للنمو والتنمية، حيث تمت بلورة ملامحها العريضة في استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030. وتشير النتائج أيضًا إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يُعد ركيزة أساسية من خلال روابطه القوية الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري، ولتحقيق رؤية الدولة المتمثلة في أن تصبح مصر ذات قدرة تنافسية على مستوى العالم بحلول عام 2030.

كما يتضح من النتائج أيضًا –**بشكل عام**– ضعف قيمة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا، وكذلك نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، إذ لا تتناسب مع قدرات الاقتصاد المصري من موارد بشرية، وموارد طبيعية، وموقع جغرافي استراتيجي، فهي غير مناسبة لإحداث التطور بالهيكل الاقتصادي المصري، ولا بد من إعادة النظر في استراتيجية السياسات الصناعية الحكومية في الوضع الحالي للصناعات التحويلية السلعية غير البترولية من التمويل، وربط تلك القطاعات بشكل استراتيجي وتدريجي من خلال منظومة متكاملة مع التعليم العالي في ظل التحدي الراهن وهو التطور المتسارع في الابتكار التكنولوجي، وإمكانية الإفادة من الابتكار في التحول الرقمي، والتوجه نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار مما يؤدي إلى تحقيق القدرة التنافسية العالمية لهذا القطاع الحيوي الذي يمثل عصب الاقتصاد القومي المصري، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

- **<u>توصيات المبحث الأول:</u>**

يعد قطاع الصناعة التحويلية اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى للدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ وذلك لرفع مستوى معيشة مجتمعاتها، وتوطيد اقتصادها الجديد، حيث تعد شريكًا مهمًّا على الساحة العالمية، وبذلك تكون قادرة على المنافسة في هذا الإطار. وفي ظل تطور وتحول الاقتصاد القائم على المعرفة إلى اقتصاد القائم على الابتكار، والذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، وعلى أهمية الأنشطة المختلفة التي أجريت في تلك المؤسسات التي تريد أن تُكوِّن دولًا قادرة على المنافسة العالمية، ولديها اقتصاد قوي في القرن الحادي والعشرين، ولذلك توصي بما يلي:

- يجب العمل على دعم الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي لزيادة حجم صادراتها، ومن ثم تحسين قدراتها التنافسية لما لها من تأثير إيجابي على الأداء الصناعي التنافسي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

- زيادة الاهتمام والتوعية بمسألة معدل النمو السكاني، حيث إن انخفاض معدلات النمو السكاني تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعات التحويلية، وأيضًا نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية، ومن ثم تؤدي إلى تحسين وضع مصر في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث إن زيادة معدلات النمو السكاني تمتص النمو الاقتصادي المحقق.
- العمل على وضع استراتيجية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع حوافز استثمارية لجذب الاستثمارات الداعمة للاقتصاد، والتي تساهم في تعميق التصنيع المحلي، وتقليل حجم الاستيراد، والمساهمة في سد عجز الموازنة العامة للدولة.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال بالصناعات التحويلية، وتوفير التمويل اللازم لتلك الأعمال مما يساهم في تخفيض حجم البطالة، وتوفير السلع والخدمات التي تساهم في سد فجوة الاستيراد.
- يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، وبشكل خاص قانون الضرائب من خلال منح حوافز ضريبية لتطبيقات البحث العلمي والابتكارات بالقطاعات الفرعية المختلفة لقطاع الصناعة التحويلية في مصر.
- ضرورة العمل على زيادة الصادرات من السلع المصنعة، مع زيادة المحتوى التكنولوجي في هذه السلع، وهو ما يمكن تحقيقه في الأجل القصير من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، أما في الأجل الطويل فإنه يلزم إعادة هيكلة النظام التعليمي وتطويره، مع زيادة الاهتمام بالتعليم الفني والصناعي، وزيادة الإنفاق على البحث العلمى وتطويره وربطه بقطاع الصناعة.
- يوصى ربط ذلك القطاع بشكل استراتيجي ومن خلال منظومة متكاملة مع التعليم العالي في ظل التحدي الراهن وهو التطور المتسارع في الابتكار التكنولوجي، وإمكانية الاستفادة من الابتكار في التحول الرقمي، والتوجه نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار، وذلك من خلال قدرات هذا القطاع على خلق فرص عمل متنوعة بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية مما يؤدي إلى زيادة العائد من الصادرات عالية التقنية.
- لا بد من إنشاء قاعدة معلوماتية لدعم قطاع الصناعة التحويلية لتوفير كافة البيانات والمعلومات عن السلع والأسواق سواء الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى توفُّر المعلومات عن الأسواق الخارجية التنافسية، ومن ثم إمكانية رسم استراتيجية التصنيع.
- تفعيل دور الممثلين التجاريين في الخارج لما لهم من دور في توفير كافة المعلومات عن الأسواق الخارجية وخصوصًا بالدول الأفريقية مما يؤدي إلى توفير المعلومات من خلال بحوث التسويق، وهو ما يساهم في

توفير المعلومات لقطاع الصناعة التحويلية لإنتاج السلع والخدمات التي تتناسب مع تلك الأسواق مما يمنح الصناعة التحويلية القدرة على التواجد بتلك الأسواق، وتحقيق العوائد المختلفة ومنها التنافسية، والنقد الأجنبي.

- يتطلب وضع آلية وأدوات لقياس الابتكار التكنولوجي في قطاعات الاقتصاد بشكل عام، وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص؛ لأنه القطاع الأقرب لتطبيقات البحث العلمي والتكنولوجيا.
- العمل على خلق أسواق خارجية، وإمكانية النفاذ إليها داخل القارة الأفريقية من خلال الاتفاقيات الدولية بين مصر والدول الأفريقية على الصناعات المختلفة، أي الاتفاق على الاختلاف، وليس الاتفاق على التشابه مما يؤدي إلى خلق أسواق تبادلية، واستدامة التواجد في الأسواق، ومن ثم يتحقق لكل الأطراف العائد التبادلي مما يساعد على إمكانية إدخال التكنولوجيا المناسبة داخل الصناعات تدريجيًّا، وكذلك تطبيق الابتكارات وبراءات الاختراع بصورة تدريجية، وهو ما يخفف من صعوبات ذلك في بعض الصناعات التحويلية.
- ضرورة قيام الدولة بتطوير الهيكل الصناعي القائم على أساس التحول إلى الصناعات المتطورة تكنولوجيًّا حتى تضمن نموًّا جيدًا للإنتاج، وطلبًا متزايدًا في الأسواق يقود النمو والتنمية في مصر، وبالتوازي مع ذلك ضرورة تبني الأجهزة المسئولة عن النشاط الصناعي حزمة الأدوات والآليات لتطوير هيكل الصناعات الوطنية في ظل استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية الصناعية، وتفعيل سياساتها وبرامجها بما في ذلك وضع خريطة الاستثمار الصناعي وتفعيلها.
- ضرورة العمل على تضييق الفجوة الكبيرة في الميزان التنافسي للصناعة التحويلية في مصر، أي تحويل سلبية ميزان التنافس الصناعي من خلال وضع استراتيجية لتعميق التصنيع المحلي طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لمعالجة التحديات التي يعاني منها القطاع ومنها التحدي المعلوماتي عن الأسواق.

توصيات المبحث الثاني:

- إنشاء عناقيد صناعية.
- توفير نظام بيئي متكامل لإنتاج الرقائق الإلكترونية.
- بناء البنية العلمية والبحثية.
- تشجيع الشراكات الدولية.

- **نتائج الفصل الثالث وتوصياته:**

النتائج والتوصيات التي تساهم في زيادة الصادرات الخدمية لقناة السويس ومنطقتها الاقتصادية

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- يعد محور قناة السويس قاطرة للتنمية في مصر مثل جبل علي وميناء سنغافورة وهونج كونج.
- ويتوفر في محور قناة السويس فرص عديدة ويمكن أن تصبح قاطرة للتنمية في مصر مثل جبل علي في دبي وسنغافورة وغيرها، ويمكن إيجازها كما يأتي:
- توفير العديد من المزايا التنافسية العالمية ليست فقط في الخدمات اللوجستية ولكن أيضًا في الصناعات المتطورة والتجارة والسياحة والطاقة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- انخفاض زمن العبور أو الانتظار في القناة.
- زيادة القدرة الاستيعابية في القناة وبتعديل قانون هيئة قناة السويس في ديسمبر 2022 حيث يوفر المزايات التاليه:
  - توطين صناعات محددة في الموانئ والمناطق الصناعية.
  - الحوافز التشجيعية في الخطوط الملاحية .
  - الإفادة من تطبيق نظام التخطيط المسبق للشحنات مما يؤدي لسرعة التداول وتقليل الرواكد وتقليل زمن الإفراج الجمركي .
  - توفير قواعد بيانات للتبادل الإلكتروني وضمان حوكمة عمليات التجارة داخل المنطقة الاقتصادية.
  - توفير البنية التحتية اللازمة لجميع الموانئ.
  - توفير نظام تأميني للموانئ مع وكلاء الشحن.
  - توقيع العديد من الاتفاقيات الإطارية بين المنطقة الصناعية والموانئ التابعة في الصين والهند وفرنسا واليابان والمجر وغيرها.
  - الإفادة من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية والطرق، رفع مستوى البناء التجاري، استقبال عدد كبير من السياح، التوسع في الصناعة والتجارة والاتصال والتكنولوجيا، الإفادة من التحويلات من بنك التنمية.

هذا وتساعد **الاستثمارات المنفذة في إقليم قناة السويس عام 2025/2024** على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية حيث بلغت 21464 مليون جنيه تمثل 48 % منها مشروعات للمجرى الملاحي، ونحو 52% منها في مشروعات

تطوير القناة في المرحلة الثانية، وتجديد الترسانات والورش، تطوير خطوط العبور، تنمية مباني ومرافق الهيئة، أرصفة خدمة الوحدات العائمة، التحول الأخضر وتصنيع الوقود الأخضر والهيدروجين والأمونيا الخضراء، تطوير بحيرات المنزلة والبردويل .

وتوصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة إجراء التحديث المستمر للخطة الاستراتيجية لمحور قناة السويس والتي تتسم بالمرونة لتنفيذ الأعمال والمشروعات وتوطينها فعليًا على أرض الواقع، ولكي تصل إيرادات محور قناة السويس إلى 88 مليار دولار سنويًا، وبحيث تأخذ في اعتبارها التحديات والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المصري، وأن تتناسب هذه الخطة مع كافة المتغيرات والمستجدات الجيوسياسية والظروف الدولية، حتى يمكن إعادة ترتيب الأولويات وتغيير خطط العمل بمرونة للتصدي للأزمات العالمية والإقليمية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني المصري.
- الاستعانة بمكاتب استشارية دولية للمساهمة مع الهيئة الاقتصادية للقناة في التحديث الدائم للخطة من أجل الترويج لخريطة الفرص الاستثمارية المتميزة، ولجذب المزيد من الاستثمارات التي تتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة والمستقبلية لمحور قناة السويس لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- اتخاذ القرارات التي تساهم في التحسين المستمر لمناخ الأعمال مما دفع إلى ضخ استثمارات فعلية بالمنطقة الاقتصادية، وتوطين الصناعات التي تتبناها مصر في خططها الاستراتيجية القومية، وهي أيضًا صناعات مستهدفة من قبل المنطقة الاقتصادية تتسق مع رؤيتها والإمكانات التي تمتلكها وتتوافر في مناطقها الصناعية الأربعة والموانئ الست البحرية على البحرين الأحمر والمتوسط .
- العمل على زيادة حجم أنشطة تجارة الترانزيت في الموانئ التي تشرف عليها الهيئة، بما يعمل على زيادة الإيرادات التي تؤول للخزانة العامة للدولة نتيجة زيادة حصيلة الهيئة.
- ضرورة العمل على الترويج للإنجازات التي حققتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بصورة واسعة على الصعيد الدولي لجذب مزيد من المستثمرين، وعلى الصعيد المحلي حتى يلمس المواطن حجم الإنجازات التي حققتها الهيئة في السنوات الأخيرة .
- سرعة الانتهاء من أعمال تطوير الموانئ التي تشرف عليها الهيئة، وكذا مشروعات البنية التحتية بها لتحفيز أصحاب المشروعات على سرعة إنشاء وتشغيل مشروعاتهم ودخولهم لمراحل الإنتاج.
- جذب الاستثمارات التي تعمل على زيادة الصادرات وتوفير فرص عمل، وخلق منطقة صناعية وموانئ عالمية تتناسب مع الموقع الاستراتيجي العالمي الذي تملكه الهيئة، وكذلك التوسع جنوبًا نحو الدول العربية والآسيوية.

- الإفادة من المفاوضات ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بمشروعات الهيدروجين الأخضر.
- تحديث أسطولي النقل البحري والبري لتمكين المصدرين من تصدير منتجاتهم على نحو أسرع وبكلفة أقل، بما يخفض ثمن المنتج النهائي؛ لزيادة تنافسيته في الأسواق الخارجية، وخصوصًا الدول الأفريقية الواعدة.
- تنمية جودة المنتج المصري، من خلال مواصفات قياسية مصرية تتوافق مع المواصفات العالمية، وأجهزة رقابية لمراقبة تلك الجودة؛ للحفاظ على سمعة المنتجات المصرية المصدرة للخارج.
- التوسع في إنشاء مدارس التعليم الفني ومراكز التدريب، لتخريج أيدٍ عاملة ماهرة في المجالات الصناعية والتجارية واللوجستية ونقل التكنولوجيا تستطيع مواكبة التحديث والتطوير وتغطي مجالات متعددة في التعليم الفني والتدريب المهني، بما في ذلك الميكانيكا الصناعية، الكهرباء والإلكترونيات، التحكم والميكنة الآلية، صيانة وخدمات محطات الكهرباء، خدمات مزارع الرياح.
- الإفادة من التجارب الدولية الخاصة بالموانئ العالمية مثل شنغهاي وسنغافورة، فيجب أن تخضع لمعايير محلية إلى جانب المعايير العالمية حتى تتناسب الظروف والإمكانات المصرية نظرًا لاختلاف حجم البضائع المتداولة ونوعها.
- إنشاء مراكز توزيع عالمية داخل المنطقة الاقتصادية.
- تعظيم الإفادة من عضوية مصر في العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية مثل التجمعات الأفريقية مبادرة الحزام والطريق وآخرها تجمع دول البريكس.
- ضرورة أن يتمكن المشروع من تحقيق التنمية الشاملة للمنطقة، بحيث يتضمن التطوير إلى جانب المناطق الصناعية والموانئ المطارات المجهزة لاستيعاب حركة السفر والشحن الجوي، العمل على وضع سياسة لتمكين السفن السياحية من التوقف في القناة لتلقي الخدمات اللوجستية.
- التركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة ومن أهمها المتابعة وتقييم الأداء ومشاركة القطاع الخاص والشفافية والمحاسبة لتنفيذ المشروع بشكل مستمر.
- الاهتمام بتطوير بنية تشريعية مناسبة للمستجدات إلى جانب بنية تحتية حديثة.
- الإفادة من نظم الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

- توصيات الفصل الرابع:

- توصيات خاصة بصادرات الخدمات

- **الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المخصصة للخدمات:** من خلال التركيز على توسيع شبكات الألياف الضوئية عالية السرعة في المناطق التي تتواجد بها شركات التعهيد وتطوير مراكز البيانات بمواصفات عالمية لتوفير خدمات الحوسبة السحابية واستضافة البيانات. وكذلك، تخصيص حوافز ضريبية واستثمارية للشركات التي تستثمر في تطوير البنية التحتية الرقمية المخصصة للخدمات.
- **دعم ريادة الأعمال والابتكار في الخدمات الرقمية:** من خلال دعم حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة في تطوير تطبيقات الهاتف المحمول، وألعاب الفيديو، وحلول التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. بالإضافة الى العمل على توفير برامج تمويل ومنح للشركات الناشئة في هذه المجالات وتنظيم مسابقات وهاكاثونات لتشجيع الابتكار.
- **تطوير برامج تدريبية متخصصة في الخدمات الرقمية:** تنمية مهارات الأمن السيبراني، وتحليل البيانات الضخمة، وتطوير الذكاء الاصطناعي، وتطوير تطبيقات سلاسل الكتل، وتصميم تجربة المستخدم (UX/UI)، وذلك عن طريق التعاون مع الجامعات والمعاهد والشركات العالمية لتطوير مناهج تدريبية مُعتمدة دوليًا مع توفير منح دراسية وفرص تدريب عملي.
- **تسريع التحول الرقمي في القطاع الحكومي:** العمل على تسريع عملية تطوير منصات حكومية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام، تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام التكنولوجيا، وتشجيع استخدام التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية. هذا يُعزز الثقة في الخدمات الرقمية ويُشجع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير حلول حكومية رقمية قابلة للتصدير.
- **تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات الرقمية:** بالاتجاه الى تطوير مشروعات مشتركة بين الحكومة وشركات القطاع الخاص لتقديم خدمات حكومية رقمية متطورة وتسهيل إجراءات التعاقد والشراكة بين القطاعين، وتوفير الدعم الفني والمالي للمشروعات المشتركة.
- **تسهيل الإجراءات الحكومية لتصدير الخدمات الرقمية:** بالعمل على تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للشركات التي تُصدر خدمات رقمية. توفير منصة إلكترونية موحدة لإدارة جميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بتصدير الخدمات.
- **التركيز على خدمات التعهيد عالية القيمة:** التخصص في خدمات تتطلب مهارات متقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة، وتطوير الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتطوير تطبيقات الهاتف المحمول والويب

المتقدمة، وخدمات الحوسبة السحابية. أيضًا، توفير برامج تدريب متخصصة بالتعاون مع شركات عالمية لتأهيل الكوادر المصرية في هذه المجالات وترويج هذه الخدمات في الأسواق العالمية من خلال منصات متخصصة وبعثات تجارية.

- **توصيات خاصة بصادرات السلع:**

- **زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإلكترونيات:** بالتركيز على تقنيات أشباه الموصلات، والإلكترونيات الدقيقة، وتقنيات النانو، والروبوتات والعمل على توفير منح بحثية وحوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير. كذلك إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الجامعات والتعاون مع مراكز بحثية عالمية.
- **جذب الاستثمارات الأجنبية في صناعة الإلكترونيات:** عن طريق جذب شركات عالمية رائدة في مجال تصنيع الإلكترونيات لإنشاء مصانع ومراكز بحث وتطوير في مصر، وكذلك توفير حوافز استثمارية تنافسية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات الترخيص وتخصيص أراض صناعية مُجهزة ببنية تحتية متطورة.
- **التركيز على تصنيع المنتجات التكنولوجية المتقدمة وتصديرها:** العمل على توطين عمليات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة وتصديرها، مثل أجهزة الحاسوب، والهواتف الذكية، والأجهزة الطبية، ومكونات السيارات الإلكترونية.
- **تطوير الصناعات الداعمة لقطاع التكنولوجيا:** تشجيع صناعة مكونات الإلكترونيات، وصناعة البرمجيات المدمجة، وصناعة تصميم الدوائر الإلكترونية. وكذلك توفير برامج دعم وتدريب للشركات العاملة في هذه الصناعات وتسهيل الوصول للتمويل والمواد الخام وتشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات من الشركات العالمية.
- **إنشاء مناطق تكنولوجية متخصصة في صناعة الإلكترونيات:** توفير البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك الكهرباء والمياه والاتصالات. تقديم حوافز ضريبية وجمركية للشركات العاملة في هذه المناطق.
- **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الإلكترونيات:** توفير برامج تمويل وتدريب مُخصصة وتسهيل الوصول للأسواق والتكنولوجيا.

- **تعزيز التعاون الدولي في مجال صناعة الإلكترونيات وتصديرها:** بالتوجه نحو المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية، إبرام اتفاقيات تجارية لتسهيل الوصول للأسواق العالمية، وبناء شراكات استراتيجية مع شركات ومراكز بحثية عالمية.
- **الإفادة من التجارة الإلكترونية لتصدير المنتجات التكنولوجية:** بدعم وتشجيع الشركات في استخدام منصات التجارة الإلكترونية لتسويق منتجاتها وبيعها في الأسواق العالمية.

تهدف هذه التوصيات بشكل أساسي إلى التركيز والتنفيذ الدقيق والمتابعة المستمرة لاستراتيجيات وسياسات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي من شأنه أن يمكن مصر من تحقيق نمو كبير في صادرات القطاع، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة.

توصيات الفصل الخامس

في ضوء ما تم استعراضه خلال هذا الفصل من إجراءات وسياسات الحكومة المصرية لتحقيق مستهدف 145 مليار دولار صادرات بحلول عام 2030، أو الإجراءات التي نفذتها الحكومة بالفعل بغية المساهمة في تحقيق هذا الهدف، واستعراض محاور برنامج عمل الحكومة خلال الفترة (2024/2025-2026/2027)، وتحليل تجارب (فيتنام، وتركيا، وجنوب أفريقيا) في تعزيز الصادرات والتحول نحو اقتصاد موجّه للتصدير، يُلاحظ أن نجاح هذه التجارب يرتبط بعدد من العوامل الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية التي أسهمت في تحقيق نمو مستدام للصادرات وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي. ومن خلال استيعاب هذه التجارب واستخلاص الدروس المستفادة منها، يمكن تقديم توصيات تستهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والتجارية لمصر لتطوير قدراتها التصديرية ودعم تنافسيتها في الأسواق الدولية، على النحو التالي:

- **ضرورة ربط مستهدفات استراتيجية الدولة المصرية لتنمية الصادرات** والوصول إلى 145 مليار صادرات بالاستراتيجيات القطاعية وأهمية تكاملها مع طلبات القطاع الخاص والمجالس التصديرية بحيث توضح مستهدفات كل قطاع تصديري على حدة ويليها مستهدفات القطاعات الفرعية موضحة بالدول ومعدلات النمو المتوقعة.
- **دعم القطاعات الواعدة:** من خلال التركيز على القطاعات التنافسية مثل الكيماويات، الزراعة، المنسوجات، والملابس، حيث تتمتع مصر بميزة نسبية وتنافسية عالية. والاهتمام بالصناعات التكنولوجية والتكنولوجيا الخضراء. وتشجيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية لتعزيز قدرة المنتجات المصرية على المنافسة العالمية وتحقيق القيمة المضافة.

- **التركيز على المنتجات عالية القيمة المضافة في كل قطاع من القطاعات المستهدفة،** فمثلًا يتم تصدير الثوم للصين، في حين تقوم الصين باستخدامه في تصنيع أدوية تقوم بإعادة تصديرها بأسعار مرتفعة، فالتركيز على المنتجات الأكثر تعقيدًا سيساعد على استهداف بعض الأسواق العربية والأوربية وأيضًا الأفريقية.
- **تصميم برنامج دعم الصادرات عالية القيمة المضافة** حيث يحصل المصدرون بمقتضاه على ائتمان يصل إلى نسبة معينة (ولتكن 10%) من السعر على أساس ظهر السفينة (FOB) كنوع من الدعم التعويضي للمصدر يسمح له بتغطية الرسوم المفروضة على مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- **إعادة النظر في القطاعات المستفيدة من المساندة التصديرية** وأن تكون هذه المساندة موجهة إلى القطاعات التي يمكنها بالفعل تحقيق طفرة في الصادرات الصناعية بحيث يكون الدعم مقدم لسلع بعينها للتصدير لدول بعينها وليس بنظام واحد لكل القطاعات وكافة السلع في كافة الأسواق.
- ألا يتحمل **برنامج المساندة التصديرية** فوق طاقته حيث إنه برنامج مرحلي لتفعيل منظومة تنمية الصادرات وتركيز اهتمامه بمنتجات القطاعات المستهدفة.
- **وضع برنامج لمساندة الصادرات** يتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي لتحفيز الشركات، وتخصيص ميزانية سنوية مرتبطة بحجم صادرات الشركات المصدرة لعمل الدعاية اللازمة للترويج لمنتجاتها في الأسواق المستهدفة بعد العرض على المجلس التصديري المختص.
- **منع تصدير المواد الخام بصورتها الأولية،** ولا بد أن تدخل أحد مراحل التصنيع لرفع القيمة المضافة (فمثلًا هناك فرق بين تصدير الرمال في شكلها الخام عن تصديرها كألواح شمسية أو دخولها في أي مرحلة صناعية)، حيث يستلزم ذلك منظومة متكاملة بمعالجة شاملة لمناخ الاستثمار وسد الفجوات الصناعية من خلال تعميق الصناعة.
- **إنشاء "مركز دراسات الصناعات المغذية"** المتخصص في عمل دراسات قطاعية للصناعات المغذية لكل قطاع صناعي تتضمن :تحديد الفجوات الإنتاجية، وتحديد الأولويات في الصناعات المغذية التي يتم استيرادها، بالإضافة إلى دراسة اقتصاديات تصنيعها في مصر من عدمه، بناء على الطلب المحلي وآليات الطلب العالمي ومدى منافستها.
- **إنشاء مركز متخصص للتصدير** يهدف إلى توفير الدعم والإرشاد للشركات المصدرة في القطاعات المستهدفة، مع تنظيم برامج تدريب وتطوير لأصحاب الأعمال والمديرين التنفيذيين لتعزيز مهاراتهم في مجال التصدير، وذلك بالتعاون مع ووزارة التعليم العالي لتوفير المدربين المتخصصين.

- على **الحكومة** توفير قاعدة بيانات مجانية غير مدفوعة تضم متوسط الأسعار الخارجية للمستوردين وأسعار السوق بالدول الأجنبية لمساعدة المصدرين على الدخول في أسواق جديدة، كذلك توفير بيانات التواصل مع المستوردين بالخارج والإفادة من قاعدة البيانات الدولية Trade Map
- **ينبغي أن يرتبط دعم الصادرات بمجموعة من الحوافز غير النقدية،** مثل تخصيص الأراضي، وتدريب العمالة، وحوافز جمركية وضريبية، وتشجيع إدخال تقنيات إنتاج حديثة.
- إطلاق **مبادرة تمويلية من البنك المركزي** بفائدة منخفضة لا تزيد عن 8% لدعم توسعات المصانع المنتجة والمصدرة، وتقديم حزمة من الإعفاءات الضريبية التحفيزية للشركات التصديرية بناءً على زيادة صادراتها.

قائمة المراجع

أولًا: باللغة العربية

- إجلال راتب، وآخرون، (2020): دور الخدمات الدولية في تنمية الصادرات في مصر إلى أفريقيا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 318، يونيو، معهد التخطيط القومي .
- إجلال راتب وآخرون، (2011): "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، (معهد التخطيط القومي، عدد رقم 230، 2011).
- إجلال راتب وآخرون، (2013): بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، (معهد التخطيط القومي، عدد رقم 248).
- أسامه ربيع، (2020): استراتيجية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 2025/2020، هيئة قناة السويس.
- بهجت، حنان، (2022): دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الأول، 2022.
- جديدي سميحة، (2020): تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الصناعية، صناعة السيارات للفترة 1995–2018، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي عام 2022/2021، يونيو 2023.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، أعداد مختلفة من عام 2011/2010 حتى مارس 2024.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2012–2023.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة خلال الفترة 2012–2023.
- الجوهري، أسامة وآخرون، "مستقبل صناعة التعهيد في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، سلسلة تقارير معلوماتية، العدد (24) مجلس الوزراء المصري، أبريل 2024.

- حسين صالح، (2020): تداعيات أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصري، سلسلة أوراق السياسات رقم 5 ، معهد التخطيط القومي .
- حسن أحمد عمر، (2021): مصر، مركز لوجستي عالمي انطلاقًا من تنمية محور قناة السويس، سلسلة أوراق السياسات رقم 16 مايو، معهد التخطيط القومي .
- الحداد، محرم، (2019): التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على الصادرات)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (305) – معهد التخطيط القومي.
- الحداد، بسمة وآخرون، (2022): "العناقيد الصناعية والتكنولوجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر: التحديات والفرص الواعدة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (337)، معهد التخطيط القومي، يوليو 2022.
- حساني شحات محمد: سبل تعزيز الصناعات التكنولوجيا عالية التقنية في إطار "رؤية مصر 2030"، آفاق صناعية، مركز دعم واتخاذ القرار .
- رشدي فتحي محمود،(2020)، دور الاستثمار في الاقتصاد المعرفي في التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلد رقم 21، العدد الأول.
- رئاسة مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة 2024–2030" إصدارات دورية.
- رئاسة مجلس الوزراء، (2024)، برنامج عمل الحكومة المصرية تحت عنوان" معًا نبني مستقبلًا مستدامًا" 2024/ 2025– 2027/2026. يوليو.
- رئاسة مجلس الوزراء، (2024)، برنامج عمل الحكومة المصرية تحت عنوان" معًا نبني مستقبلًا مستدامًا" 2024/ 2025– 2027/2026. يوليو.
- رئاسة مجلس الوزراء، أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (حوار للخبراء) .
- سامية عمار، (2004) :القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد 20.
- شلتوت، صبري، عام 2016، التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2016.
- صليحة بن يعقوب، (2019) : "أداء الصناعات التحويلية في الجزائر ومصر، دراسة مقارنة"، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- صندوق النقد العربي، (2019) : موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، موجز سياسات : العدد (7)، أكتوبر.
- عبد الفتاح، إبراهيم، عام 2024، محددات ومؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الفراولة في أهم الأسواق الأوروبية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول، 2024.
- عبد المؤمن وآخرون، عام 2017، دراسة تطبيقيه لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، مارس 2017.
- فيفيان نصر الدين، وآخرون، (2025) :أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية–1995–2022، المجلة العربية للإدارة،(جامعة الدول العربية، مجلد 45، عدد3.
- ماهر حسن محمد حمد، (2018) : تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير، (غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، (2021) : رؤى على طريقة التنمية، دعم سلاسل إنتاج الصناعات الإلكترونية، ديسمبر .
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024)، " أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري خلال الفترة (2024–2030)".
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024)، "البرنامج الوطني لتعزيز الصادرات المصرية في قطاعات واعدة"، منتدى السياسات العامة، العدد 21، فبراير 2024.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024)، "نحو تطوير آليات تحفيز الصادرات المصرية"، منتدى السياسات العامة، العدد 19، فبراير 2024.
- محمد أحمد عيد، (2021): أثر الابتكار التكنولوجي على قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق القدرة التنافسية دراسة حالتي مصر وكينيا، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، 2021).
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منتدى السياسات العامة، عناقيد الرقائق الإلكترونية في مصر (توطين، تشجيع، تشريع)، العدد الثاني .
- مروة نبيل، إيهاب نديم، فادية محمد عبد السلام، (2024) : دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تحسين أداء صادرات الصناعة الإلكترونية والكهربائية المصرية: دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، تاريخ الموافقة على النشر 2024/6/8.

- مزياني فيروز، (2016)، النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، الجزائر، ص ص 280-281. متاح على الرابط التالي:

file:///C:/Users/Dr.Ahmed%20Rashd/Downloads/%D8%A7).pdf

- مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر التقرير العام الصادر في يوليو 2023 صفحة 115.
- مطاوع، عباس، 2021، دراسة اقتصادية لإنتاج وتصدير أهم منتجات الصناعات الغذائية الزراعية المصرية والمشكلات التي تواجهها، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (31)، العدد الثاني، يونيو 2021
- معهد التخطيط القومى، سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2021-2022 مصر .. على طريق التنمية المستدامة 2030، تقرير الحلقة الخامسة للصناعات الإلكترونية، بتاريخ 15 من فبراير ، 2022.
- معهد التخطيط القومى، مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر، (2023) : التقرير العام، يولية ، الفصل الثالث عشر: تحديات تعميق التصنيع وسبل مواجهتها.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،" تقرير التنمية الصناعية لعام 2016: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نظرة عامة، 2016).
- المهدي، عادل، وآخرون، (2018): أثر المشاركة الدولية في سلاسل القيمة العالمية على نمط التجارة الدولية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية/ مجلد 32، عدد (2).
- كمال علام، (2021): دور المناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في مصر، ماجستير، معهد التخطيط القومي .
- نور الدين حسين، (2019): قناة السويس في مصر بين الواقع والمأمول، المجلة الاقتصادية للاقتصاد والتجارة .
- نهال فاروق سلامة، (2022) : تعميق التصنيع المحلي وتوطين الصناعة المحلية لعناصر الإلكترونيات، ورقة مقدمة في سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2021-2022، بتاريخ 15 من فبراير.
- نيفين حسين محمد محمود، (2004) :القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل آليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس، كلية التجارة
- هشام هدارة، (2022): سياسات التكنولوجيا والابتكار في مصر، فبراير

- هيام خزعل ناشور، (2018) : واقع ومؤشرات تطور أداء قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، (جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد (4)، المجلد (4).
- وليد جمال الدين، (2021) : حوافز المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، القاهرة .
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أسباب ارتفاع إيرادات قناة السويس .
- نشرات البنك المركزي المصري (أعوام مختلفة).
- مركز دعم واتخاذ القرار، (2023)، مبادرة كلام في الاقتصاد حول توطين وتعميق الصناعة المحلية، (مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، 2023)، متاح على الرابط، https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/63864
- مركز دعم واتخاذ القرار، (2024). نحو تطوير آليات تحفيز الصادرات المصرية في ضوء تجربتي تركيا وجنوب أفريقيا، سلسلة شبابنا يدعم قرارنا، (مجلس الوزراء، العدد 19 من فبراير، 2024).
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2024): مستقبل صناعة التعهيد في مصر، القاهرة.
- مركز أبحاث هيئة قناة السويس، (2024): دراسة ازدواج قناة السويس.
- مها الشال،(2024). سياسات تنمية الصناعة المصرية في ظل الأزمات بالتركيز على الصناعة التحويلية المصرية خلال الفترة 2015–2022، مجلة الدراسات الأفريقية، (جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، العدد الأول، 2024).
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "إنجازات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2023".
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،2024 "إنجازات وزارة الاتصالات في 2023" (mcit.gov.eg)
- وزارة التجارة والصناعة، تقرير "استراتيجية الصادرات 2020–2025.
- وزارة التجارة والصناعة، وهيئة تنمية الصادرات المصرية، (2017)، "خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية".
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية المستدامة 2022/2021".
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاقتصادي خطة العام الثاني (2020/19) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/18–2022/21.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاقتصادي خطة العام الثاني (2020/19) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/18–2022/21.

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2010-2022

ثانيًا: مراجع اللغة الأجنبية

- Africa, Industrial Policy, and Export Processing Zones: Lessons from Asia | Good Growth and Governance in Africa: Rethinking Development Strategies | Oxford Academic
- Ai Kawamura, (2023), "Vietnam's Trade Structure and Challenges for Sustainable Growth", Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute, Monthly Report July 2023, P.1. Available at:https://www.mitsui.com/mgssi/en/report/detail/__icsFiles/afieldfile/2023/09/05/2307h_kawamura_e.pdf?utm_source=chatgpt.com
- Anja Baum, (2020), "Vietnam's Development Success Story and the Unfinished SDG Agenda", IMF Working Papers, WP/20/31. February. PP.7-8. Available at:file:///C:/Users/Dr.Ahmed%20Rashd/Downloads/wpiea2020031-print-pdf%20(1).pdf
- Antonio Andreoni, (2013) : structural learning: embedding discoveries and the dynamics of production, (United Kingdom, University of Cambridge .
- Arenyo EK and Tregenna, F, (2022): Greening manufacturing : Technology intensity and Carbon dioxide emissions in developing countries, Applied Energy, 324 : 119726.
- Deniz Güvercin, (2020), Boundaries on Turkish export-oriented industrialization, Güvercin Economic Structures, Istanbul Arel University, Turkey. Available at:https://doi.org/10.1186/s40008-020-00221-5
- Egypt and South Africa: A shared vision towards a sustainable strategic relationship. , Available at:https://diplomaticinformer.com/egypt-and-south-africa-a-shared-vision-towards-a-sustainable-strategic-relationship/
- Egypt and Turkey Plan for Trade Relations Strengthen in 2024 | Egyptian Streets, Available at:https://egyptianstreets.com/2024/04/29/egypt-and-turkey-plan-for-trade-relations-strengthen-in-2024
- Ewert P.J. Kleynhans, (2016): Factors Determining Industrial Competitiveness and the Role of Spillovers, The Journal of Applied Business Research, (South Africa: North-West University, Vol. 32, No. 2.

- Ewert P.J. Kleynhans: Factors Determining Industrial Competitiveness and the Role of Spillovers, The Journal of Applied Business Research, (South Africa: North-West University, Vol. 32, No. 2, 2016).
- Fitch Solutions, Egypt, Trade & Investment Risk Report, Q2 2023, www.Fitch Solutions. Com.3.
- Hisham Haddara, (2022):Towards A National Electronics Industry Strategy: Egypt's Gate way to Sustainable Development.
- Internal and External Constraints of Export Oriented Growth Strategy | New Perspectives on Turkey | Cambridge Core, 2022. Available at:https://www.cambridge.org/core/journals/new-perspectives-on-turkey/article/abs/internal-and-external-constraints-of-export-oriented-growth-strategy/6516D19583D38328036EABFF7039246E
- ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.
- L. Lakshmanan, S. Chinngaihlian, (2007): Competitiveness of India's Manufacturing Sector: An Assessment of Related Issues, (India: Reserve Bank of India Occasional Papers, Vol. 28, No. 1.
- OECD (2022), OECD Economic Surveys: South Africa 2022, OECD Publishing, Paris, Available at:https://doi.org/10.1787/d6a7301d-en.
- Okwu Andy Titus , Dada Samuel O. and Owolabu Sunday Ajao, (2013), A Comparative Analysis of Export Promotion Strategies In Selected African Countries (South Africa, Nigeria and Egypt), International Journal of Management Sciences, Vol. 1, No. 6, 2013.
- Ozler S and Yilmaz K (2001) Does trade liberalization improve productivity? Plant level evidence from Turkish manufacturing industry. Working paper, UCLA. P.8.
- Pham,Duc Minh; et al, (2020), "Vietnam : Connecting Value Chains for Trade Competitiveness", Washington, D.C. World Bank Group. Available at:http://documents.worldbank.org/curated/en/099746006152214727/P15957804da6490460bb8c00656eae2cefc
- Ramsay, (2005) : The Real Meaning of value in Trading relationships International Journal of operations and Production Managed, 25 (516).
- Ream Hafez, Ibrahim Monday 2019, Suez Canals an economic hub in Egypt location analysis SINCE DIRECT :https://cabinet gov.eg/news/ details

- Ronia Hawash. (2007): Industrialization in Egypt, Historical Development and Implications for Economic Policy, (Cairo: German University, Faculty of Management Technology .
- Shyam Upadhyaya, Shohreh Mirzaei Yeganeh, (2015): Competitive Industrial Performance Report 2014, Research, Statistics and Industrial Policy Branch - Working Paper 12/2014, (Austria, Vienna).
- Timothy J. Sturgeon, Momoko Kawakami, (2010) : Global value chains in the Electronics Industry was the crisis a window of opportunity for Developing Countries, The World Bank, Policy Research working paper, 5417, Sept.
- mit Akcay and Benjamin Jungmann, (2022), "Political Economy of Growth Regimes in Poland and Turkey", Institute for International Political Economy at the Berlin School of Economics and Law (IPE), Online Workshop: Frontiers in Growth Regimes Research, Theoretical Perspectives and Country Cases 06-07/10/2022, Berlin. Available at: Gungen__Akcay-IPE-GRWS_10-22.pdf
- UNIDO, (2023) : Factsheet : Arab region, Highlights from the international year book of Industrial Statistics, Table (3), Industrial indicators by country area.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) ,(2023) Competitive Industrial Performance Report, 2023, Biennial CIP Report, edition.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) ,(2023) Competitive Industrial Performance Report, 2023, Biennial CIP Report, edition
- WDR, (2020) team, using data from EORA World Bank's WDI database.
- World Bank Group. 2022. Vietnam Country Climate and Development Report. CCDR Series. © Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/37618 License: CC BY 3.0 IGO."
- World Bank, (2024), Viet Nam 2045 Trading Up in a Changing World, November 17, 2024. Available at: https://www.worldbank.org/en/country/vietnam/publication/viet-nam-2045-trading-up-in-a-changing-world?utm_source=chatgpt.com

ثالثًا: المواقع الالكترونية

- جريدة اليوم السابع، (يوليو 2024)، "كيف تدعم الحكومة وصول الصادرات إلى145 مليار دولار بحلول 2030. بتاريخ 11 من يوليو 2024.
- جريدة اليوم السابع، (فبراير 2024)، " 10 إجراءات حكومية لدعم نمو قطاع الصناعة"، بتاريخ 9 من فبراير 2024، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2024/2/9/10-6474672
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، "تصريح السيد وزير المالية"، بتاريخ 11 من يونيو 2024. متاح على الرابط التالي: https://mof.gov.eg/ar/posts/media/6667f0158cb91400086aa7e2
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- جريدة المصري اليوم، (يونيو 2023)، "اقتصادية قناة السويس من محور للتنمية لمركز إقليمي لوجيستي صناعي على ضفتي القناة"، بتاريخ 2023/6/30. متاح على الرابط التالي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2922767
- جريدة المصري اليوم، (مارس 2021)، "هل يدعم مشروع "جسور" حركة التجارة بين مصر وأفريقيا" بتاريخ 24 من مارس 2024. متاح على الرابط التالي:
https://www.youm7.com/story/2021/3/24 /5254438
- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة التركية، "استراتيجية صادرات تركيا لعام 2023" متاحة على الرابط التالي:
https://www.trade.gov.tr/2023 -export-strategy
- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة التركية، "استراتيجية صادرات تركيا لعام 2023" متاحة على الرابط التالي:
https://www.trade.gov.tr/2023 -export-strategy
- الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية mped.gov.eg/Gross Domestic
- موقع مجلس رئاسة الوزراء المصري https://www.cabinet.gov.eg/
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https:// mped.gov.eg/
- وزارة النقل https://mot.gov.eg/Home
- وزارة السياحة والآثار https://mota.gov.eg/
- موقع قناة السويس https://www.suezcanalt.gov.eg/
- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية https://www.presidence.eg
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية https://eces.org.eg

- العدد الشهري التاسع تقرير : نظرة على الأسواق المالية .
- العدد ربع السنوي العمالة .
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية https://eces.org.eg
- مركز المعلومات واتخاذ القرار .https://www.idsc.gov.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء https://www.capnas.gov.eg
- مجلس النواب المصري https://wwwparliament.gov.eg
- موقع مجلس الشورى https://arwikipeida.org
- موقع وزارة المالية .http://mof.gov.eg

الملاحـــق

ملاحق الفصل الثاني

جدول رقم (1)
موقع مصر على خريطة سلاسل القيمة العالمية للصناعة الإلكترونية خلال الفترة (2000-2021)

تم الاعتماد في هذا الجزء من التحليل **على نموذج فريدريك وجيريفي في وضع سلاسل القيمة العالمية للصناعة (E&E)**، ومن ثم تقوم **الدراسة** بتقسيم المنتجات محل الدراسة والتي تتمثل في (47) منتجًا وفقًا لأربعة مجموعات:

جدول رقم (1)
التقسيم السلعي الخاص بسلاسل القيمة العالمية للصناعة الإلكترونية والكهربائية
بالتركيز على شرائح المنتجات النهائية محل الدراسة

المجموعة الأولى			المجموعة الثانية		
	الكود (HS)	التوصيف		الكود (HS)	التوصيف
المكونات الإلكترونية	8533	مقاومات كهربائية	المجموعة الفرعية الأولى : آلات المعالجة الذاتية للمعلومات والتخزين	8471	آلات المعالجة الذاتية للمعلومات
	8532	مكثفات كهربائية		8469	آلات كاتبة
	8534	الدوائر المطبوعة		8470	آلات حاسبة
	8540	صمامات وأنابيب		8443	آلات طباعة
	8541	أشباه الموصلات		8473	أجزاء ولوازم محددة
	8542	الدوائر المتكاملة		8472	أجهزة الكترونية مكتبية
			المجموعة الفرعية الثانية : الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية وأجهزة الاتصالات	8528	شاشات وأجهزة عرض
				8518	مذيعات للصوت
				8519	أجهزة تسجيل
				8520	أجهزة تسجيل أخرى للصوت
				8521	أجهزة تسجيل وإذاعة للصوت – فيديو
				8522	أجزاء ولوازم محددة
				8517	أجهزة هواتف
				8525	أجهزة إرسال للإذاعة
				8529	أجزاء ولوازم محددة
				8527	أجهزة استقبال للإذاعة
المجموعة الثالثة			المجموعة الرابعة		
	الكود (HS)	التوصيف		الكود (HS)	التوصيف
المكونات الكهربائية	8501/	أجزاء المولدات والمحركات	المنتجات النهائية الكهربائية	الكود(HS)	التوصيف
	8503/8502	البطاريات		847430	مضخات الهواء وتفريغ الهواء
	8548/8506	المحولات		8418	الثلاجات وأجهزة التجميد
	8548/8506	المحولات		842211	أجهزة لغسيل الصحون

	8504	القواطع	للاستعمال الشخصى	842191 421128	أجهزة التجفيف
	8535	عازلات للكهرباء		8450	آلات غسل
	8547/8546	اللوحات والألواح		841451	مضخات الهواء وتفريغ الهواء
	8537	الأسلاك والكابلات		8415	ألات وأجهزة تكيف الهواء
	8544	مغناطيسيات الكهربائية		8513	اللامبات
				8509	أجهزة كهربائية للاستعمال المنزلي
				8510	أجهزة ذات محرك كهربائي

المصدر : مروة نبيل، إيهاب نديم، فادية عبد السلام، دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تحسين أداء صادرات الصناعة الإلكترونية والكهربائية المصرية : دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، تاريخ الموافقة على النشر 2024/6/8.

وبتحليل **تطور الحصص السوقية للمنتجات محل الدراسة وفقًا للمجموعات الرئيسية الأربعة** يتضح أن صادرات مصر من المكونات الإلكترونية هي الأقل من بين المجموعات الرئيسية الأربعة والتي اقتصرت متوسط حصتها على 0.87% فقط من إجمالي صادرات الصناعة خلال الفترة (2000–2021).

أما فيما يتعلق **بصادرات المنتجات النهائية الإلكترونية** نجد أن متوسط حصتها بلغ نحو 46.5% من إجمالي صادرات الصناعة في الفترة (2014–2021)، بعدما كانت تشكل نحو 6% فقط في الفترة السابقة (2008–2013)، وبالنظر إلى **الصادرات المصرية من المكونات الكهربائية** نجد أنها اتخذت اتجاهًا تنازليًّا خلال الفترة (2014–2020) لتسجل تراجعًا بنسبة 42.6% خلال الفترة (2014–2020)، لتعود وتتحسن بمعدل 48.2% خلال عامي 2021 و 2021 ، إلا أنها على الرغم من ذلك التحسن لم تستطيع أن تصل لما كانت عليه في عام 2014 والذي وصلت فيه قيمة صادراتها من المكونات الكهربائية نحو 1.09 مليار دولار في مقابل مليون دولار لعام 2021، ليصبح بذلك متوسط حصتها نحو 46.7% خلال الفترة (2014–2021) .

أما عن **صادرات مصر من المنتجات النهائية الكهربائية** نجد أنها تمثل نسبة متواضعة من إجمالى صادرات الصناعة والتي مثلت 18.9% من إجمالى صادرات الصناعة خلال الفترة (2000–2014)، لتنخفض هذه الحصة فيما بعد وتقتصر على 5.8% خلال الفترة (2015–2021)، **وقد شهدت الفترة الأخيرة** توجهًا نحو التجميع النهائي ساهم ذلك في زيادة الصادرات المصرية من المنتجات النهائية سواء الإلكترونية أو الكهربائية، وذلك بمعدل 59.7% و 25.6% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2017–2021) [1] .

[1] مروة نبيل، إيهاب نديم، فادية عبد السلام، مرجع سبق ذكره ...

جدول رقم (2)

صادرات مصر إلى بعض الشركاء الخارجيين من 8541-8542 خلال الفترة 2019-2023

(أو قائمة بعض الدول المستوردة من مصر 41-42)

الدولة/ الفترة	الأجهزة شبه الموصلة "على سبيل المثال، الثنائيات، والترانزستورات، والمحولات القائمة على أشباه الموصلات"؛ الحساسة للضوء...41					الدوائر الإلكترونية المتكاملة؛ أجزاؤها 42				
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الإمارات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البحرين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البرازيل	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	1	صفر
السعودية	صفر	صفر	853	91	1	صفر	صفر	849	421	440
الصين	2	صفر	صفر	349	صفر	صفر	187	13	3	32
المجر	صفر	صفر	صفر	19	صفر	صفر	10	12	6	1
المغرب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	46	16	2
الولايات المتحدة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	38	1	صفر	15
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	4	6	5	9	3
جنوب أفريقيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	2	33	6	4	1
كوريا الجنوبية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ماليزيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	2	صفر
تركيا	1.122	930	515	2944	2147	10	10	1	222	227
الأردن	صفر	صفر	30	صفر	79	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

Product: 8541 Semiconductor devices "e.g. diodes, transistors, semiconductor-based transducers"; photosensitive semiconductor devices, incl. photovoltaic cells whether or not assembled in modules or made up into panels (excl. photovoltaic generators); light emitting diodes "LED", whether or not assembled with other light-emitting diodes "LED"; mounted piezoelectric crystals; parts thereof

Product: 8542 Electronic integrated circuits; parts thereof
Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics
Unit : US Dollar thousand

Mb11

جدول رقم (3)

واردات مصر من بعض الشركاء الخارجيين من 8541-8542

خلال الفترة 2019-2023 (أو قائمة بعض الدول المصدرة إلى مصر 41-42)

الدولة/ الفترة	الأجهزة شبه الموصلة "على سبيل المثال، الثنائيات، والترانزستورات، والمحولات القائمة على أشباه الموصلات"؛ الحساسة للضوء...41					الدوائر الإلكترونية المتكاملة؛ أجزاؤها 42				
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الإمارات	صفر	2	639	808	64	صفر	9	282	35	
البحرين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
البرازيل	8	59	9	138	1	صفر	صفر	3	38	5
السعودية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	21	صفر	44
الصين	14.967	14.293	23.115	104.819	182.858	2.318	3.486	8.663	24.378	29.331
المجر	92	43	37	63	80	صفر	صفر	85	44	50
المغرب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	31	صفر	صفر	صفر	71
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	36	44	1.192	181	100
الولايات المتحدة	205	250	1.035	557	744	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جنوب أفريقيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	34	5	16	4
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
كوريا الجنوبية	4.338	753	20.814	38.600	56.411	18.342	19.774	6.998	15.058	8.949
ماليزيا	51	196	65	663	185	493	953	823	800	684
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
تركيا	1.122	930	515	2944	2147	10	10	1	222	227
غانا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الأردن	صفر	صفر	30	صفر	79	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

Product: 8541 Semiconductor devices "e.g. diodes, transistors, semiconductor-based transducers"; photosensitive semiconductor devices, incl. photovoltaic cells whether or not assembled in modules or made up into panels (excl. photovoltaic generators); light emitting diodes "LED", whether or not assembled with other light-emitting diodes "LED"; mounted piezoelectric crystals; parts thereof

Product: 8542 Electronic integrated circuits; parts thereof

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

Unit: US Dollar thousand.

Abstract

This study aims to monitor and analyze the role of selected productive and service sectors in achieving the strategic goal of increasing Egyptian exports to $145 billion by 2030. The study focuses on the agricultural and industrial sectors as pillars of economic development, in addition to the telecommunications and information technology sector, the Suez Canal Corridor, and the Suez Canal Economic Zone, given their roles as growth drivers.

The study is structured into five chapters as follows:

- **Chapter One: The Agricultural Sector** – This chapter examines the measures required to enhance agricultural exports in alignment with the government's action plan.
- **Chapter Two: The Industrial Sector** – This chapter is divided into two sections:
  - ***Section One****:* Analyzes the manufacturing sector's role in the Egyptian economy, including its relative importance to GDP and the contribution of industrial exports to total Egyptian exports.
  - ***Section Two****:* Investigates Egypt's opportunities to localize the production of electronic and electrical components beyond 2025, aiming to reduce dependence on imports, alleviate trade balance pressures, and enhance Egypt's participation in global value chains.
- **Chapter Three:** The Role of the Suez Canal Corridor in Expanding Service Exports by 2030 – This chapter studies and analyzes the contributions of both the Suez Canal shipping lane and the Suez Canal Economic Zone in increasing Egypt's service exports.
- **Chapter Four:** The Telecommunications and Information Technology Sector – This chapter explores the fundamental pillars of the sector, examines and analyzes Egypt's exports of ICT goods and services, and employs time-series models to forecast sectoral exports until 2030.
- **Chapter Five:** The Egyptian Government's Efforts to Achieve the $145 Billion Export Target – This chapter reviews the policies and measures implemented by the government to support export growth. It also examines international case studies, particularly the experiences of Vietnam and Turkey, to extract relevant lessons.

Keywords: Egyptian Exports 2030 – Role of Various Sectors in Export Growth

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1975 – 1970/69)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. مزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون

14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون

27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون

39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....

51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي

63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون

72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	

84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر محمد دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى صلاح	.....

96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مـــرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود

108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون

119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د. ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون

131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل–د. زينات محمد طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون

144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون

156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون

167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون

179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وآخرون

189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وآخرون

202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين

214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (2005 – 1988)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر2010	د. خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــرازق جلبى د. زينات محمد طبـــــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون

226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي،

				د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون

249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون

260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا

270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون
276	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون

280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون

292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العنيين ، د. أحمد ناصر وآخرون

304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون

316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003–2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبراني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون

328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون

342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	ابريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِّرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	ابريل 2024	أ.د. هدى النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر– بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	ابريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	ابريل 2024	أ.د.أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال

353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	ابريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	ابريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الريس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	ابريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	إبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د هدى النمر	أ.د علاء زهران أ.د خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

The Rolle of Some Productive and Service Sectors to Achieve the Export Targer Till 2030

No. (360) – Jan 2025